

الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك

كلية الإدارة و الاقتصاد

قسم الاقتصاد | الدراسات العليا

امكانيات توطين الصناعة في اقليم كوردستان العراق

من قبل الطالب

سرکوت محمود خضر البرزنجي

باشرف

الأستاذ المساعد اسماعيل علي شكر

٢٠٠٨ م

٢٧٠٧ ك

١٤٢٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهـداء

إلى من أمرني الله ببرهما وطاعتهما والإحسان إليهما..
إلى والديَّ الكريمين

إلى زوجتي .. وأبنائي لاقِي ، دانا ، زيار

إلى اخوتي و أقربائيالذين تحملوا معي آثار الانشغال
بهذا العمل.

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

اتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير لفضيلة الأستاذ اسماعيل علي شكر الذي إشراف على هذه الاطروحة، ولعظيم فضله في منحه الكثير من الوقت والجهد ولما قدمه من ارشاد واراء القيمة ونصائح وتحمله مشقة واعباء السفر للالتقاء بالباحث كان لها الفضل في ظهورها بهذا الشكل .

واتقدم بجزيل الشكر الى الدكتور وليد الحيايى رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك لتشجيعه ودعمه المستمر . كما واتقدم بالشكر الى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لما ستكون لارائهم وملاحظاتهم القيمة دورا كبيرا في اغناء هذه الدراسة .

واتقدم بعظيم الشكر والامتنان الى المحامي سيد حسن عبدالكريم البرزنجي لتشجيعه المتواصل والمستمر ولما قدمه من جهد للحصول على المعلومات والبيانات في المجلس الوطني الكوردستاني والوزارات وبعض منظمات التابعة للامم المتحدة في الاقليم .

كما واتوجه بالشكر والامتنان والتقدير الى كل من الاستاذ طارق جامباز عضو المجلس الوطني الكوردستاني والسيد عثمان شواني وزير التخطيط لحكومة اقليم كوردستان والسيد مصطفى حيدر مدير هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان ، لما ابدوه من تعاون وتسهيلات في الحصول على البيانات .

كما أوجه شكري الى الدكتور وصفي طاهر صالح في قسم الاحصاء كلية الادارة والاقتصاد جامعة صلاح الدين لملاحظاته الطيبة .

كما اوجه شكري إلى كل من ساهم بكلمة أو بمساعدة أو إعارة كتاب أو في طبع الرسالة .

الباحث

المحتويات

المقدمة و

الفصل الأول

الموارد الاقتصادية الداعمة لتوطين الصناعة في إقليم كردستان العراق ١

أولاً: الموارد الطبيعية ٣

1- الثروة المعدنية (خامات المعادن): ٤

2 - النفط والغاز: ١٤

3-الموارد المائية: ٢٤

ثانياً : الموارد الراسمالية في الإقليم..... ٣٥

رأس المال:..... ٣٥

الإيرادات المالية لحكومة إقليم كردستان. ٣٥

1 - التخصيصات الحكومية: ٣٧

2 - الإستثمارات الخاصة:..... ٣٩

ثالثاً : الموارد البشرية في إقليم كردستان..... ٤٢

1- السكان:..... ٤٢

2- القوى العاملة:..... ٤٩

الفصل الثاني

عرض وتحليل النشاط الصناعي في إقليم كردستان..... ٦١

الصناعة:..... ٦٢

التصنيع:..... ٦٣

المصنع:..... ٦٤

المشروع في المفهوم الاقتصادي ٦٤

سياسة التصنيع..... ٦٤

تجربة التصنيع في اماره سوران الكوردية..... ٦٦

واقع النشاط الصناعي في إقليم كردستان..... ٦٩

انماط الصناعات في إقليم كردستان ٧٥

تقييم النشاط الصناعي في إقليم كردستان..... ٩٢

الفصل الثالث

معوقات ومقومات التنمية الصناعية في إقليم كردستان ٩٦

مفهوم التنمية : ٩٧

التنمية الاقتصادية : ٩٨

التنمية الشاملة : ٩٩

التنمية المستدامة..... ٩٩

١٠٠	إستراتيجية التنمية :
١٠٠	التخطيط الاقتصادي :
١٠١	تعريف المنشأة الصناعية
١٠١	الصناعات الاستخراجية :
١٠١	الصناعات التحويلية :
١٠٢	1- العوامل الديموجرافية :
١٠٢	2- العوامل الثقافية : وأهمها:
١٠٣	3-العوامل التكنولوجية :
١٠٣	4- العوامل المادية والفنية :
١٠٤	المشاكل التي تعرقل القطاع الصناعي في اقليم كردستان العراق
١٠٧	مقومات وامكانات تنمية القطاع الصناعي
١٠٧	1-الموارد الطبيعية :
١٠٧	2-الموارد البشرية :
١٠٧	3-الموارد المالية :
١٠٨	4-الهيكل الارتكازية
١٠٨	5-السوق

الفصل الرابع

١١٢	استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية في اقليم كردستان
١١٣	استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية في اقليم كردستان
١١٣	استراتيجية التصنيع
١١٣	1- سياسة احلال الواردات Import Substitution
١١٥	2/سياسة تنمية الصادرات
١١٦	3/ سياسة تحديد اسعار الصرف
١١٦	اثار التصنيع على المجتمع
١١٨	استراتيجية التنمية الاقتصادية في اقليم كردستان
١٢١	اولا : الزراعة والتنمية في اقليم كردستان
١٢٢	ثانيا : الصناعة والتنمية في اقليم كردستان
١٢٢	الأهمية الإستراتيجية للصناعة :
١٢٨	السياسات الممكن اتخاذها لبناء الاساس للتطور الصناعي
١٢٨	في اقليم كردستان
١٣٢	دور بنوك التنمية الصناعية و مراكز البحث العلمي والتطوير
١٣٢	في توظيف الصناعة

المقدمة

لقد حاولت البشرية وعبر العصور والقرون الماضية والى وقتنا هذا السعي للحصول على حياة افضل و مستوى معيشي يليق بها من خلال ايجاد وسائل وطرق وابتكارات في شتى المجالات . لذا فان ما يعانيه الفرد في المجتمع العراقي ككل والمجتمع الكوردي بالخاص هو تدني المستوى المعيشي نتيجة العديد من المشاكل والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . المقصود ، فلا عجب ان تتقدم وتتطور دول في كثير من المجالات وتراوح بل وتتراجع دول اخرى نتيجة تخلف الانظمة الحاكمة المستبدة من جانب وتخلف المجتمع وضعف المهارات والكفاءات البشرية من جانب اخر ، والذي يقع على عاتق الانظمة الحاكمة مسؤولية توفير وتسهيل مستلزمات المعرفة والتطور لشعوبها من خلال خطط منهجية مدروسة و سياسات حكيمية ، حيث تلعب المهارات البشرية دورا اساسيا في تحقيق التنمية ، وذلك لان عملية التنمية تتطلب بالضرورة العمل من اجل خلق المهارات وتنميتها وان توافرها بالكم والنوع بما يتناسب وحاجة النشاطات الاقتصادية والصناعية بالخاص يساعد كثيرا على القيام بتلك النشاطات وتطورها .

وكون الاقليم يعاني من التخلف الاقتصادي وضعف النشاط الصناعي وتدني المستوى المعيشي في الوقت الذي يتمتع فيه الاقليم بالعديد من الثروات الطبيعية الداعمة لذلك ، اضافة الى الظروف الامنية المناسبة والمستقرة مقارنة بالعراق والتي تساعد على توفر المناخ المناسب لاقامة الاستثمارات المحلية والاجنبية في خطوة لنمو وتطوير نشاط القطاعات الاقتصادية عامة اذا ما تم العمل وفق استراتيجيات وسياسات عملية التنمية الاقتصادية والصناعية في الاقليم ، وخاصة اذا علمنا بان اهم ركائز تطور التنمية الاقتصادية هي التنمية الصناعية التي تعتبر العمود الفقري في كثير من اقتصاديات بلدان العالم في هذا العصر عصر الصناعة والتكنولوجيا . هذا وان اية جهود جدية رامية لحل هذه المشكلة تعد نقطة تحول ايجابية في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

اهمية البحث ودوافع اختياره

تكمن اهمية البحث هذا في دور واهمية القطاع الصناعي في التقدم والتطور الاقتصادي في الوقت الذي يعاني فيه الاقليم من ضعف مستوى النشاط الصناعي وضعف مساهمته في الناتج المحلي ، وضعف في الانتاج الصناعي والزراعي ، الامر الذي ادى الى تنشيط التجارة الخارجية لصالح زيادة عمليات الاستيراد من السلع والمواد لسد الطلب المحلي المتزايد واستمرار بحث هذه العملية تؤدي الى زيادة غنى الاغنياء وزيادة فقر الفقراء واطمحلال الطبقة الوسطى مؤدية الى سوء توزيع الدخل وتدني المستوى المعيشي للفرد وللمجتمع عموما ، ونظرا للدور الكبير لصناعة في تنمية الاقتصاد المحلي وزيادة الانتاج سواء كانت في الصناعة او الزراعة وتحسين دخل الفرد وتوفير فرص عمل جديد وامتصاص البطالة وضمان اعادة توزيع الدخل بشكل افضل بما يضمن تحسن المستوى المعيشي للفرد فقد اختار الباحث موضوع بحثه هذا .

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في :

_ تدني مستوى القطاع الصناعي وضعف مشاركته في الناتج المحلي وما لها من تداعيات على مستوى الفرد والمجتمع ومجمل الاقتصاد .

_ هل هناك امكانات لتوطين الصناعة في الاقليم ليكون القطاع الصناعي قطاعا قائدا ورائدا في الاقتصاد المحلي.

_ هل ان مستوى القطاع الصناعي يعكس الواقع الحقيقي للامكانات الطبيعية والبشرية المتوفرة في الاقليم.

_ ما هي المشاكل والعقبات التي تحول دون اسغلال تلك الامكانات .

منهجية البحث

يتخذ الباحث المنهج التحليلي لبيان امكانية توطین الصناعة في اقليم كردستان من خلال تقييم الواقع الصناعي في الاقليم والتعرف على مقومات ومعوقات هذه العملية .

اهداف البحث

- التعرف على واقع ومستوى القطاع الصناعي في الاقليم.
- بيان دور واهمية القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية واثارها على المجتمع في الاقليم .
- التعرف على مقومات النمو الصناعي من موارد طبيعية وبشرية في الاقليم ليتسنى اتخاذ التوصيات المناسبة لمجالات استغلالها وتطويرها بما يخدم عملية التوطين الصناعي .
- تحديد المشاكل والعقبات التي تعترض تنمية القطاع الصناعي ومن ثم تقديم المقترحات التي يمكن ان تساهم في تجاوزها .
- بيان دور واهمية زيادة الانتاج الزراعي وخاصة الذي يساهم في النهوض بالنشاط الصناعي

ومن اجل الوصول الى اهداف البحث فقد تم تقسيمه الى اربعة فصول:

يتناول الفصل الاول أهم الموارد الاقتصادية الداعمة لتوطين الصناعة كالموارد الطبيعية من المياه والمعادن والنفط والغاز ، والموارد البشرية كالسكان والقوى العاملة والموارد الرأسمالية الضرورية لدعم هذه العملية .

اما الفصل الثاني فيتناول عرض وتحليل النشاط الصناعي من خلال دراسة البنية الاقتصادية وانماط الصناعات في اقليم كردستان من صناعات كيميائية وغذائية وانشائية وبيان نقاط الضعف في هذا القطاع .

وتتناول الفصل الثالث اهم المقومات التي تساعد على تنمية القطاع الصناعي في الاقليم وامكانية استغلالها بالشكل الامثل لذلك ، اضافة الى دراسة اهم المعوقات التي تعترض نمو القطاع الصناعي ومحاولة ايجاد الحلول لتلك المشاكل في سبيل امكانية توطين الصناعة في الاقليم .

اما الفصل الرابع والاخير فقد تناول استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية من خلال دراسة استراتيجية التنمية الاقتصادية في الاقليم والسياسات الممكنة اتخاذها في بناء الاساس للتطور الصناعي وعرض لدور بنوك التنمية الصناعية ومراكز البحث والتطوير في توطين الصناعة في الاقليم مع عرض لتجارب بعض الدول في هذا المجال لأمكانية الاستفادة منها في تجربة اقليم كردستان .

وتم الانتهاء من البحث بخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات والتوصيات .

الباحث

الفصل الأول

الموارد الاقتصادية الداعمة لتوطين الصناعة في إقليم

كوردستان العراق

الفصل الأول

الموارد الاقتصادية الداعمة لتوطين الصناعة

في إقليم كردستان العراق

يتمتع إقليم كردستان العراق الذي تبلغ مساحته ٧٣١٨ كم² بموارد اقتصادية كثيرة ومتنوعة ومن الممكن استغلالها في النشاطات الاقتصادية لتلبية مقتضيات التنمية الاقتصادية، غير ان وفرة الموارد لوحدها لا تلي مقتضيات التطور والتنمية إلا إذا تم الاستغلال والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

ومن خلال الدراسة الطبوغرافية لإقليم كردستان العراق يلاحظ انه ينقسم الى مرتفعات ومنخفضات من منطقة الى أخرى وإلى مناطق جبلية وشبه جبلية وسهول. اما الغلاف النباتي في الإقليم فانه يقاوم ارتفاع درجات الحرارة والجفاف بسبب وجود النباتات الطبيعية ومنها الغابات والنباتات الطبيعية القريبة من الأنهار والأشجار المثمرة. بالإضافة الى نوعية التربة في الإقليم، حيث ان مقومات خصوبة التربة تختلف حسب تايثير المناخ والأحجار في المناطق المختلفة (٢ ص ١٣٠) وتعتبر التربة من أبرز مقومات الإنتاج الزراعي والحيواني والتي تؤثر في توزيع السكان وكثافتهم والتي تؤثر بالتالي في إقتصاد الدولة.

اما بالنسبة الى مناخ الإقليم فانه يتميز بوفرة المياه سواء كانت مياه جوفية أم مياه أنهار وبحيرات و يتسم الاقليم بمناخ معتدل أي هناك مناطق باردة وحارة ومعتدلة. (٢ ص ٢٥). ومن خلال دراسة البنية الجيولوجية لإقليم كردستان فانها تعتمد على انواع من الصخور لها اثر في تكوين المعادن وعلى توزيعها الجغرافي وبالتالي فان تنوع التركيب الصخري في الإقليم يؤدي الى تنوع التربة المشتقة من تلك الصخور.

ان أهمية البناء الجيولوجي للإقليم يكمن في اشتماله على عدد من التكوينات الصخرية ذات العلاقة الخاصة بالنشاط الاقتصادي والبشري مثل ارتباط المعادن بأنواع معينة من الصخور، وبالذات الصخور الكلسية الغنية بالمعادن المتنوعة كالبتروول والأملاح والجبس.

ويمكن القول ان للتكوين الجيولوجي أثره الكبير على غنى وفقر الأقاليم السياسية من حيث احتوائها على الموارد المعدنية المتنوعة والتي بدورها أيضاً تؤثر على قوة الأقاليم السياسية حيث تُعتبر الموارد والثروات الطبيعية عنصراً مهماً من عناصر قوة الدولة والأقاليم لأنها تمكنها من بناء قاعدة اقتصادية قوية، كما وتمكنها أيضاً من بناء جيش قوي ، الأمر الذي ينعكس على تغيير أمنها وإستقرارها. وتعتبر تلك الموارد جزءاً من القدرات التي تعتمد عليها الدولة في بناء هيبتها، ومن المعادن ما هو اساسي وجوهري لقوة الدولة والأقليم السياسية وصناعاتها ووزنها الجيوبوليتيكي مثل النفط وغيره، وبذلك فان الموارد الطبيعية يمكن ان تساعد الدولة في بناء قوتها اذا تكاملت مع المقومات الجغرافية الأخرى. (٢ ، ص ٥٤).

هذا وان دراسة الباحث للموارد الاقتصادية الطبيعية الداعمة لتوطين الصناعة في الإقليم أدى الى التركيز على أهم الموارد الاقتصادية الطبيعية كالمياه والمعادن والنفط والغاز بالإضافة الى الموارد الاقتصادية البشرية والرأسمالية، وهذا ما يتم تناوله، وكالاتي :

اولاً: الموارد الطبيعية

ان تتوّع الموارد الطبيعية في بلد ما يعكس القوة والإمكانات السياسية والإقتصادية التي يمتلكها ذلك البلد اذا ما تم استغلالها بالشكل الأمثل في ظل حكمة الإدارة السياسية للبلد. وهذا ما نطمح اليه في كوردستان العراق الذي يتمتع بالكثير من المعادن والمياه والنفط والغاز والتي سيتم التطرق اليها لاحقاً لأهميتها في التنمية الصناعية التي تُعتبر الركيزة الأساسية لهدف النهائي وهو التنمية الإقتصادية في الإقليم.

١- الثروة المعدنية (خامات المعادن):

مفهوم الخام:

الخام عبارة عن كتلة معدنية تحتوي على فلز معين او بعض مركباته بنسبة تجعل إستغلاله مربحاً وتوجد الخامات المعدنية على هيئة رواسب مركزة وتنقسم الى خامات اولية وخامات ثانوية، وقد تتكون الخامات الأولية في الوقت ذاته الذي تتكون فيه الصخور الحاملة لها او في وقت لاحق، (١، ص ٢).

تصنيف الثروة المعدنية:

تختلف المعادن عن بقية مصادر الثروة الطبيعية بانها لا تتمدد بسبب تكوينها في القشرة الأرضية بعوامل جيولوجية بطيئة استغرقت ملايين السنين، كما ان بديلها لا يتكون خلال مدة زمنية ملموسة.

وتحتوي الأرض كنوزاً ثمينة من الصخور التي يستفاد منها في الصناعة كالفحم والحديد والنفط والكبريت والفسفور والنحاس والقصدير والبوكسايت والكروم والزنك والرصاص والذهب والفضة واليورانيوم وغيرها. وتتوقف قابلية استغلالها على مدى قوة الإنسان وإمكاناته العلمية. (٢، ص ١٠٧).

ويتضح من خلال دراسات التركيب الجيولوجي لإقليم كردستان العراق ان صخوره تحتوي على انواع من المعادن الفلزية واللافلزية. (٢، ص ١٠٧). ويمكن تقسيم الموارد المعدنية الى ثلاث مجموعات رئيسية وهي خامات الطاقة والخامات الفلزية والخامات اللافلزية، وتضم كل مجموعة من هذه المجموعات الثلاثة مجموعات تفصيلية فرعية بحيث تنقسم خامات الطاقة الى مواد بترولية مثل البترول السائل والغاز الطبيعي والى خامات الطاقة الصلبة مثل الفحم والقيرو اليورانيوم وغيرها. كما تنقسم الخامات الفلزية الى خامات فلزية حديدية مثل الحديد والمنغنيز والكروميوم والنيكل والفناديوم والكوبالت وغيرها والى خامات فلزية غير حديدية مثل الألمنيوم والنحاس والرصاص والزنك والزنبق والقصدير والزرنيخ والبرليوم وغيرها، والى خامات فلزية نفيسة او ثمينة مثل الذهب والفضة والبلاتين. (١، ص ٣). التي تدخل جميعها في الصناعة ويمكن الاستفادة منها واستغلالها بالشكل الأمثل خدمة للنهوض بواقع الاقتصاد في الإقليم. ونظراً لأهمية هذه المعادن فقد بدأ الباحث التطرق الى هذه الأصناف وبيان مناطق وجودها ونسبها والصناعات الداخلة فيها بشيء من الإيجاز.

المعادن الفلزية – وجودها في الإقليم واستعمالاتها الصناعية:

١ – خام الحديد: هو عبارة عن معدن رمادي اللون مائل الى السواد كثافته ٧,٩ وصلاحته ٤ يتواجد في الطبيعة بشكل عام على شكل خامات الحديد مثل الهيماتيت والمكنايت (المغناتيت) والليمونت والدرمب. والحديد هو المعدن الذي لا يمكن الإستغناء عنه فهو العمود الفقري للصناعة الحديثة كما لا يمكن للحضارة الحديثة ان تقوم بدونه. وتطورت صناعة الحديد في العام ١٩٥٦ تطوراً هائلاً بعد اكتشاف طريقة تحويل خام الحديد الى صلب مؤدنةً بذلك ببدء عصر الصلب. (١،ص٢).

يوجد الحديد في إقليم كردستان في المناطق الآتية:

- آسناوه: تقع هذه المنطقة على بعد ٣ كم جنوب شرق بينجوين وعلى بعد ٤٨ – ٥٠ كم شرقي السليمانية وتبلغ نسبة الحديد في خاماتها ما بين ٣٠ – ٥٠ % وتعتبر من المناطق الغنية، (١،ص٢).
- في المنطقة المحصورة بين دربند وشمال گهلاله ورواندوز من محافظة أربيل: وتشير الدراسات الى ان نسبة الحديد في هذه المنطقة تتراوح بين ١٦% – ٣٩,٧ %، (٧، ص ١٧٢).
مشياو: وتقع في الشمال الشرقي من آسناوه، وتبعد عن پنجوين ٣٨ كم وتبلغ نسبة الحديد في خاماتها بين ١١ – ٣٠ % . (١،ص٣).
- بنافي: تقع على بعد ٢٠ كم شمال غرب قضاء العمادية وتبلغ نسبة الحديد في خاماتها ٨ % (١،ص٣).
- مره بستة: تقع بالقرب من قلعة دزة وتبتعد عن الحدود الإيرانية بحوالي ١,٥ كم وتبلغ نسبة الحديد في خاماتها ٤٩ – ٦٠ % . (١،ص٤).
- وادي سرگوزه: يبعد الوادي ٢٠ كم عن شمال قضاء العمادية وتبلغ نسبة الحديد في خاماته بين ٣٠ – ٣٣ % ، (٢، ص ١٠٧).
- ٢ – خام المنغنيز: معدن المنغنيز ذو لون أسود بني وأحمر قهوائي، كثافته ٣ – ٤ وصلاحته ٤. ويدخل المنغنيز في صناعات مختلفة منها صناعة السبائك والبطاريات الجافة والسماد ومبيدات الحشائش والفطريات والبكتيريا وفي الكثير من الصناعات الكيميائية والدوائية. ويوجد خام المنغنيز في منطقة رواندوز. (١، ص ٢). وكذلك يوجد في المناطق الآتية:

١- سيرنا: قرب قرية آشان حيث تتراوح نسبة اوكسيد المنغنيز فيها ١٤,٢٩ – ٢١,٩٦ % (٣، ص ١٧).

٢- بكراوة ووادي گهلاله – رايات: تصل نسبة المنغنيز فيها الى ١٥ % (٧، ص ١٧٣).

٣- ماوت: تتراوح نسبة المنغنيز فيها بين ٢١,٣ – ٣٠,٧١ % ، (٢، ص ١١٠).

٣- خام الكروميوم : معدن اسود اللون مائل الى اللون القهوائي، كثافته ٤,٨ وصلاحته ٥، ويستخدم الكروميوم بالدرجة الأولى في تصنيع سبيكة الفيروكروم وفي صناعات البويات والحراريات وفي بعض الصناعات الكيماوية ، ويضاف الى الحديد لحمايته من الصدأ. وهو من أهم الفلزات التي يمكن استخدامها لحماية المعادن من مشكلة الصدأ، لذا تزداد أهميته كلما تعمق تأثير الظروف البيئية والمناخية على تآكل الفلزات ومنها الحديد باعتبارها العمود الفقري للصناعات الإنشائية المختلفة حيث تستهلك الصناعات الفلزية حوالي ٦٠ % من خام الكروميوم بينما تستهلك الصناعات الكيماوية ٢٥ % منه كما وتستهلك صناعة الحراريات ١٥ % . ويوجد خام الكروميوم بنسب كثيرة في بعض مناطق سلاسل جبال الألب والقفقاز وفي تركيا وإيران وفي كردستان العراق. (١، ص ٢). ويتواجد هذا الخام بشكل اقتصادي في اقليم كردستان في الأماكن الآتية:

– مناطق جبال ماوت و بينجوين حيث تتراوح نسبة أوكسيد الكروم CR_2O_3 في جبال ماوت ما بين ٤٥ – ٤٩ % بينما تبلغ في منطقة پنجوين ٤١ – ٤٦ % ، (٢، ص ١٠٢).
– وكذلك تتواجد ضمن اقليم كردستان في بعض المناطق التي تنتشر فيها خامات الكروم بشكل غير اقتصادي مثل شقلاوة و هيروكاني سارو و اسناوة حيث تتراوح نسبة الخامات فيها ما بين ١,٠ – ٣,٢ % (٢، ص ١١٠). ويوجد كذلك في منطقة شيتة في مدينة اربيل على شكل معدن الكرومي الغني بالألمنيوم والحديد اذ تصل نسبة الكروميا فيه بين ٥٠ – ٥٥ % (٧، ص ١٧٣).

٤- الرصاص والخاصين (الزنك):

معدن الرصاص رمادي اللون ابيض واحمر بني ، كثافته ١١,٣ وصلاحته ١,٥ ويستخدم في مجالات صناعية متنوعة من اهمها بطاريات التخزين وغطاء الكابلات الكهربائية وفي اللحام ويدخل في صناعة البويات. إضافة الى استخدامه في رفع كفاءة البنزين. كما ويستخدم في عمليات صلب القوالب. اما الزنك فهو معدن بني اللون كثافته ٣,٥ وصلاحته ٥,٣ ويستخدم في تغطية الفلزات بطبقة رقيقة منه. كما ويستخدم في صناعة البطاريات الجافة وفي صناعة بعض السبائك (٢، ص ١٠٨).

يوجد خام الرصاص والزنك في محافظة دهوك وفي المناطق الآتية، (١، ص ٣):

— مره بستة: تقع بالقرب من جبل قنديل حيث تبلغ نسبة الرصاص فيها ٣,٩٧ % والخاصين ١,٢١ % والحديد ٦١,٣٣ % بينما تبلغ تلك النسب في منطقة دارمان ٠,٧ % من الرصاص ١٧,٥ % من الخاصين على التوالي.

— وادي سرگوزه: تقع هذه المنطقة على بعد ٢٠ كم شمال قضاء العمادية، وتبلغ نسبة الرصاص فيها ٢ % والخاصين ٢٠ %. (٢، ص ١٠٩).

ويعرف الرصاص محلياً باسم (كالينا) لدى بعض السكان المحليين في ناحية كاني ماست وتقوم الشركة التركية المعروفة باسم (شركة بهرئه نه ر) باستخراج الرصاص والزنك والنحاس في منطقة (حلي) المتاخمة للحدود مع محافظة دهوك، حيث تتشابه خصوصيات التركيبات الجيولوجية على جانبي الحدود وماتحتويه من الأنواع المختلفة من الصخور التي تشكل العديد من خامات المعادن الفلزية. (١، ص ٣).

٥ - النحاس:

النحاس معدن لونه بين الأحمر الفاتح والأخضر الغامق، كثافته ٨,٩ وصلاحته ٣. يتمتع النحاس بخاصية جيدة في توصيل الكهرباء لذا يستخدم بكثرة في الصناعات الكهربائية مثل المولدات والأجهزة الكهربائية وخطوط اسلاك نقل الكهرباء والتلفزيونات والتوصيلات. كما يدخل في صناعة السبائك مع الزنك والقصدير والنيكل. (١، ص ٣).

ويتواجد النحاس في المناطق الآتية:

- قرب چوارته: التي تقع في منطقة وراز حيث تبلغ نسبة النحاس في خاماتها ٠,١ — ١,٨ %
وقرب كوره داوي وتبلغ نسبته ١,٥ — ٣,٧ % .
- بين گلاله ورايات : في كارواتا وتبلغ نسبة النحاس فيها ٠,٦ % وفي دربند بنسبة ١,٦ %.
- في منطقة گلاله : تبلغ نسبة النحاس ٠,٥ %.
- في منطقة پير احمدان قرب قلعة دزة: تبلغ نسبة النحاس بين ٠,١٨ — ٣,٣ %

وكذلك يتواجد النحاس في المناطق الآتية:

قرب كاني مانگا وروشان في پنجوين جنوب قرية كان هه نجيران — قرية بيالاوار السفلى في جبل ماوت — شرق و شمال شرق قلعة دزة — قرب سه رمه رگه عند جبال قنديل. (٢، ص ١٠٩). وكذلك تتواجد خاماته في أربيل في منطقة شيروان مزن وكاني رش وجبل قلندر ومنطقة رواندوز وتصل نسبته الى حوالي ٦,٥ % من الخام تقريباً. (٧، ص ١٧٣).

المعادن اللافلزية في الإقليم:

١ — الكبريت : أجمع خبراء الاقتصاد والصناعة ان الدول المتقدمة صناعياً تقاس بمدى استهلاكها لحامض الكبرينيك، العصب الحيوي الذي يحرك الدورة الصناعية في الدول المتطورة. ويستخدم في كافة أوجه النشاط الصناعي من صناعات خفيفة وثقيلة إنتاجية واستهلاكية حربية وسليعية، عضوية ولا عضوية. كما يدخل الكبريت بشكل او آخر في أغلب الصناعات منها صناعة الورق والمطاط والمتفجرات ومبيدات الحشرات والحديد والصلب والأدوية وصناعة الأسمدة (٣، ص ٢٢٧).

ويتواجد الكبريت في إقليم كردستان في المناطق الآتية ، (٢، ص ١١٣) :

- سليمان بگ : تقع في شمال غرب كفري وتبعد عن قضاء دوزخورماتو بحوالي ١٩ كم.
- دوزخورماتو : يوجد معمل لإسخراج الكبريت في هذه المنطقة.
- كرمافة واشكفته وشيروانة : تقع كرمافة في شمال دهوك واشكفته تقع غرب عقرة وشيروانه تقع شمال غرب عقرة.

— وادي سرگوزه مربسته.

— في محافظة كركوك: حيث يتواجد ترسبات الكبريت في تركيبات (بلخانه) و(كورمو) وحسب البحوث الأولية في العراق توجد آثار للكبريت مع تسربات نفطية في زاخو. (٣، ص ٢٣٢). كما ان هناك تجمعات كبريتية في مناطق تسرب الغاز او النفط في كركوك حقول كانجانه وحميرين اضافة الى الكبريت المحتمل انتاجه منه، وأثبتت التحاليل وجود تجمعات نفطية هائلة تزيد نسبة غاز كبريتيد الهايدروجين فيها عن ٣ % لم تستعمل حتى الآن ، كما أثبتت البحوث انه بالإمكان تركيز هذه النسبة في الغاز بعد معاملة النفط بها. ومن الجدير بالذكر ان عملية تصدير الغاز الطبيعي المنتج من حقل زمبور من نفط كركوك كافية لإزاحة كميات كبيرة من الكبريت بواسطة عملية الإخزال، حيث ان الكبريت المستخلص من الغاز في المعمل الموجود في كركوك ينتج ١٣٠ ألف طن من الكبريت من ١٠ ملايين قدم مكعب من الغاز الطبيعي يومياً. (٣، ص ٢٣٢ - ٢٣٤).

٢ — أحجار الكلس والدولمايت:

تستعمل هذه الأحجار في صناعة الإسمنت والجص كمواد بناء وفي الطرق (٢، ص ١١٤)، وتُستعمل كذلك بكثرة في تعدين الفلزات وفي صناعة الزجاج والورق والسكر ولمعادلة حموضة التربة. كما انها مصدر رئيسي لمركبات الكالسيوم الأخرى وفي تحضير كاربونات الصوديوم وهيدروكسيده (٣ ص ٢٤٣). اما الدولمايت فيمكن استخدامه في بعض الصناعات كتصفية النفط وصناعة الزجاج والحديد والسكر والصناعات الكيماوية والمواد الإنشائية والبناء وتتمثل مناطق وجوده في منطقة بخمة وجبال پير مام وسفين وكورك في مدينة أربيل (٧ ص ١٧٩). كما يُحضّر من الدولمايت حجر الكلس الذي يستعمل لتقليل حموضة التربة ايضاً. (٣، ص ٢٤٣). تُعتبر صناعة السمنت من الصناعات المهمة حيث تأتي بالدرجة الثانية من حيث الأهمية الصناعية في العراق وتأتي بعد صناعة النفط من حيث حجم العمالة وأهميتها من الناحية العمرانية وتنفيذ خطط التنمية، وكذلك أهمية عوائد السمنت فهي من العملات الصعبة في حالة تصديره وتتواجد أحجار الكلس والدولمان في إقليم كوردستان في المناطق الآتية، (٣، ص ٢٤٩):

— شورة وبادوش وجبل سنجار في الموصل وتارجيل ودميلان في كركوك ومنطقتي أتروش وعقرة في محافظة دهوك.

— كاني سنجة على بعد ٢٥ كم غرب مدينة السليمانية وفي ترسبات تازة دي (ابلاخ) وكوبك على بعد ٤٠ كم غرب مدينة السليمانية وتتواجد أحجار الكلس في شمال مدينة السليمانية على بعد ١٠ كم التي تُستعمل في معمل إسمنت سرجنار. (٢، ص ١١٤).

— جبل قرجوغ وسبيلك ومناطق شقلاوة وكويسنجق ومخمور. (٧، ص ١٧٥).

٣ — أحجار المرمر والرخام:

دلّت الأبحاث والمسوحات الجيولوجية انه ينتشر في مختلف مناطق الإقليم وانه من نوعية جيدة إلا ان مناطق وجوده لم تخضع لدراسة علمية لمعرفة مدى كمياته ونوعياته، ومن اهم مناطق وجوده ، (٢ ص ١١٥) :

— بينجوين وجوارته وقلعة دزة وحليجة وقنديل وماوت في محافظة السليمانية.

— كلاله و جوارتا ونوشخان ورايات ودهربه ندي ممر خلان وطريق كلاله — رواندوز في محافظة اربيل

— سنجار وجسر جومان وكاروني ووادي دكه في محافظة الموصل.

يُستخدم الرخام في صنع أحجار المرمر ذات المواصفات المتوسطة والجيدة، ومن الجدير بالذكر انه تم أخيراً إستخراج رخام ذو نوعية ممتازة في منطقة سيدكان (مقالع ژوريلة وبرينديان) اذ ينافس في جودته رخام ماربل الإيطالي، كما ويوجد الرخام بكميات إقتصادية في مناطق صديق وجومان وشقلاوة ومخمور في أربيل. (٧، ص ١٧٦).

٤ — الملح : ونقصد به هنا ملح الطعام الذي يعتبر أحد الفلزات القلوية وهو واسع الإنتشار ومن السهل الحصول عليه وتنقيته وذوبانه في الماء فهو يوجد في الكثير من البلدان على شكل صخور ملحية، كما يمكن الحصول عليه من الآبار المالحة بطريقة مشابهة لاستخراج النفط من باطن الأرض وهناك دول تحصل على الملح من ماء البحر.

يُستعمل ملح الطعام للأكل، كما هو معروف، كما ويستعمل في صناعة كاربونات وهيدروكسيد الصوديوم والكلور وهايبيكلوريت الصوديوم وكلورات الصوديوم. ويستعمل الملح في حفظ الأغذية كالزبدة واللحم والسّمك من التلف لأنه يمنع تأثير البكتريا. ومن استعمالاته الأخرى دوره في عملية (تمليح الصابون) وتثبيت الأصباغ على الأقمشة وفي محاليل التبريد وفي رش ساحات التزحلق الصناعي على الجليد (٣، ص ٢١٦).

ويُستخرج الملح في إقليم كردستان من المناطق الآتية:

- كوم: تقع في قضاء جمجمال وبالتحديد في قرية (خيلينة) حيث تصل نسبة كلوريد الصوديوم فيها الى ٩٧,٣١ %.
- منطقة دوز: تبعد عن مدينة دوز خورماتو حوالي ٢ كم.
- منطقة طق وحميرين، (٢، ص ١١٥).

٥ — الرمل والحصى:

- تُستخدم الرمل والحصى في الكثير من الأعمال منها الركائز الكونكريتية وصناعة الزجاج وتوجد ترسبات الرمل والحصى في الكثير من مناطق كردستان ومنها ما يأتي:
- ترسبات وادي دافوق ومنهم خاصة في كركوك.
 - ترسبات الزاب الكبير في منطقة سفية ومنطقة اسكي كلك. (٤، ص ٧). وكذلك في منطقة خبات وريزان في أربيل. (٧، ص ١٧٦).

٦ — جسبوم والهايبرايت

- تستخدم في صناعة الإسمنت والجص وفي صناعة الورق إضافة الى استخدامه في تجهيز بعض المواد الملونة. (٤، ص ٨). وتتواجد في إقليم كردستان في المناطق الآتية:

- منطقة مخمور : على بعد ٥ كم من مركز مخمور.
- منطقة ارموات : (ناحية صلاح الدين في أربيل) على بعد ٥ كم من صلاح الدين.
- منطقة گوران : (كويسنجق في أربيل) على بعد ٤ كم شمال كويسنجق. (٢ ص ١١٣).

٧ – الأطنان: تُستخدم في إقليم كردستان في معامل صناعة الإسمنت في سرجنار وطاسلوجة وكركوك، وتتواجد في المناطق الآتية ، (٢ ص ١١٤) :

- قره تبه.
 - زه رلوك.
 - كفري وكوجان.
- كما وتنتشر الأطنان على هيئة مزيج من عدة معادن في الأقسام الجنوبية لمحافظة أربيل ، وقد تم إنشاء مصانع الطابوق بالقرب منها.(٧ ص ١٧٦).

المعادن اللافلزية التي تُستخدم كوقود:

١ – اليورانيوم : هو معدن إستراتيجي نادر، حيث هناك عرق من هذه المادة بسمك حوالي الانج الواحد وبتركيز متواضع في الإقليم. (٦، ص ١). ويستخدم اليورانيوم لتوليد الطاقة الذرية والطاقة الكهربائية . (٣، ص ١١).

يوجد اليورانيوم في إقليم كردستان في المناطق الآتية:

- پنجوين.
 - قلعة دزه: في كاتي موبش وكيورش. (٢ ص ١١٦).
 - جبل كارا في محافظة دهوك. (٥، ص ٣٧١).
- ٢ – الفحم الحجري: يوجد في المناطق الآتية ، (٢، ص ١١) :
- منطقة كفري.
 - منطقة انجانه.
 - منطقة پنجوين.
 - قرية اسلامي قرب جبال شيرانس. (٢ ص ١١٦).

يتبين مما تقدم بان اقليم كردستان يتمتع بوفرة الموارد المعدنية الضرورية لقيام الكثير من الصناعات في الاقليم ، والتي تخدم اقتصاديات الاقليم عامة والتوطين الصناعي خاصة .لذا لذا فهناك ضرورة الى وجود شركات متخصصة للقيام بعمليات التعدين على الرغم من انها تعتبر عملية مكلفة جدا وتتطلب رؤوس اموال ضخمة الا انها توفر الموارد الاولية الضرورية للكثير من الصناعات على اشكال وهيئات مختلفة وتقلل بذلك من تكلفة السلع والبضائع المصنعة محليا ، هذا بالاضافة الى الاستمرار في عمليات المسح الارضي للكشف عن مقادير و النسب المتواجدة من هذه المعادن ان كانت اقتصادية ام لا بالاضافة الى القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية لذلك .

نظراً لأهمية النفط الإستراتيجية والمهمة في بناء إقتصاد الدول والأقاليم فقد تم بحثه في موضوع خاص وبيان أهميته الإستراتيجية ومشتقاته واستخداماتها في الصناعات التحويلية المتعددة في مجالات الصناعة والزراعة والطرق والبناء والطب ومجالات أخرى عديدة أخرى تعمل على تنمية الإقتصاد الوطني من خلال تنمية هذه القطاعات واستغلال الأيدي العاملة الوفيرة والمهارات المتوفرة في هذه النشاطات والتي تُقلل من حدة البطالة وتزيد من مستوى دخل الفرد، لذلك فان النفط والغاز ومشتقاته تعتبر المحرك الأساسي لتنمية الكثير من القطاعات وبالذات القطاع الصناعي الذي يُعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الوطنية والقومية في الكثير من البلدان النامية التي تتمتع بهذه الثروة.

النفط والغاز:

يُعتبر النفط من الموارد الطبيعية الهامة في بناء إقتصاديات الدول اذا ما تم استغلاله بافضل الطرق من خلال تكريره في المراحل الأولية وبعدها مروراً بالمراحل الثانوية ووصولاً الى المشتقات التي تمتلك الكثير من الإستخدامات التي تدخل بدورها في صناعات تحويلية أخرى متعددة ومتنوعة مع تزايد التقدم الفني والتكنولوجي في العالم.

لقد عُرِف النفط منذ اقدم العصور ولكنه أُكتشف واستُعمل على شكل تجاري بعد عام ١٨٦٠ في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بلدان أوروبا. وأولى استعمالاته هي للإضاءة بعد استخلاص الكيروسين منه. وبعد الثورة الصناعية في أوروبا واكتشاف المحرك الذاتي والسيارات والطائرات والكيروسين ، وعقب ذلك اكتشاف محركات الديزل خصوصاً القاطرات التي تسير بزيت الديزل وزاد استعمال زيت الغاز للتدفئة وتكاثرت اصناف الدهون والزيوت والشحوم النفطية. هذا وقد دخل النفط في الأربعينات من القرن الماضي مرحلة جديدة ، غير الوقود فاستُعمل كمادة اولية للصناعات البتروكيمياوية فتعددت بذلك استعمالات النفط فاستخدم في مجالات الصناعة والزراعة والنقل والواصلات واللوازم المنزلية والفضاء.(٣، ص ١٣٢). فزاد استهلاك النفط وزاد بذلك الطلب عليه عالمياً مما أدى الى نشوب نزاعات إقليمية ودولية

وعالمية على النفط. كل ذلك ادى الى زيادة الاهتمام بهذه الثروة وتجلي هذا الأمر من خلال الاهتمام بتصنيعه وعلى نحو أمثل من خلال دخوله في الصناعات التحويلية من تكرير وتقطير وتبخير للحصول على مئات المنتجات البتروكيماوية. لذلك كله يُعتبر النفط من بين أهم المعادن الاستراتيجية، سواء بالإقتصاد او الصناعة او في النواحي الإجتماعية والعسكرية للدولة وتترتب على هذه الأهمية الإستراتيجية في حالات كثيرة سياسة الدولة ومجال حياتها وتطورها، بل حتى في أحيان كثيرة استقلالها وقوتها وضعفها. (٢، ص ١٢٤).

مجالات استخدام النفط والغاز ومشتقاتهما في الصناعة:

ان الاستخدامات الصناعية للنفط ومشتقاته يمكن توضيحها من خلال عمليات التكرير في المصافي بعد استخراج النفط من الآبار كنفط خام حيث ان النفط الخام يدخل الى وحدة التقطير الابتدائي الفراغي ويتم منها الحصول على المشتقات الآتية، (٣، ص ١٣٢ ، ١٣٩):

— البنزين.

— الكيروسين.

— زيت الغاز.

— زيت الديزل.

— زيت الوقود.

ويُستخرج من زيت الوقود البنزين المحسّن (الممتاز) والدهون عن طريق عملية التقطير الإبتدائي الفراغي ووحدة التكسير بالعوامل المساعدة اما الباقي منه فيُستعمل للتدفئة. اما زيت الغاز وزيت الديزل فيجري تحسينهما والباقي منهما يدخل في وحدات الصناعة الكيماوية. وكذلك الحال بالنسبة للغازات الباقية فهي الأخرى تدخل كمادة اولية في الصناعات البتروكيماوية. والبنزين الخام يتقطر بين ٤٠ — ٢٠٠ درجة مئوية وموادها تحوي من ٥ — ١٠ ذرات من الكربون وتنتج من هذه المجموعة ستة مواد رئيسية هي:

١ — غازات: يمكن تسيلها في قطع المعادن والإضاءة.

٢ — الأثير البترولي.

٣ — الكحوليات المختلفة.

٤ — مواد كيماوية مختلفة:

- البنزول: يدخل في جميع الصناعات الكيماوية والأصباغ.
- التولوين: يستعمل في صناعة المفرقات والسكرين.
- الزايلين: يستعمل في صناعة الأصباغ.
- النفثالين: يدخل في صناعة الصباغ والعطور.
- الانتراسن: يدخل في صناعة الصباغ.
- الراتجان : يدخل في صناعة الوارنيش والطلاء (البوية).
- ٥ – النيلج: وهو كاربون نقي التلوين.
- ٦ – مواد النفط الخفيف : لتحضير المواد العضوية للعقاقير.
- ٧ – النفط المتوسطة: لصناعة غازات الإضاءة بالإضافة الى مواد أخرى منها:

- النتان والهكسان: يستعملان لأغراض كيميائية واسعة.
- بنزين الطائرات.
- بنزين تنظيف المحركات.
- مذبذبات صناعية تُستعمل في صناعة المطاط والشحوم واللك والوارنيش.
- مواد مساعدة للتنظيف والصبغ.
- زيوت للرسوم.
- صابون
- النفط الثقيل : يدخل في استعمالات كيميائية واسعة.

اما مجموعة الزيوت البروقينية (الكيروسين) فتتقطر هذه المجموعة بين ٢٠٠ – ٢٥٠ درجة مئوية وتضم مواد تحتوي على بين ٩ – ١٦ ذرة كاربون وعند إعادة التكرير تنتج المواد الولية الآتية:

- ١ – الزيوت النفطية : وهي مواد لتحضير مواد كيميائية عديدة.
- ٢ – زيوت التكرير: ويحضر منها :
- النفط الأبيض المستعمل في الطبّاخات والمصابيح النفطية ووقود المحركات الميكانيكية وغيرها.
- الزيوت المستعملة في افسارات الضوئية للقاطرات والأجهزة المشابهة لها.
- ٣ – زيوت تُعمل لإمتصاص الغازات وللأختام.

ومن الجدير بالذكر ان مجموعة وقود الديزل تنقَطَرُ بين ٢٥٠ - ٣٥٠ درجة مئوية وتنتج منها
المواد الآتية:

- أ - وقود وسائط النقل (كازاويل) ومن هذه الوقود يتم تحضير مواد عديدة منها:
 - زيوت لتنظيف المكائن وغسلها.
 - الزيوت المستعملة في التعدين.
 - زيوت لعملية السحق الحراري.
 - الزيوت المستعملة في موقد التدفئة المركزية.
 - زيوت مكائن الديزل.

ب - زيوت الإمتصاص: وتحضر منها السوائل لإستخلاص البنزول والبنزين، ثم مجموعة من
زيوت التشحيم التي تنقسم الى الأنواع الآتية:

أ - زيوت صناعية ثقيلة تستعمل لتحضير :

- ١ - الزيوت البيضاء التي ينتج عنها :
 - سوائل صناعية لتحضير مبيدات الحشرات.
 - زيوت مساعدة في تشغيل المكائن وغسلها.
 - زيوت لتعليب المواد الغذائية كالفواكه والبيض.
 - زيوت لصناعة الحلويات.
 - الزيوت الطبية: الدهان الطبي والمرام ودهان التجميل والفازلين وغيرها.
- ٢ - الزيوت المشبعة: وتستعمل فنتاج زيوت خاصة لمعاملة الصوف والقنب وتنظيفهما.
- ٣ - زيوت الإستخلاص ومنها لتحضير زيوت لقطع المعادن .
- ٤ - الزيوت المستعملة للأجهزة الكهربائية.
- ٥ - الزيوت المستعملة في صناعة التعدين.

ب – المواد الشمعية: وتستهمل لتحضير :

- ١ – الشمع المستعمل في صناعة الحلويات.
- ٢ – الشمع المستعمل في صناعة شموع الإضاءة.
- ٣ – الشمع المستعمل في محلات الغسل والكي والتنظيف لطلي الصفائح الفولاذية.
- ٤ – شمع الأختام والشمع المستعمل في صناعة الورق والورق المقوى وعود الثقاب.
- ٥ – الشمع الطبي والشمع العازل.
- ٦ – شموع التجميل.

ج – زيوت التشحيم المستعملة في صناعة الغزل والنسيج وزيوت المحولات الكهربائية ومكائن التبريد وزيوت الآلات القياسية والزيوت المستعملة في مكائن الطباعة والمكابس والمكائن التجارية ومكائن الضغط العالي والتوربينات. والزيوت المستعملة في معالجة الفولاذ وتلميع الكاشي والموزائيك وزيوت التوصيل الكهربائي وزيوت التشحيم الخاصة بخطوط سكك الحديد وفي صناعة حبر المطابع والزيوت السوداء وزيوت التشحيم (كريز) والدهنونات المختلفة. وفي أسفل برج التكرير تبقى مجموعة المواد الثقيلة.

وهي مواد ذات درجات غليان عالية، وتضم مواد قطرانية وشبه قيرية وقيرية ومواد اوكسيجينية. وتجري على هذه المواد عمليات صناعية خاصة لإستخلاص المزيد من المنتجات طبقاً لإدخال المكتشفات العلمية الحديثة، ونذكر من ضمن هذه المواد النفطية ما يأتي:

- ١ – زيوت التشحيم.
- ٢ – الدهان النفطي وعند تقطيره ينتج:
 - دهانات صناعية : تستعمل لطلي المعادن وتحضير زيوت التشحيم الخاصة بالقلابوات.
 - دهانات طبية كالجيلاتين الطبي والمراهم والدهانات المرطبة للبشرة والوارنيش ودهان صيلانية ودهان التدليك والعطور والروائح ومواد التجميل المختلفة.
- ٣ – الفضلات (زيوت الوقود الثقيلة) وينتج منها:
 - زيوت حرقاً ضد التعفن (ضد تعفن الخشب).
 - زيوت تستعمل في مصانع الغازات.
 - زيوت المراجل ومنها تحضر زيوت البواخر التجارية والبواخر الصغيرة والقاطرات والزيوت الثقيلة.

- ٤ - زيوت جافة: وتستخدم في مواد البناء المختلفة خاصة في السقوف.
- ٥ - القير ومشتقاته: لتعبيد الطرق والعوازل وفي صناعة المطاط والأصباغ القيرية.
- ٦ - فحم الكوك النفطي: مادة وقود جيدة تستخدم لصناعة اعمدة البطاريات وتحضيرها وعمل فرش لأغراض شتى والأقلام الكربونية.

وفي كل عملية من عمليات التقطير او التكرير او التجزئة تنتج غازات أوليفية يطلق عليها اسم غازات التكرير وأهمها غاز الأثيلين وغاز البروبلين وغاز البيوتلين. وان دول أوروبا وأمريكا التي تستورد النفط الخام وتكرره تستغل وتستورد جميع غازات التكرير بنسبة ٩٩ % لما لهذه الغازات من اهمية حيوية تدخل في العشرات من الصناعات الكيماوية. فالغازات مواد وقود ممتازة والغاز السائل الذي يستعمل في البيوت هو جزء من هذه الغازات الذي يمكن تسويله بسهولة وتعبئته في اسطوانات والعنصر المهم في هذا الوقود هو غاز البيوتان وغاز البروبان. ومن خلال عمليات صناعية يتم تحويل الأثيلين الى بولي أثلين الذي يتحول بدوره الى مركبات البلاستيك الذي انتشر استعماله ضمن المواد الانشائية مثل الخشب الصناعي والورق الصناعي وانايبب السقي والأدوات الإحتياطية البديلة للفولاذ لتغطية مزارع (النيلون) ومبيدات الحشرات ولوازم بيتية معروفة واحذية وغيرها.

اما غاز البروبلين فيحضر منه الكحول الأيزوبيلي والأسيتون وثاني أسيتون الكحول ويثيل - ايزبروبيل - كتون ، تدخل جميعاً في صناعة نترولولوز والراتنج الفينيل واللك. وتستخدم في صناعة صبغ السيارات وقطع الأثاث الحديثة المعدنية والورق والغزل والنسيج وكذلك في صناعة لعب الأطفال.

ويحضر من غاز البروبلين الأدوية والعقاقير والجليسرين وورق السيلوفان للتغليف ومواد راتنجية تستخدم في طلاء الخزف وتحضير المركبات البلاستيكية التي تتحمل ضغطاً عالياً مثل القوارب البلاستيكية.

اما الغاز الثالث وهو البيوتلين الذي يُحضر منه:

- ١ - الكحول البيوتيلي الثانوي ومادة ميثيل - أثيل - كتون كمذيبات تحضيرية.
- ٢ - البوتارين والأيزوبرين : هما مادتان اساسيتان في صناعة المطاط الصناعي. ويستخرج النيلج - كاربون الذي يستخدم في صناعة حبر المطابع والأصباغ وفي صناعة الإسطوانات الموسيقية وورق الكربون.

وبتقدّم العلم والتكنولوجيا أصبح بالإمكان إستخراج البروتين الصناعي من البرافينات الناتجة عرضاً بعد عملية تحسين البنزين، وقد زاد إنتاج البروتين الصناعي عن ٦ ملايين طن في العام ١٩٧٥ وبدأ يغزو العالم ويحل محل البروتين من أصل سمكي وحيواني. وبالإمكان إستخلاص السكر من التولوين وهو احد المشتقات النفطية. كما ويتوقع ان يُستخرج من النفط بتفاعله مع مشتقات كيميائية أخرى أكثر من ٥٠٠٠ مشتق نفطي (صناعي وزراعي وقطاعات أخرى) وان الأبحاث العلمية أثبتت انه من كل طن من النفط او من المتر المكعب من الغاز البترولي يمكن الحصول على :

٣٠٠٠ متراً من القماش الصناعي (بولستر، فايبر، درايون، نايلون وغيرها).

٤٨٠ كغم من البلاستيك.

٤٥٠ كغم من المطاط.

٣٢٠ كغم من الأسمدة.

لذلك فإنه يجب الإتجاه نحو تعميق عمليات تصنيع النفط والغاز وعدم الإكتفاء بتصديره في شكله الخام او الإكتفاء بالحصول على المشتقات النفطية الأولية المستعملة كوقود. (٣ ص ص ١٣٢ – ١٣٩) بعد ان تبين مدى أهمية النفط هذه الثروة الطبيعية التي تُتمّي الكثير من النشاطات الصناعية والزراعية والنقل والمواصلات واللوازم المنزلية والفضاء والطب وغيرها، والتي تؤدي الى تحسّن الإقتصاد الوطني وتنويعه من خلال تصنيع المشتقات النفطية المتعددة السابقة الذكر، واستخدام التكنولوجيا المتطورة توودي الى زيادة الانتاج وسد الطلب المحلي من هذه الموارد ولتقليل من عمليات الاستيراد والتخطيط لزيادة الانتاج لدعم حجم الصادرات ، وبالتالي يخفّف من العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. إضافة الى زيادة الناتج المحلي والدخل القومي عموماً ودخل الفرد خصوصاً والى تنمية الإقتصاد الوطني. لذلك فمن الضروري التركيز على القطاع الصناعي والنهوض بمستواه الفني والتكنولوجي لما له من أهمية في تنمية الإقتصاد الوطني في استغلال هذه الثروة المهمة.

حقوق النفط في إقليم كردستان

كانت الرشوحات النفطية موجودة على سطح الأرض في كردستان منذ آلاف السنين قبل ظهور البشرية على الأرض وعرف أهل هذه المنطقة النفط واستعملوه في الإنارة والتدفئة وفي تغطية السفن وجدران القنوات، واستعمل سيدنا نوح (عليه السلام) القير لمنع تسرب الماء الى داخل السفينة التي استوى على الجودي ، وكانت تلك هي نقطة البداية لحياة جديدة بعد الطوفان في هذه المنطقة في كردستان. كما كان الوهج الأحمر للغاز الطبيعي الذي كان يشتعل منذ القدم في مدينة كركوك – النار الأبدية. وقد ظهرت الرشوحات النفطية على سطح الأرض في العديد من المواقع على امتداد الحزام النفطي في كردستان – مندلي الذي كان يسيل منها النفط الخام على شكل قير سائل فوق سطح الأرض – طوزخورماتو – باباكركر – القيارة وفي بعض المواقع القريبة من محافظة الموصل والمناطق المحيطة بالمثلث التركي العراقي السوري. (٨، ص ٤).

ومن الجدير بالذكر ان إقليم كردستان العراق يمتلك كميات كبيرة من النفط الذي يتميز بصفات كيميائية وجيولوجية جيدة ويساهم مساهمة كبيرة من حيث إنتاج النفط في العراق حيث بلغ مجموع الإنتاج النفطي في الإقليم في العام ١٩٧٩ حوالي (١٠٢) مليون طن وبمعدل يومي يصل الى (٢) مليون برميل، اي ما يعادل اكثر من ٥٠ % من مجموع الإنتاج في العراق.

ومن حيث كمية الإحتياطي النفطي الموجود في الإقليم، فهناك (٢٨,٩) مليار برميل من الإحتياطي المؤكد وجوده، كما وتؤكد المعلومات والإحصاءات ان الإحتياطي الثابت للنفط في العراق يُقدَّر بحوالي (١٠٠) مليار برميل اضافة الى الإحتياطي المحتمل غير الثابت والذي يُقدَّر بحوالي (٥٠) مليار برميل. وتشير الأبحاث الحديثة في مجال الإحتياطي النفطي الى ان العراق يحتل المرتبة الأولى من حيث الإحتياطي النفطي ويتم استخراج ونتاج آخر برميل من النفط في العالم في العراق أيضاً. ويتركز اكثر من نصف إحتياطي نفط العراق في إقليم كردستان . (٢، ص ١٢٤).

يوجد النفط في المنطقة الجغرافية التي تشمل مدن اربيل والسليمانية ودهوك وكركوك في المناطق الاتية (٢، ص ص ١١٩ - ١٢٥) :

١ - حقول كركوك:

نقصد بحقول كركوك جميع الحقول التي تدخل ضمن حدود محافظة كركوك وهي:

أ - حقل باباگورگور :

يشكل هذا الحقل طيةً محدبة يبلغ طولها ٩٦ كم ويتراوح عرضها بين ٢,٤ - ٤ كم باتجاه شمال غرب - جنوب شرق، وتتكون من ثلاث قباب رئيسية هي قبة باباگورگور وقبة أفانه وقبة خورماله.

ب - حقل باي حسن: يقع هذا الحقل في منطقة الزاب الكبير على مسافة ٣٢ كم غربي حقل باباگورگور وهو قبابي التكوين ويتألف من تيتي (كيكة وداودي) ويبلغ طولها ٢٨ كم وعرضها ٣ كم.

ج - حقل جمبور: يقع هذا الحقل على امتداد خط حقل باي حسن على بعد ٧٢ كم جنوب شرقي باي حسن وعلى بعد ١٤ كم جنوب غربي باباگورگور، ويبلغ طوله ٤٠ كم وعرضه ٤ كم.

د - حقل خوبازة: يبلغ طوله ٤ كم وعرضه ٢ كم حيث تم ربطه بواسطة محطة الضغط الخاص بحقل باي حسن.

هـ - حقل نجمة حسن: وهو امتداد لحقل باي حسن ويتجه نحو الجنوب.

و - حقل جمبور الشمالي: وهو امتداد لحقل جمبور باتجاه الشمال .

ر - حقل حميرين الشمالي: يقع الى الجنوب الغربي من جمبور حيث يبلغ طوله ١٠٠ كم وعرضه ٧ كم ويمتد من الشمال الغربي باتجاه الجنوب الشرقي لنهر العظيم.

ز - حقل دمير داغ: يقع جنوب غربي مدينة أربيل وكذلك يشير الباحثون الى الكثير من الحقول الأخرى منها گوير ومخمور واينجانة وطق طق.

ش - حقل شيواشوك: يقع هذا الحقل بالقرب من كويسنجق.

٢ - حقول غرب دجلة:

أ - حقل عين زالة:

يقع هذا الحقل على بعد ٦٥ كم شمال غربي مدينة الموصل ضمن حدود مديرية ناحية الزمار. أُكتشف النفط في هذا الحقل في العام ١٩٣٩ وهو على شكل قبة بسيطة ويبلغ طوله ١٦ كم وعرضه ٤,٥ كم.

- ب – حقل بطمة: يقع هذا الحقل على بعد ٤٥ كم شمال الموصل و ٥ كم جنوب شرقي حقل عين زالة. . أُكتشف النفط في هذا الحقل في العام ١٩٥٣.
- ج – حقل ايسكا (عوبينة): يقع هذا الحقل بالقرب من حدود الإقليم مع سوريا وقد يم استخراج النفط منه في الآونة الأخيرة.
- د – حقل سيفية: يقع هذا الحقل بالقرب من ناحية المحمودية المقابلة لحدود الإقليم مع سوريا.
- هـ – هناك حقول غير منتجة يمد بشكل متوازي مع حقل عين زالة شمال غرب حقل بطمة. وكذلك هناك حقول جم باهيف و سياسان (قرب تلعفر) ومسيفنا وشورداغ وهي امتداد لحقل قره جوق في كردستان سوريا.
- ٣ – حقول منطقة خانقين:
- أ – حقل نطف خانه: يقع هذا الحقل على بعد ٣٢ كم جنوب خانقين حيث يمتد على طول حدود الإقليم مع إيران. ويبلغ طول الحوض النفطي ١٥ كم وعرضه ٢ كم.
- ب – هناك حقول غير منتجة في منطقة خانقين مثل كلابات وهو امتداد لحقل نطف خانه باتجاه الشمال وحقل ناودومان وحقل تل الغزال وحقل دارخورما حيث تقع هذه الحقول جنوب مدينة خانقين.
- ٤ – مناطق يُحتمل وجود النفط فيها:
- يُحتمل وجود النفط في مناطق (قرداغ وشهرزور ودوكان وكويسنجق وميدان وكذلك زاخو وبحزاني) في شمال شرق مدينة الموصل. (٢، ص ١٢٠). كما ويُحتمل وجود النفط في منطقة صلاح الدين التابعة لمحافظة اربيل ايضاً (٧، ص ١٧٥).
- ومن هنا يتبين بان اقليم كردستانغني بثروة نفطية هائلة الا انها لم تستثمر بالشكل اللازم ولم تولي الاهتمام الكافي خاصة وان الاقليم يعاني من ضعف الانتاج المحلي من المشتقات الاولية الاساسية للنفط الخام مثل النفط الابيض والغاز والبنزين وزيتو المكائن والتشحيم والتي يضطر لاستيرادها خارج العراق كتركيا وايران ، اضافة الى عدم وجود مصافي متطورة لتكرير النفط التي من شأنها سد الطلب المحلي و تنمية الكثير من الصناعات النفطية والبتروكيماوية وتنوع القطاع الصناعي والاقتصاد الوطني

٣- الموارد المائية:

تعتبر الموارد المائية احدى الموارد الطبيعية المهمة التي تُتمّي اقتصاديات البلدان فيما اذا تم استغلالها بالشكل الأمثل لاسيما وانها تؤثر فـي مستوى العلاقات السياسية الدولية في حالة استخدامها كورقة ضغط اقتصادي على الدول الأخرى التي تمر وتجري فيها هذه المياه من خلال التحكم بمستوى منسوب تدفق المياه اليها والتي تؤثر سلباً على مستوى النشاط الزراعي وبعض النشاطات الصناعية ايضاً التي تدخل فيها المنتجات الزراعية كمواد اولية خام فـي انتاجها الصناعي ، بالإضافة الـى كونها ثروة مهمة في تنمية الإصطياف والسياحة وتوليد الطاقة الكهربائية ، وبالتالي فانها تؤثر على مجمل الإقتصاد الوطني هذا من الناحية الإقتصادية والسياسية اما من الناحية الحياتية فان الماء يعتبر العنصر الأساسي لإدامة الحياة لكافة الكائنات الحية بشرية وحيوانية ونباتية، لذلك فان الإهتمام بهذه الثروة المهمة والحفاظ عليها من الهدر والتلوث يكون أمراً ضرورياً ملحاً لإدامة الحياة في إقليم كردستان خاصة اذا علمنا بان الماء قابل للنضوب، لذلك يرى الباحث انه من الضروري التركيز على مصادر المياه من الأمطار والثلوج والمياه السطحية والجوفية وكذلك انواع المياه الأخرى من الطبيعية والمعدنية الموجودة في الإقليم والسبل الكفيلة لإستخدامها بما يكفل تنمية القطاع الزراعي والسياحي والصناعي وتنمية الإقتصاد الوطني.

مصادر المياه في الإقليم

تعتبر مياه الأمطار والثلوج والمياه السطحية الجارية والمياه الجوفية من المصادر الرئيسية في الإقليم الأمر الذي يتطلب دراستها تباعاً.

١- موارد المياه السطحية في الاقليم

اولاً: الأمطار والثلوج

الأمطار: ان العامل الرئيسي المسبب للتساقط بانواعه في الإقليم هو الرياح والتيارات الهوائية الحاوية على بخار الماء المتكاثف والمتحول الى مياه تسهم في عملية الجريان السطحي والجوفي.

تتميز مناطق الإقليم باستلامها كميات متباينة من الأمطار تتراوح بين ٣٠٠ – ١١٠٠ ملم حيث تستلم محطة زاخو معدل سنوي من الأمطار يصل الى ٦٩٧,٣ ملم ويرتفع في محطة عقرة ليسجل ٩٣٥,١ ملم وتسجل محطة بنجوين اعلى معدل يصل الى ١١٤١ ملم في حين تسجل محطة أربيل ٤٧٤,٣ ملم وتسجل أدنى معدل في محطة خانقين ٣٠٠ ملم (٢، ص ١٤٥).

وتشكل مياه الأمطار احد المصادر الرئيسية للأنهار الدائمة والموسمية داخل الإقليم بالإضافة الى تزويد المياه الجوفية بالمياه الضرورية (١٠، ص ٢). وتعد مياه الأمطار من المصادر المائية الرئيسية التي تعتمد عليها الزراعة الشتوية في الإقليم، بالإضافة الى كونها المورد المهم لتزويد نهر دجلة وروافده حيث تقدر المساحات المزروعة والتي تعتمد على مياه الأمطار بحوالي (٢١٢، ١٠٥، ١٣) دونماً في حين تقدر المساحات التي تعتمد على المياه الجوفية بحوالي (٢، ٠٠٠، ٠٠٠) دونماً (٢، ص ١٤٤).

الثلوج:

تمد الثلوج المياه السطحية والجوفية بجزء كبير من مياهها وهي تؤثر على مناسبتها تأثيراً كبيراً، ففي السنوات التي تتميز بشتاء دافئ وثلوج قليلة تعاني المياه السطحية والجوفية في الإقليم من قلة واضحة في مناسيب المياه فتجف بعض الينابيع والجداول المائية الصغيرة وتتحول الى مجرد مسيلات هزيلة بعكس الحال في السنوات ذات الشتاء البارد والثلج الغزير (٢، ص ١٤٤).

يسقط الثلج في كردستان في نهاية شهر كانون الثاني وشهر شباط وتبدأ عملية الذوبان في نهاية شهر نيسان ، وتعطينا بعض المحطات في الإقليم كمحطة زاخو ، دوكان ئاكري ،صلاح الدين ، اربيل ، رواندوز ، كركوك والسليمانية وغيرها فكرة عن تساقط الثلوج في الاقليم.

ان ارتفاع الأرض هو العامل الأساسي المؤثر في سُمك الثلج يضاف اليه مواجهة المحطة للرياح الشمالية الشرقية الباردة، ومن الواضح ان الأراضي في المحطات المذكورة لا تتجمد تحت الثلج مما يهيئ فرصة لتسرب الماء الذائب خلال مسامات الصخور. وهكذا تكون الثلوج المتراكمة مصدراً مهماً للمياه الجوفية (العيون والآبار) والمياه السطحية. (٢، ص ١٤٧).

ثانياً: المياه السطحية الجارية في الإقليم

تتشكل من جميع روافد نهر دجلة والتمثلة بالخابور والزابين الكبير والصغير والعظيم ورافد سيروان (ديالى) في داخل كردستان وتستمد مياهها من التساقط المطري والثلجي على مرتفعات الإقليم والمناطق المجاورة له في كردستان تركيا وايران، وهـذـه الموارد وليدة الظروف الجغرافية الطبيعية السائدة التي تمنح الإقليم مياهاً سطحيةً غزيرةً تفوق حاجات الإقليم في الوقت الحاضر ولكنها بانتظار ان يتم استغلالها. (٢، ص ١٤٩).

ويمكن دراسة هذه الروافد على النحو الآتي:

نهر دجلة:

يبلغ طول نهر دجلة ١٩٠٠ كم يقع ١٤١٥ كم منها داخل الأراضي العراقية (١١ ص ٢) ويقع ١٥٠ كم منها داخل اراضي إقليم كردستان. ويتكون نهر دجلة من إلتقاء عدة روافد كرافد دجلة صو الذي ينبع من السفوح الجنوبية لسلسلة جبال طوروس الشرقية من تركيا ثم ينحرف شرقاً ليلتقي بثلاثة روافد هي باطمان صو قرب قرية سنان ورافد كارزان صو قرب قرية بشري ورافد بوتان صو قرب قرية روك. (٢، ص ١٤٩).

ان معظم روافد نهر دجلة من خارج حدود العراق وقد أنشأت تركيا سدود على روافده الرئيسية (باطمان) و(كارزان) مما قلل من منسوبها داخل اراضي الاقليم والعراق عامة . وتصب في النهر وخاصة في ضفته اليسرى عدة روافد تشكل الجزء الرئيسي من إيراداته المائية (١٢، ص ٣). يدخل النهر إقليم كردستان العراق قرب بلدة زاخو (شمال قرية فيشخابور) بمسافة ٤ كم ويستمر النهر في جريانه حتى يبلغ مدينة الموصل حيث أنشأ خزان وسد الموصل شمال المدينة بحوالي ٥٨ كم لخزن ١٣,٧٣ مليار متر مكعب من المياه، ثم يستمر النهر في جريانه مخترقاً مرتفعات حميرين عند منطقة الفتحة. (٢، ص ١٥٠).

ويمكن القول بان نهر دجلة يمر في الأراضي العراقية بدأً من إقليم كردستان منحدرًا إلى الأراضي الجنوبية كالاتي:

دهوك، الموصل، صلاح الدين، ديالى، بغداد، واسط، ميسان، وأخيراً البصرة. (١٣، ص ٥). وتعتمد على مياهه داخل العراق عدة محافظات إعتماًداً كلياً وهي : دهوك، أربيل، السليمانية، كركوك، الموصل، صلاح الدين، ديالى، بغداد، واسط، ميسان، وجزء من محافظة البصرة. ان معدل الإيراد المائي السنوي المسجل لنهر دجلة لسنوات عديدة عند الحدود العراقية التركية يبلغ بحدود (١٩,٤٣) مليار متر مكعب وهو الجزء المشترك بين الدول الثلاث (تركيا وسوريا والعراق) وتبلغ مساحة حوض النهر ٢٣٥ الف كم مربع تقع ٤٥ % منها داخل الأراضي العراقية (١١، ص ٣).

اما الروافد التي تصب مياهها في نهر دجلة فهي:

١ - الخابور: ينبع هذا الرافد من جبال كردستان تركيا (جبل جودي وجبل دريانوداغ) وهو يتكون من إلتقاء رافدي (المهرما والهيزل) ويدخل الخابور إقليم كردستان عند قرية جاليك. وتصب فيه مياه وادي سرارو ووادي صائبة ورافد (اوروكرم) حتى يصل مدينة زاخو (٢، ص ١٥١) حيث يسير بمحاذات الحدود الشمالية لمدينة زاخو ثم يصب في نهر دجلة في منطقة فيشخابور، (١٤، ص ١). ويبلغ طول الخابور داخل إقليم كردستان ١٦٠ كم بينما يبلغ إيراده السنوي من المياه (١,٩٦٩) مليار متر مكعب وتبلغ مساحة الحوض في الإقليم حوالي ٣٥٠٠ كم مربع. (٢، ص ١٥١).

٢ - الزاب الكبير: ينبع من مرتفعات تركيا ويعد الرافد الرئيسي لنهر دجلة نظراً لكثرة المياه التي يحملها اليه والتي تُقدر بنحو ٣٣ % من حجم المياه الجارية في نهر دجلة (١٣، ص ٢). يدخل نهر الزاب الكبير حدود الإقليم غربي قرية (ضال) الواقعة شمال منطقة العمادية ويترك المنطقة الجبلية الوعرة ويجري في أراضي متموجة ثم يلتقي بنهر الخازر ويستمر في الجريان حتى يصب في نهر دجلة جنوب قرية نمروود. (٢، ص ١٥٥). ويصب في نهر الزاب الكبير نهر رواندوز الذي يتكون بدوره من إلتقاء نهر حاج عمران ونهر دوماوان في المناطق الجبلية المحيطة بمنطقة حاج عمران والتي تعتبر المنبع لهذين النهرين. (١٦، ص ٨٩).

ويبلغ الطول الكلي للزاب الكبير من المنبع وحتى المصب ٣٩٢ كم، بينما يبلغ طول جريانه داخل اراضي إقليم كردستان ٢٥٠ كم ويبلغ معدل وارده المائي ١٣,٢٩ مليار متر مكعب بينما بلغ اعلى وارد مائي له (٢٣,٦٣) مليار متر مكعب سنة ١٩٦٩. (٢، ص١٤٣).

٣ - الزاب الصغير:

ينبع الزاب الصغير من اراضي كردستان إيران في سهل لاجان غربي مدينة مهاباد، حيث تعتبر جبال قندیل وكونه مشك و لاجان وكموشارداخ وبرنجان من المنابع الرئيسية لهذا الرافد وفروعه. ويدخل اراضي إقليم كردستان العراق عند قرية (ماشان) والزاب الصغير في الحقيقة عبارة عن فرعين رئيسيين هما ، (٢، ص١٥٦):

— (چمي تيت) الذي ينبع من المناطق الواقعة ضمن الحدود الإيرانية مع الإقليم.
— (چمي ماوه ت) (قلاچولان) الذي بدوره يتكون من فرعي سيوه يل و جوگه سور ويلتقيان عند قرية برده شين. وبعد ان يمر الزاب الصغير بقلعة دزة وسهول بشدر يتجه نحو دربندي رانية ثم نحو دربندي دوكان ويمر بعدد من المضائق العميقة. وبالقرب من طق طق يترك المنطقة الجبلية ويدخل في الأراضي المتموجة ويعرض مجراه ويلتحق به روافد صغيرة من الشمال والجنوب وبعد ان يجتاز (التون كوبري) يصل دبس ثم يتجه الى الجنوب الغربي الى ان يلتقي بنهر دجلة جنوب الشرقاط بحوالي ٣٠ كم.

يبلغ طول الزاب الصغير ٤٠٠ كم ومساحة حوضه الكلية ٢٢٢٥٠ كم مربع ويقع ١٥٩٧٥ كم مربع منها في إقليم كردستان ويبلغ معدل تصريفه ٢٢٦ كم مكعب بالثانية ومعدل إيراده المائي السنوي ٦,٩٩ مليار متر مكعب ويساهم بحوالي ١٦,٧١ % من وارد نهر دجلة المائي الكلي. (٢، ص١٥٧).

٤ - نهر العظيم (ناوى سپي) :

ينبع هذا الرافد من السفوح الجنوبية لسلسلة جبال قره داغ ومرتفعات شوان في إقليم كردستان ويقع حوضه في منطقة شبه جبلية ويتكون من التقاء ثلاثة روافد هي خاصة صو وطاووت صو وآق صو. (٢، ص ١٥٧) ، وبذلك فان منابع هذا النهر كلها داخل الحدود العراقية ويلتقي دجلة عند مدينة بلد. والعظيم نهر فصلي تنحدر اليه كميات كبيرة من مياه الأمطار شتاءً متقلّة بحمولتها من الرواسب ولكن مجراه يصبح خندقاً جافاً تقريباً في فصل الصيف. (١٣، ص ٧). طول هذا الرافد ٢٣٠ كم بينما تصل مساحة حوضه الى ١٠٩٨٨ كم مربع ومعدل تصريفه ٢٢,٨٣ متراً مكعباً في الثانية ومعدل إيراده السنوي من المياه ٠,٧١ مليار متر مكعب ويساهم بحوالي ١,٦٤ % من مياه نهر دجلة الكلية. (٢، ص ١٥٨).

٥ - رافد سيروان (نهر ديالى):

ينبع من المرتفعات الشرقية العراقية جبال زاكروس والذي يقع جزء من منابعه داخل الحدود العراقية، ويلتقي نهر دجلة على بعد ٣٢ كم جنوبي بغداد (١٣، ص ٥). يدخل سيروان محافظة السليمانية من طرفها الجنوبي الشرقي عند قرية (لاوران). ويجري في اتجاه شمالي غربي مكوناً جزءاً من حدود الإقليم مع إيران ثم ينحرف فجأة نحو الجنوب الشرقي. ويلتحق به رافدان كبيران، اولهما رافد (تانجرو) الذي يصرف مياه حوض السليمانية، وثانيهما رافد (زلم) الذي ينبع من شلال احمد آوا ثم يخترق سلسلة برانان في مضيق دربندخان حيث أنشأ سد دربندخان لخزن ٣ مليار متر مكعب من المياه. ويجري الرافد بعد السد في أراضي متموجة مكشوفة باتجاه الجنوب حتى ممر (منصورية الجبل) حيث أنشأ سد منصورية الجبل (سد حميرين). وقبل السد يتفرع جدول الخاص من الضفة اليمنى من الرافد والروز والهارونية وكنعان وخرسان من الضفة اليسرى، وبعد ان يخترق رافد سيروان تلال حميرين يستمر في الجريان ضمن السهل الرسوبي حتى التقائه بنهر دجلة جنوبي بغداد بحوالي ٣٠ كم. يبلغ طول نهر ديالى ٣٨٦ كم اما معدل وارده السنوي من المياه فيصل الى ٥,٧ مليار متر مكعب، ويبلغ معدل تصريفه ٣٧٠ متر مكعب في الثانية ، وتبلغ مساحة حوض ديالى حوالي ٣١٨٩٦ كم مربع، يقع ٢٤٠٧٢ كم مربع منها ضمن اراضي إقليم كردستان، ويساهم بحوالي ١٣,٥٧ % من وارد نهر دجلة السنوي الكلي. (٢، ص ١٥٩).

٦ - نهر الخاصة:

يعتبر هذا النهر احد روافد نهر دجلة. يمر النهر من وسط مدينة كركوك. يعتمد النهر على الأمطار التي تهطل في فصل الشتاء على الوديان والجبال المحيطة بمدينة كركوك. يجف النهر كلياً في بعض الأحيان اثناء فصل الصيف ويتحول في بعض الأثناء الأخرى الى نهر عالي ذو فيضانات اثناء الشتاء، كما حدث في خمسينات القرن المنصرم. (١٣، ص٥)، مدمرة لبعض الجسور المقامة عليه لأكثر من مرة كجسر غرناطة في وسط المدينة في ثمانينات القرن المنصرم.

تلك كانت ابرز المجاري المائية السطحية التي تخترق إقليم كردستان، بالإضافة الى عدد كبير من روافد ونهيرات أهمها : نهر الوند، نهر كنجان جم وكلال بدره، نهر كنكير وغيرها. (٢، ص ١٦١).

يتبين مما تقدم بان الاقليم يتمتع بوفرة المياه السطحية الضرورية لادامة الحياة وقيام السدود لتخزين المياه اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية وازدهارها الزراعة والصناعات التي تعتمد على المواد الزراعية والسياحة والاصطياف التي تنمي اقتصاد الوطن و الدخل القومي مما يساعد على التوجه نحو توطين الصناعة، التي هي بحاجة الى الدعم الزراعي والمائي التي يمكن توفيرها من خلال زيادة والاستثمار وحسن الاستخدام لها .

ثالثاً : موارد المياه الجوفية في الإقليم:

المياه الجوفية:

تعد المياه الجوفية احد المصادر المهمة للمياه التي يزخر بها إقليم كردستان من خلال مكانها للأحواض الموجودة في المناطق الجبلية التي تستخرج عن طريق الينابيع والكهاريز والآبار الإرتوازية والزراعية المختلفة التي تنمي القطاع الزراعي والصناعي في الإقليم. وعلى الرغم من ان اغلب المياه الجوفية الموجودة في الإقليم تتصف بكونها من اعماق قريبة او متوسطة من سطح الأرض فضلاً عن جودة نوعيتها واحتوائها على الخصائص الكيماوية ومطابقتها للمواصفات القياسية للمياه الصالحة مما يقلل من كلف الإنتاج الصناعي، إلا ان استغلالها واستثمارها لم يتم بصورة علمية واقتصادية لحد الآن، اذ بالإمكان استغلالها في الكثير من الصناعات التحويلية ولاسيما الغذائية منها كصناعات التعليب والعصير والتلج والمشروبات الغازية والمرطبات وتعبئة المياه . (٧، ص ١٧١).

مظاهر المياه الجوفية:

يمكن تقسيم مظاهر المياه الجوفية في الإقليم الى، (٢، ص ١٦٥) :

١ – الآبار والكهاريز:

وهما من الوسائل المنتشرة في الإقليم ذات الإستخدامات المتنوعة وتصنف الى:

- (١) الآبار الإعتيادية ذات التدفق الإصطناعي للمياه الجوفية بواسطة وسائل رفع المياه.
- (٢) الآبار الإرتوازية التي تجري فيها المياه الى السطح عن طريق الضغط الهايدرولوجي او عن طريق قوة الغاز.

وقد بلغ عدد هذه الآبار حتى منتصف الثمانينات في محافظة أربيل ٧٠٩ بئراً وفي كركوك ٧٣٥ بئراً وفي دهوك ٣٦٨ بئراً وفي السليمانية ٢٩٤ بئراً وفي محافظة ديالى ٥٥٧ بئراً. اما بالنسبة للكهاريز فهي عبارة عن قنوات تربط مجموعة من الآبار ذات الانحدار التدريجي المرتبط بعضها ببعض، وتتأثر كمية المياه المتدفقة فيها بعنصري المطر والصلج الذائب لذا يختلف تصريفها من موسم لآخر. وتنتشر الكهاريز في محافظتي دهوك وكركوك حيث تحتوي المحافظتين الأوليتين على كهاريز تصل انتاجيتها بين ٢,٠٠٠ – ٣١٥,٠٠٠ غالون من الماء يومياً ويقل سنوياً عدد الكهاريز بسبب الإهمال وعدم تنظيفها سنوياً من قبل السكان. (٢، ص ١٦٥).

٢ – العيون والينابيع:

لقد ساعدت التكوينات الصخرية السائدة ومساميتها ووجود الصدوع والفوالق والإنكسارات واحتمالية وجود طبقات صخرية غير نفاذة تحتها الى ارتفاع الماء الباطني وظهوره على شكل ينابيع وعيون. ويعتقد ان غالبية العيون المتواجدة في الإقليم من النوع الذي نتج عن تعميق الأنهار لوديانها، وتتباين غزارة تلك الينابيع والعيون بحسب مناطق تواجدها، حيث تتراوح انتاجية الينابيع بين (٥ – ١٧٤٠٠٠) غالون ماء/دقيقة وذات ملوحة قليلة بين (٢٤٥ – ٣٧٥) جزء من المليون. (٢، ص ١٦٦). ويبدو ان السكان الكرد يفضلون في العادة استغلال مياه العيون والكهاريز الباردة نسبياً بدلاً من الأنهار والجداول. ويتضح ذلك في جهات كثيرة في محافظة السليمانية حيث ان المياه الجوفية هذه تتصف غالباً بعذوبتها وخلوها من الأملاح والمعادن. ويؤكد مزارعو المنطقة بان الإنتاج الزراعي القائم على مثل هذه الموارد يكون

أفضل إنتاجاً وأحسن مذاقاً من المنتجات التي تقوم على موارد المياه السطحية. بالإضافة الى استعمالها في الزراعة فهي تستعمل في سقي الحيوانات و للأغراض المنزلية أحياناً. (١٧، ص ١٦٧).

ومن ذلك يتضح جلياً بان للموارد المائية الجوفية دوراً مهماً وبارزاً في الحياة الإقتصادية لسكان تلك المناطق خاصة اذا علمنا بان هناك عدد من الينابيع المعدنية ذات الخصائص العلاجية تنتشر في الإقليم من خلال دراسة انواع المياه الجوفية التي سيتم تطرق اليها مما تعزز دور المياه الجوفية الكبير في تنمية اقتصاد إقليم كردستان من خلال استثمارها في مجالات السياحة والزراعة والصحة والصناعة بشكل افضل.

انواع مياه العيون:

يمكن ان تصنف مياه العيون الى نوعين هما مياه العيون الطبيعية ومياه العيون المعدنية، ونظراً لأهمية هذه المياه في خدمة الإقتصاد الوطني، اذا ما تم استثمارها في مجال السياحة والصحة والزراعة والصناعة، فان الباحث يرى ضرورة بيان الفرق بين مياه العيون الطبيعية ومياه العيون المعدنية ومواقع تواجدها في إقليم كردستان خدمة لهذا الغرض (١٥، ص ١).

الفرق بين مياه العيون الطبيعية ومياه العيون المعدنية:

المياه المعدنية لها تركيب ثابت وصحي لجسم الإنسان وتوجد تكوينات او تراكيب جيولوجية معينة لا تختلط بها المياه السطحية، لذل لا تتغير صفاتها الفيزيائية والكيميائية ويكون لها طعم خاص ما بين حلو وعذب ومُر حيناً ومالح خفيف احياناً أخرى. المياه المعدنية هي مياه العيون التي تحتوي في الأقل على ٢٥٠ مللي غرام من الأملاح في مجموعة المواد المذابة فيها ، ويتم تقييم وتحديد ذلك من خلال غليان لتر واحد من الماء في درجة حرارة ١٨٠ درجة مئوية وتُزن المواد المتبقية (المعادن والأملاح) فاذا كان وزن الأملاح أقل من ٢٥٠ ملغم لكل لتر فانها تُصنّف على اساس كونها مياه العيون الطبيعية واذا كان وزن الأملاح ٢٥٠ ملغم او اكثر في اللتر الواحد فانها تُصنّف على انها مياه معدنية. كما ان المياه المعدنية آمنة من البكتريا ولا

تحتاج الى اية معالجة كيميائية فهي صحية بحد ذاتها، في حين لا تتوفر غالباً هاتان الخاصيتان في المياه الطبيعية.

وتُصنّف المياه المعدنية بدورها الى المياه المعدنية (من النوع الخفيف) اذا كانت كمية الأملاح المُذابة فيها تتراوح بين ٢٥٠ - ٥٠٠ ملغم في اللتر الواحد من الماء، واذا كانت الكمية اكثر من ٥٠٠ ملغم فانها تُصنّف على اساس كونها مياه ثقيلة. اما مياه العيون الطبيعية فهي التي تتدفّق من تحت سطح الأرض وتخرج بشكل طبيعي وليست لها خصوصيات فيزيائية وكيميائية غير ثابتة وتوجد في تكوينات صخرية مختلفة الأنواع وان الكثير من مياه العيون الطبيعية صالحة للشرب ولا تحتاج الى عمليات تنقية وترشيح ماعدا بعض الأنواع من مياه العيون التي تحتاج الى تنقية قبل الإستعمال للشرب بسبب إحتوائها على بعض الأيونات بنسب تضر بصحة الإنسان. ولو يتم إجراء مسح صحي لسكان منطقة ما، فان بعض الأمراض مثل تسوس الأسنان والغدة الدرقية وضعف النمو وامراض الكلى وغيرها لها علاقة بالمياه التي تُستعمل من قبل سكان المنطقة. (١٥، ص٣).

وكذلك يمكن تصنيف المياه المعدنية على اساس تدفقها الى سطح الأرض بشكل طبيعي والمياه المعدنية التي يتم إستخراجها عن طريق حفر الآبار في أعماق بعيدة عن مصادر التلوث، وما يمكن تصنيفها على اساس تركيز بعض العناصر فيها مثل الكالسيوم والمغنيسيوم والكبريت وتُعرف تلك المياه المعدنية بما يلي ، (١٥، ص٢):

— مياه الكالسيوم: وهي التي يحتوي كل لتر منها على (١٤٠) ملغم من مادة الكالسيوم الذي يساعد على نمو جسم الإنسان.

— مياه المغنيسيوم: هي المياه التي يحتوي كل لتر منها على (١٢) ملغم من مادة المغنيسيوم الذي يقوي الجهاز المناعي ويسيطر على ضغط الدم.

— المياه الكبريتية: وهي المياه المعدنية الغنية بالكبريت. وتُستعمل كعلاج لأمراض الروماتيزم والمفاصل والجلد وغيرها من الأمراض. وان اغلب المياه المعدنية في كوردستان هي من هذا النوع . (١٥، ص٢).

المياه المعدنية في الإقليم:

المياه المعدنية هي أكثر صحة لجسم الإنسان مقارنة بمياه الشرب العادية، بسبب احتوائها على كافة الأيونات والعناصر الضرورية لإدامة جسم الإنسان ونموه وحمايته لأنها تحافظ على وجود الأيونات في جسم الإنسان وتقوم بتنظيم الجسم وتنقيته من المواد الضارة. كما تُحافظ على التوازن في كمية المياه التي يفقدها جسم الإنسان أثناء النشاط.

تخرج المياه المعدنية من تحت سطح الأرض وتتدفق على شكل عيون مائية وتخرج بطريقة حفر الآبار لإستخراج المياه الجوفية. وتتغير كمية ونوعية المياه المعدنية بين موقع وآخر. وتتواجد المياه المعدنية الكبريتية في منطقة هورامان التابعة لمحافظة السليمانية مثل عين ريزه التي تقع في المنطقة الجبلية وساره وه ن وجوان رو وباجان، (٥، ص ١١٦).

وتتواجد مواقع العديد من العيون المائية المعدنية في كردستان العراق من نوع المياه المعدنية الكبريتية العروفة باسم (ثافاگهرمافي) في العشرات من المواقع ومتواجدة في اغلب محافظات الإقليم، ولا سيما في محافظة دهوك، حيث يوجد أكثر من عشرين موقعا للمياه المعدنية في محافظة دهوك ومن ابرز هذه المواقع هو موقع كرمافا الذي يقع الى الشمال من سد دهوك وتصب المياه المعدنية مباشرة من سد دهوك، اضافة الى موقع (كرمافا قه سروكي) الذي يقع الى الشمال من گلي خنس وعل امتداد مجرى نهر الكومل. وتتبع اغلب المياه المعدنية في محافظة دهوك من الطبقات الصخرية للعصر الطباشيري، بينما تتبع عين كبريت الموصل كما بينت الدراسات من مواقع عميقة وبعيدة وتجري عن طريق الشقوق والفوالق الى ان تجد منفذاً لها لتتبع على سطح الأرض على شكل ينابيع من المياه المعدنية. وبالإضافة الى وجود بعض ينابيع المياه المعدنية في محافظة أربيل والسليمانية. (١٥، ص ٣).

وبالإمكان الإستفادة من المصادر المائية في الإقليم للنهوض بواقع الإقتصاد الوطني من خلال الإستثمار في مجال السياحة والزراعة والصحة والصناعة

ثانيا : الموارد الراسمالية في الإقليم

رأس المال:

ان رؤوس الأموال هي العنصر الحيوي لعمليات التنمية الإقتصادية. وان التنمية الإقتصادية الشاملة للإقليم بحاجة الى رؤوس الأموال لتحريك عمليات الإستثمار عامة والاستثمار الصناعي خاصة، فان استخدام الأساليب الحديثة في عمليات الإنتاج واستخدام احدث المكائن مع اساليب التكنولوجيا المتقدمة بحاجة الى رؤوس أموال ضخمة، ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة والتدريب والتأهيل المستمر لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، بالإضافة الى الصيانة المستمرة واللازمة، لذلك فمن الضروري معرفة مدى طاقات وإمكانات حكومة الإقليم من الواردات المالية.

الإيرادات المالية لحكومة إقليم كردستان.

في الفترة من عام ١٩٩٢ الى حين سقوط النظام في عام ٢٠٠٣ كانت إيرادات حكومة الإقليم مقتصرة على ما كانت تجمعها من الضرائب والجمارك على الواردات من خارج الإقليم. ولم تكن هذه الإيرادات وفي أحسن الأحوال تتجاوز ١,٥ مليار دولار سنوياً. فاذا افترضنا ان عدد السكان داخل الإقليم في حدود خمسة ملايين شخص (هناك مليون ونصف المليون كردي يقيمون في خارج الإقليم) فهذا يعني ان حصة الفرد في الإقليم حوالي ٣٠٠ دولار في السنة من خدمات التعليم والصحة والمواصلات والاتصالات والكهرباء والماء والأمن والحماية وخدمات البلديات الى آخره من الخدمات التي تقدمها الحكومة الى المواطنين. وهذه النسبة ضئيلة بكل المقاييس، لأن ذلك يعني ان حصة الفرد الواحد في كردستان من مجمل الخدمات الحكومية في بلد يزخر بالنفط والخيرات لم تكن لتتجاوز دولاراً واحداً في اليوم، (١٨ ص ١).

هذا وقد عملت الحكومة العراقية السابقة على إبقاء إقليم كردستان غارقاً في التخلف الإقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي من خلال هدم البنية التحتية والتي يمكن ملاحظة بعض من شواهدها من خلال عمليات الإبادة والتطهير العرقي والأنفال السيئة الصيت، واستخدام الأسلحة الكيماوية وغيرها من العمليات الكثيرة بالإضافة الى هدم القرى التي وصلت الى ما يقارب ٥٠٠٠ قرية في جميع مناطق الإقليم، لاحظ جدول رقم (١).

جدول رقم (١)

جدول مقارنة للقرى الكوردستانية المهدمة

المحافظة	نسبة القرى المهدمة الى قرى المحافظة
السليمانية	٩٨%
اربيل	٨٠%
دهوك	٩٦%
اجمالي القرى الكوردستانية	٩٢%

المصدر: جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (١٩) .

يتبين لنا من خلال جدول رقم (١) مدى الأعمال والواجبات الملقاة على عاتق حكومة إقليم كوردستان في ظل الإمكانيات المادية المتواضعة.

ان حكومة الإقليم كانت تستخدم جزءاً كبيراً من إمكانياتها المادية في إعادة بناء آلاف القرى والبيوت والمدارس والمزارع التي هدمتها قوات النظام السابق وفي ظل محدودية الإيرادات المالية السابقة الذكر لتبين لنا مدى محدودية الإنفاق الحكومي على الخدمات الإقتصادية والإجتماعية في الإقليم، وكيف ان حصة الفرد كانت في الواقع أقل من الرقم الهزيل الذي أشرنا اليه. كما وتبين لنا مدى قلة الموارد التي كانت متاحة للإنفاق الإستثماري الحكومي على البنية التحتية والمشاريع الانتاجية، (١٨). بالإضافة الى قلة الخبرات والأساليب الحديثة المستخدمة في مجالات التنمية الشاملة في الإقليم مما جعل حكومة الإقليم تخطو خطوات بطيئة جداً في كافة المجالات.

اما بعد سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ ، فان الإقليم يستلم حصته من إيرادات النفط من الحكومة المركزية التي تبلغ حوالي ١٨ % من مجمل الإيرادات. فاذا استبعدنا الإنفاق على المشاريع المركزية من هذه الإيرادات، فستكون حصة الإقليم من الإيرادات خلال السنتين الماضيتين في حدود ٣ مليارات دولار في السنة على إفتراض ان الإيرادات المركزية كانت بحدود ٢٤ مليار دولار في السنة، ولكن ربما الأرقام الحقيقية هي دون هذا الرقم

بكثير. إلا أننا ولأجل ان نرسم صورة تقريبية فقول بأنه مع تضاعف أسعار النفط وزوال التخريب الإرهابي لأنابيب النفط، وزيادة كميات النفط المصدرة، يمكننا ان نتوقع بان تتراوح إيرادات النفط في العراق بين ٣٤ الى ٦٤ مليار دولار سنوياً خلال السنوات القادمة، وستتراوح حصة الإقليم من هذه الإيرادات بين ٦ الى ١٢ مليار دولار على اساس النسبة المقررة من الإيرادات المركزية وفقاً للدستور. وهذا يعني بان حصة الفرد الواحد في الإقليم سترتفع خلال عدد قليل من السنوات من ٣٠٠ الى ما بين ١٢٠٠ – ٢٤٠٠ دولار في السنة اي بزيادة تتراوح بين ٤٠٠ – ٨٠٠ % سنوياً ، (١٨).

بالإضافة الى ان الاقليم بدأ بالحصول على الإيرادات المالية من جراء العمليات التجارية المتمثلة بعمليات استيراد والتصدير من والى الإقليم والتي كانت الدولة المركزية تحتكرها في عهد النظام السابق، فإزالة السيطرة المركزية على التجارة للمواد المستوردة أدت الى إيقاف التسربات المالية والى تقوية زخم الإنفاق داخل الاقليم. اما عن مقدار هذه الإيرادات فقد تعذر الحصول عليها بالشكل الدقيق، إلا انها دعمت الحركة الاقتصادية وزادت من إنعاش الإقتصاد داخل الإقليم بما فيها القطاع العام والقطاع الخاص.

وتأتي الأصول الرأسمالية عادة من المصادر الآتية:

١ – التخصيصات الحكومية.

٢ – الإستثمارات الخاصة.

١ – التخصيصات الحكومية:

وتحدد هذه التخصيصات وفق الخطط والمناهج الإستثمارية التي ترسمها الدولة في الموازنة العامة سنوياً. وبالنظر للسياسة الإقتصادية الحرة التي تتبعها حكومة الإقليم حالياً والتوجه العام نحو الخصخصة فقد تضائل دور الحكومة في هذا المجال على الرغم من إمتلاك الحكومة قدراً معقولاً من رؤوس الأموال من خلال واردات الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية من والى الإقليم. ويمكن التعرف على مقدار النفقات العامة المخصصة لوزارة الصناعة والطاقة لحكومة الاقليم من تخصيصات الموازنة العامة خلال المدة بين ١٩٩٢ – ٢٠٠٢ والأهمية النسبية لها من خلال الجدول رقم (٢) ، (٧ ، ص ١٧٩).

جدول رقم (٢)

النفقات المخصصة لوزارة الصناعة والطاقة

لحكومة اقليم كردستان العراق للمدة ١٩٩٢-٢٠٠٢ والاهمية النسبية لها

السنة	نفقات وزارة الصناعة والطاقة	اجمالي النفقات الحكومية	الاهمية النسبية %
١٩٩٢	١٥١٤٠٠٠٠	٨٨٦٩١٣٠٠٠	١,٧
١٩٩٣	١٩٧٢٥٠٠	١٢٢٤٧١٠٤٠٠	٠,١٦
١٩٩٤	١٧٢٧٠٠٠	١٦٤٤٨٠٧٥٥٠	٠,١
١٩٩٦	١٤٣٤٩٠٠٠	١٠٣٦٢٤٨٣٠٠٠	١,٣٨
١٩٩٧	٢٢٢٨٤٠٠٠	٢٢٥٤٢٧٧٣٥٠	٠,٩٨
١٩٩٨	١٥٠٤٧٠٠٠	٣٠٣٦٣٢٤١٠٠	٠,٤٩
١٩٩٩	٣٢٠٢٧٠٠٠	٣٠٠٦٩٨٨٠٠٠	١,٠٦
٢٠٠٠	٢٥٥٥٨٠٠٠	٢١٩٢٢١٩٠٠٠	١,١٦
٢٠٠١	٢٣٥٣٠٠٠	٢٢٣٤١١٤٥٠٠	٠,٠٥
٢٠٠٢	٢٦٨٤٥٠٠٠	٢٥١٦٧٥٠٠٠٠	١,٠٧

المصدر: جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٧).

يتبين من الجدول ان ما حُصيت به وزارة الصناعة والطاقة من إجمالي النفقات لحكومة الإقليم قد تذبذب من سنة الى أخرى، فبعد ان كانت هذه النفقات تبلغ (١٣١٤٠٠٠٠) دينار عام ١٩٩٢ وبنسبة ١,٧ % من إجمالي نفقات الحكومة إنخفضت النفقات لتصل الى (١٩٧٢٥٠٠) و (١٧٢٧٠٠٠) دينار على التوالي اي بنسبة (٠,١٦ %) و (٠,١ %) خلال العامين ١٩٩٣ - ١٩٩٤ على التوالي. وهكذا استمر التذبذب خلال السنوات الأخرى. وعلى الرغم من ذلك فان ما يلفت النظر هو ضآلة حجم النفقات المخصصة لوزارة الصناعة والطاقة المتمثلة بالقطاع الصناعي التي لم تتجاوز نسبتها ١,٧ % في أحسن الحالات وذلك في العام ١٩٩٢.

٢ - الإستثمارات الخاصة:

تتمثل الإستثمارات الخاصة بمدخرات الأفراد اذ يتوفر في الإقليم مجموعة جيدة من الراسماليين الذين بإمكانهم دفع هذا القطاع المهم الى الأمام ، إلا ان هاجس الخوف لديهم في إستثمار اموالهم في الأجل الطويل بسبب عدم استقرار حال دون الشروع بتوجيه تلك الموال نحو الإستثمار في القطاع الصناعي، بل على العكس من ذلك فان أغلب تلك المدخرات وجهت نحو التجارة والمضاربة بالعقارات ذات الربح المضمون وقلة المخاطر. ومن الجدير بالذكر ان المصرف الصناعي الذي كان يمثل مصدراً مهماً لتجهيز الراغبين بالإستثمار الصناعي بالأموال لغاية العام ١٩٩١ عن طريق منحهم القروض، لم يعد بإمكانه ممارسة الدور ذاته، بل اصبح لا اثر له لإفتقاره الى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل القطاع الصناعي، (٧، ص ١٨١). هكذا كان الحال قبل العام ٢٠٠٣ مما جعل هذا القطاع محروماً من تلك المبالغ ورؤوس الأموال التي كانت قادرة على تنشيط وتفعيل دور الصناعة في إقتصاد كوردستان.

وبالإضافة الى ان المبالغ المالية الطائلة التي كانت ترد من قرار الأمم المتحدة برقم ٩٨٦ (برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء) لم تشمل في فقرات الإتفاقية اي بند خاص بالقطاع الصناعي ، اذ نص القرار على تخصيص مبلغ (٢٩٠ - ٣٠٠) مليون دولار اي بنسبة ١٣ % للمحافظات (أربيل ودهوك والسليمانية) وصرفت وارداتها في مجالات الغذاء والصحة والتربية والتعليم والزراعة والكهرباء والخدمات البلدية والمياه والصرف الصحي والإتصالات وطرق النقل وإزالة الألغام ، (٧، ص ١٨١). وبذلك فإنه يمكن ملاحظة بان القطاع الصناعي لم يتلق الإستثمار الكافي بما يخدم مسيرة تطوره وإزدهاره.

هكذا كان الحال في الإقليم قبل سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ ، اما بعد ذلك فقد تمتع الإقليم بالأمن والإستقرار الأمر الذي مكن القطاع الخاص من الإستثمار في الكثير من النشاطات الإقتصادية، حيث ان الانطلاقة الكبرى في هذه الفترة جاءت بإمتياز من القطاع الخاص من خلال إستثمار رؤوس الأموال. فقد شهد الإقليم ولا يزال فورة في حركة البناء والتعمير والتجارة والسياحة ومن ناحية أخرى ساهمت زيادة الإنفاق الإستثماري لحكومة الإقليم في دعم فورة النشاط الإقتصادي هذه ويمكن لزائر الإقليم ان يرى هذه الفورة الإقتصادية

متجسدة في زيادة العمالة الوافدة وفي إكتظاظ الشوارع والفنادق وفي حركة المطارات ومحطات النقل وفي الإرتفاع الهائل في أسعار الأراضي.

إلا ان هذه الأنشطة حتى وان انعكست في رفع معدلات النمو الإقتصادي وخلق العمالة ورفع وتيرة الدورة الإقتصادية هي ليست بالأنشطة التي تساعدنا على بناء موطن قدم في الإقتصاد الإقليمي والعالمي المعولم والمدفوع بحركة المنافسة والتقدم التكنولوجي. فأنشطتنا الإقتصادية ليست مدفوعة بزيادة الإنتاجية والادخار المحلي او التقدم التكنولوجي وتحسين نوعية الإنتاج او بزيادة الصادرات للمنتجات المحلية او بتشغيل القوى العاملة في أنشطة إقتصادية متميزة. فلازال الإدخار المحلي ضعيف نسبياً، ولازالت الصفة الغالبة لإقتصادنا هي هيمنة القطاعات التقليدية التي تتميز بالإنتاجية المتدنية، (١٨، ص٢).

وبذلك يلاحظ بان ضعف الإستثمار في القطاع الصناعي مما يتطلب حاجة ماسة الى تعظيم دور القطاع الخاص في التوجه نحو الإستثمارات الصناعية التي هي بحاجة الى إستثمارات ضخمة لتحديثه وتوسيع القاعدة الإنتاجية فيه. حيث يتركز مجمل الإنتاج الصناعي في مواد البناء بشكل كبير ويمكن ان يعول ذلك الى الإضطرابات السابقة في الإقليم، بالإضافة الى ان رأس المال في إقليم كردستان غير مودع في البنوك والمؤسسات المالية والتي تعاني بدورها من ضعف الوجود الفعلي.

أضف الى ذلك نقص الخبرة في الصناعة والبنوك والضمان، وبذلك فان سياسة الانفتاح الإقتصادي التي تنتهجها حكومة الإقليم من شأنها منح الشركات إمتيازات خاصة مثل الأرض والتسهيلات اللازمة لإستثمار رؤوس الأموال في الإقليم بحيث تفضي هذه العوامل بمجموعها الى المساعدة على النهوض بالواقع الإقتصادي في كوردستان وإنتعاش الإقتصاد في المنطقة. وهذا ما شجّع المصارف العراقية والأجنبية في التوجه الى الإقليم والإستفادة من الإمتيازات المتوفرة حيث نجحت ١٠ مصارف بفتح مايربو على ٤٠ فرعاً في أنحاء كوردستان ، أبرزها مصرف الرافدين (أعرق مصارف العراق والمنطقة) ومصرف بغداد ومصرف البصرة الدولي للإستثمار ومصارف أخرى هربت من الوضع الامني المتدهور في الوسط والجنوب من العراق قاصدة إقليم كوردستان الذي وفر بيئة قانونية لتسهيل أعمالها من خلال شرايين قانونية ابرزها قانون الإستثمار رقم (٤) لعام ٢٠٠٦ وقانون المصارف الذي ينتظر الإعلان عنه (بعد بلوغه المرحلة النهائية)، (٢٠، ص١).

ومن هذا التوجه والإقبال نحو الإقليم في عمليات الإستثمار المصرفي انما هي بمثابة تعبير عن إمكانية توفر رؤوس الأموال لدعم وتنشيط المجالات الإقتصادية الضرورية في الإقليم بما في ذلك القطاع الصناعي.

وهناك اليوم نية لفتح أكثر من ٧٠ فرعاً مصرفياً إضافياً من المصارف العراقية و٧ مصارف تركية وإيرانية وأجنبية في المرحلة الأولى ويعول عليها خبراء الإقتصاد في الإقليم لجعل إقليم كردستان مركزاً مالياً وإقتصادياً منافساً في المنطقة. بالإضافة الى ان دراسات الجدوى التي تقوم بها معظم المصارف في الإقليم تظهر نتائج إيجابية تدفعها لفتح فروع أخرى او زيادة أعداد الفروع القائمة. إضافة الى ان مفاوضات مصرف كردستان الدولي للإستثمار والتنمية مع الأوربيين والأمريكيين بدأت تثمر تدريجياً ، ويمكن ملاحظة عشرات البنوك والجهات التمويلية تتنافس لخطف النصيب الأوفر من الفرص الإستثمارية. هذا ويشترك مصرف كردستان الدولي للإستثمار والتنمية في تمويل مشاريع التنمية الصناعية والزراعية والسياحية والسكنية التي تحتاجها المنطقة، (٢٠).

ويلاحظ مما تقدم بان حكومة إقليم كردستان إتبعته سياسة او اسلوب إستدراج رأس المال من خلال الإستثمارات الأجنبية ومن الإهتمام الكبير بتفعيل أكثر لقانون الإستثمار الذي صدر من قبل حكومة الإقليم في العام ٢٠٠٦ ، وبذلك فقد نجح الإقليم في إستقطاب رؤوس الأموال والتخصيصات المالية للمشاريع الإقتصادية التي ترمي حكومة الإقليم بنائها وتطويرها من خلال عمليات الإستثمار لتكوين القاعدة والبنية الأساسية التي يمكن الإنطلاق منها ، وهذا ما يعزز التطور في المجالات الإقتصادية كافة وبالأخص القطاع الصناعي الذي هو بحاجة الى رؤوس أموال طائلة بالإضافة الى المهارات والخبرات والمكائن ذات التقنية الحديثة المرتبطة بالتكنولوجيا المعاصرة والتي تكون خطوة ايجابية نحو توطين الصناعة في الإقليم.

ثالثاً : الموارد البشرية في إقليم كردستان

تعتبر الثروة البشرية من الموارد الاقتصادية المهمة والداعمة لتوطين الصناعة في الإقليم، إذا ما تمَّ الإستثمار فيها وفق المناهج والخطط المرسومة لإنجاح عملية التوطين الصناعي خصوصاً والنهوض بواقع الإقتصاد عموماً لذلك فمن الضروري إلقاء الضوء على واقع هذه الموارد البشرية من خلال دراسة كل من السكان ومعدل نموه السنوي والقوى العاملة والمهارات والكفاءات الموجودة في الإقليم وسبل الإرتقاء بها خدمةً لمقتضيات التنمية الإقتصادية عموماً والتنمية الصناعية خصوصاً.

١- السكان:

السكان هو ثروة قومية كبيرة إذا ماتمَّ تميمتها بالشكل الصحيح. وتعتبر هذه الثروة على درجة كبيرة من الأهمية، وذلك من خلال وجود علاقة كبيرة بين حجم السكان وتوزيعهم وخصائصهم الديموغرافية من جهة وبين ما يشكله كل ذلك من تأثير بالغ الخطورة والأهمية في قدرة الدول على تلبية إحتياجاتها، (٢٢، ص ٦٥). لأن القدرة السياسية والعسكرية والإقتصادية للدول تتأثر بشكل كبير جداً بحجم الطاقات البشرية وقدراتها وإمكاناتها وكفاءاتها الموجودة فيها.

ان ضخامة عدد السكان في اية دولة او إقليم تبرز أهميته في عدة نواحي: أولها ان عدد السكان يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للدفاع في حالة الحرب ولإدارة أجهزة الإنتاج أيضاً، الأمر الذي يعطيها وزناً وتأثيراً جيوبولوتيكياً في المجال الدولي، ولهذا فان العلاقة بين حجم السكان والقوة القومية للدولة تأتي من خلال تفاعلات معقدة بين عدد السكان وقدراتهم الإنتاجية في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة الى جانب السياسة التنموية التي تهدف الى إستثمار كل هذه الإمكانيات وفق أحدث الأساليب والطرق العلمية والتكنولوجية مما يحقق اكتفاءً ذاتياً وفائضاً للتصدير، ومن ثم إيجاد قوة اقتصادية مؤثرة في المستوى الدولي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وجود حجم سكاني كبير، (٢، ص ١٧٩).

إتجاهات نمو السكان في إقليم كردستان:

تعود الجذور التاريخية للشعب الكوردي كما ورد في كتب تاريخية (كوردية وغير كوردية) ومن أهمها كتاب المؤرخ الكوردي محمد أمين زكي (١٨٨٠ - ١٩٤٨)م الموسوم (خلاصة تاريخ الكورد وكوردستان) حيث يقول عن جذور الكورد بانهم (شعب جبال زاغروس) التي كانت تقطن كردستان منذ فجر التاريخ، وهم شعوب (لولو، كوتي، كورتي، جوتي، جودي، كاساي، سوباري، خالدي، ميتاني، هوري، نايري)، (٢١، ص ١٨٨).

اما عدد سكان الكورد في الإقليم ومعدل النمو السنوي فأمران ضروريان وكما أسلفنا، فانه يمكن القول بان بداية أول حملة إحصائية لسكان الكورد في كردستان كانت في النصف الأول من القرن التاسع عشر عندما جرت أول عملية إحصائية في العام ١٨٣١ من قبل موظفي الإمبراطورية العثمانية، حيث بلغ تعداد السكان حينها مليون نسمة. كانت هذه الإحصائية تشمل جميع الكورد في منطقة الشرق الأوسط، وكان يُسمى هذا الجزء من الإقليم بكوردستان الجنوبي، (٢١، ص ١٥٦).

اما أول إحصاء رسمي لسكان العراق فقد جرى في العام ١٩٤٧ وبعد عشر سنوات جرى تعداد آخر في العام ١٩٥٧ ثم تلاه تعداد في العام ١٩٦٥ وآخر في العام ١٩٧٧ وتعداد آخر في العام ١٩٨٧ حيث شمل هذا التعداد كل العراق وتلاه تعداد آخر في العام ١٩٩٧ لم يشمل الأجزاء المحررة من إقليم كردستان، لذلك تُعَدُّ الإفادة منه خاصة فيما يتعلق بسكان الإقليم (٢، ص ١٨٥). ويمكن بيان عدد سكان الإقليم والعراق لسنوات التعداد الرسمية للفترة (١٩٥٧ - ١٩٨٧) في الجدول الآتي رقم (٣).

جدول رقم (٣)

عدد سكان الإقليم والعراق لسنوات التعداد الرسمية للفترة (١٩٥٧-١٩٨٧)

سنة التعداد	عدد السكان	نسبة الكورد في العراق	عدد سكان العراق
١٩٥٧	١٥٣٠٠٤٣	٢٤,٢	٦٢٩٨٩٧٦
١٩٦٥	١٨٣٠٩٦٥	٢٢,٦	٨٠٩٧٢٣٠
١٩٧٧	٢٧٣٢٦٨٢	٢٢,٧	١٢٠٠٠٤٩٧
١٩٨٧	٣٥٢٥٤١٥	٢١,٥	١٦٣٣٥١٩٩
١٩٩٧	١٩,٦
٢٠٠٠	٥٢٥٧٣٢٤	٢٢,٦	٢٣٢٠٩٣٢٦

المصدر: جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر، (٢، ص ١٨٥).

علماً بأنه تم استخراج حجم سكان الإقليم والعراق ونسبتهم في العام ٢٠٠٠ عن طريق الإسقاطات السكانية وفق المعادلة الآتية:

$$ل = أ + (ن 1) د$$

حيث ان ل = حجم السكان في التعداد اللاحق.

أ = حجم السكان في التعداد الأول.

ن = عدد السكان (بضمنها سنة التعداد الأول).

د = المقدار الثابت للزيادة السكانية (أساس المتوالية العددية)

وقد بلغ عدد سكان الإقليم في عام ١٩٥٧ (١٥٣٠٠٤٣) مليون نسمة وفي العام ١٩٨٧ وصل العدد الى (٣٥٢٥٤١٥) مليون نسمة، كما ارتفع عدد السكان في العام ٢٠٠٠ ليصل الى (٥٢٥٧٣٢٤) مليون نسمة. ومن الجدول أعلاه يتبين بأنه خلال السنوات (١٩٥٧ - ١٩٨٧) إنخفاض نسبة النمو السكاني في الإقليم مقارنة بمناطق العراق الأخرى. لاحظ جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

النسبة المئوية للزيادة السنوية لسكان لإقليم والعراق
خلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٨٧)

السنوات	إقليم كردستان	العراق
١٩٦٥ - ١٩٥٧	٢,٤	٣,٥
١٩٧٧ - ١٩٦٥	٣,٨	٤
١٩٨٧ - ١٩٧٧	٣,١	٣,٦
٢٠٠٠ - ١٩٨٧	٣,٢	٣,١
٢٠٠٠ - ١٩٥٧	٣,٢	٣,٦

المصدر: جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر، (٢، ص ١٨٣).

ومن ملاحظة الجدول أعلاه، يظهر الإنخفاض الملحوظ خلال ١٩٥٧ - ١٩٦٥ حيث وصل الى أدنى مستوى له، إذ بلغت نسبته ٢,٤ % ويعود ذلك الى الظروف الإستثنائية العصبية التي مرّ بها الإقليم وحالت دون نجاح تعداد ١٩٦٥ في الإقليم، حيث أصبحت عملية التعداد تعدو كونها مجرد تخمينات وتقديرات غير دقيقة الأمر الذي أدى الى إنخفاض نسبة الزيادة السكانية في الإقليم مقارنة بالعراق. وخلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٧ إرتفعت نسبة النمو السكاني الى حد التقارب مع نسبة العراق حيث بلغت ٣,٨ % حيث ان هذه النسبة لم تكن النتيجة الطبيعية لزيادة السكان فقط، بل كانت تمثّل كذلك عودة النازحين وتجمعهم في مواقع غير محافظاتهم بينما كان قسم آخر منهم لا يزال يسكن مجتمعات متفرقة في إيران وتركيا بالإضافة الى تدهور أوضاع الإقليم الأمنية وإستمرار المعارك. كما نلاحظ بانه خلال الفترة بين عامي ١٩٧٧ - ١٩٨٧ الزيادة في النسبة أخذت تميل الى الإنخفاض فقد بلغت ٣,١ % ويعزى ذلك الى إستمرار حملات الترحيل والتهجير لسكان الإقليم الأمر الذي أدى الى إنخفاض نسبة النمو السكاني. وخلال الفترة بين عامي ١٩٨٧ - ٢٠٠٠ تساوت نسبة

الزيادة السكانية في الإقليم والعراق وعموماً إذا ما قارنا متوسط الزيادة خلال الفترة (١٩٥٧ – ٢٠٠٠) في الإقليم والعراق، نلاحظ بان الفارق بينهما ضئيل.

وفي ضوء نسب الزيادة السكانية في الإقليم للفترة (١٩٧٧ – ١٩٨٧) من الممكن الكشف عن حجم السكان حتى العام ٢٠٣٠ عن طريق إستخدام الإسقاطات السكانية، علماً ان عدد السكان وصل إلى أكثر من ٥,٥ مليون نسمة في بداية عام ٢٠٠٤، لذلك يمكن ان تصل نسبة الزيادة اذا ما إستمرت بالوتيرة ذاتها الى أكثر من ١٠,٥ مليون نسمة في عام ٢٠٣٠. وبناءً على ذلك فان عدد سكان الإقليم سيتضاعف بمقدار ثلاث مرات تقريباً خلال فترة (١٩٨٧ – ٢٠٣٠)، (٢ ص ١٨٨).

وفي ضوء هذا التحليل لإتجاه نمو السكان في الإقليم، فانه يمكننا القول بان هذه الزيادة السكانية المستقبلية سيكون لها أبعاد سياسية واقتصادية مهمة وفاعلة على المستويين المحلي والإقليمي. لذلك من الضروري القيام بالإجراءات اللازمة لإحداث عمليات التطوير على المستويات الاقتصادية والصحية والثقافية للسكان. وان زيادة حجم السكان تتطلب زيادة عمليات الإنتاج لسد الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي على السلع والمواد. لذا من الضروري التوجه نحو عملية التصنيع والتوطن الصناعي لصنع مستقبل أفضل للبلاد. لذلك فمن الضروري التطرق الى هذه المقترضات الاقتصادية في ظل الزيادة السكانية .

مقتضيات التنمية الاقتصادية في ظل الزيادة السكانية في الإقليم

ان لحجم السكان اهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية فهو يوفر الأيدي العاملة اللازمة للعمليات الإنتاجية وبالذات في ظل التطورات الاقتصادية الحاصلة في الإقليم، وبالأخص بعيد العام ٢٠٠٣، حيث ان سياسة الإقليم الاقتصادية توجهت نحو الإنفتاح الاقتصادي في كافة المجالات الممكنة وبالتالي فانها بحاجة الى طاقة الموارد البشرية لغرض تحقيق هذا الهدف خصوصاً بقدر تعلق الأمر بتوفير الأيدي العاملة والخبرات والكفاءات للمشاركة في الإستثمارات الأجنبية والمحلية. لذا فان على حكومة الإقليم إتباع بعض السياسات في عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام وتنمية الموارد البشرية بشكل خاص في جوانب عديدة منها كالزراعة والصناعة.

ومن الجدير بالذكر ان نوضح بان حجم الإستهلاك من الموارد الزراعية يتزايد بتزايد عدد السكان، وبالتالي فان الإنتاج الزراعي يجب ان يواكب الزيادة الحاصلة في عدد السكان تفادياً لحصول أي عجز غذائي في الإقليم وبهدف الوصول الى تحقيق الأمن الغذائي. وعندما تتوفر في الإقليم الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية فما تبقى هو فقط العمل الجدي من اجل تحقيق الأمل في وجود تكامل اقتصادي – زراعي وتحقيق مستوى معيشي أفضل للسكان.

هناك أهمية كبيرة لدور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، حيث يذكر كتاب التنمية بان إستراتيجية التنمية الاقتصادية بالنسبة لمعظم بلدان العالم النامية يجب ان تعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية هي ، (٢٣ ص ١٧٦):

- ١ – زيادة معدلات النمو في الإنتاج الزراعي من خلال توفير الحوافز السعرية والمستلزمات الأخرى الهادفة الى زيادة الإنتاجية الزراعية.
- ٢ – زيادة الطلب المحلي على المنتجات الزراعية.
- ٣ – إعتداد إستراتيجية التنمية الريفية التي من شأنها تنويع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد بدورها على العمالة الريفية.

بالإضافة الى ان عملية الهجرة السكانية من الريف الى المدينة تشكل أزمة كبيرة تعيق عملية التنمية الريفية التي يهدف الإقليم من ورائها الى النهوض بواقع القطاع الزراعي لضمان الأمن الغذائي المحلي.

لذلك فان العوامل الديموغرافية من أهم العوامل المؤثرة في أزمة الغذاء على الصعيد العالمي، لأن تزايد سكان المدن على حساب نقصان السكان في الريف يسبب حرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من الأيدي العاملة، إضافة الى حصول تذبذب في الإنتاج الزراعي. كما ان إنتشار الحضر وتركز السكان يدفعان الى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه. وقد أثبتت دراسات منظمة الأغذية العالمية بان الإستهلاك الكلي أعلى عند الحضر وأكثر تنوعاً منه عند سكان الريف، إذ بزيادة السكان يتغير الطلب على المواد الغذائية وإستهلاكها (ص.١٦، ٤٠).

ومن الضروري إذاً التوجه نحو زيادة الإنتاج الزراعي لتلبية هذه الزيادة السكانية من خلال تطوير دور المكننة الصناعية وتنشيطها في الزراعة، أي بمعنى أدق التحول من الزراعة التقليدية الى الزراعة الحديثة وبشكل واسع لتلبية متطلبات الإستهلاك المحلي بدلاً من اللجوء الى إستيرادها من الخارج الامر الذي نحن في غنى عنه، والإبتعاد عن نمط المزارع الصغيرة هذا كله سيصب في خدمة سكان الإقليم، لأنه من الصعب علينا ان نتصور نجاح سياسة التصنيع دون حدوث تطور في القطاع الزراعي.

ومن العوامل المهمة الأخرى التي يمكن ان تلعب دوراً في عملية التطور الصناعي - الزراعي هو تطوير القوى العاملة الضرورية وتأهيلها لكي تقوم بدورها التنموي المطلوب. كما لا يمكننا ان نغفل دور الإستثمار البشري والمطلوب هنا هو زيادة حجم الإستثمار في الموارد البشرية، حيث ان الإستثمار في رأس المال البشري الذي يمثل أهم ركائز التنمية الإقتصادية والإجتماعية سيجلب للإقليم عائداً كبيراً في المستقبل رغم تكلفته العالية، إذ يتطلّب ذلك إعداد العلماء والفنيين في مختلف الإختصاصات، ولكم هذا الإستثمار يعتبر الخطوة الرئيسية في بناء القاعدة العلمية والتقنية للتنمية. (ص ٢٣، ١٣٢).

إستناداً الى ذلك فلا بد دراسة موضوع القوى العاملة في الاقليم وبيان نسبة العاملين في القطاعات الإقتصادية عامةً والقطاع الصناعي خاصةً ومحاولة النهوض بمستواه، حيث يعتبر النشاط الصناعي اليوم من الأنشطة الرئيسية في الإقتصاد الوطني لأية دولة او إقليم، خاصةً اذا علمنا بان جوهر عملية التنمية الإقتصادية تكمن في تطوير القطاع الصناعي الذي يعتبر الحجر الأساس في هذه العملية.

٢- القوى العاملة:

تتفق جميع الدراسات على تعريف القوى العاملة على أنها تمثّل نسبة من السكان الذين بلغو سنّاً معيناً، سواء كانوا يعملون في الأنشطة الإنتاجية او الخدمية او العاطلين عن العمل ولديهم الرغبة والقدرة على العمل وبيحثون عنه فعلاً. كما يعبر عن مفهوم معدّل المشاركة في القوى العاملة بمعدّل النشاط الذي بدوره يمثّل مدى القدرة على تزويد سوق العمل بالقوى العاملة.

والمعدّل هو عبارة عن نسبة بين القوى العاملة ومجموع السكان. ويختلف هذا المعدّل من بلد الى آخر ومن مدة زمنية الى أخرى تبعاً لتغير معدّل نمو السكان ومعدّل المشاركة بين الذكور والإناث، حيث ان معدّل مشاركة الذكور أعلى عادةً من معدّل مشاركة الإناث. ومن الواضح ان معدّل المشاركة في الدول المتقدمة هو أعلى منه في الدول النامية. (١٢).

$$\text{معدّل المشاركة العام} = \frac{\text{مجموع القوى العاملة}}{100} \times \text{مجموع السكان}$$

القوى العاملة في الإقليم :

تعدّ القوى العاملة من العوامل المهمة في التوطين والنمو الصناعيين، كونها تؤدي الى خفض تكاليف الإنتاج للمنشآت الصناعية. ومن الطبيعي ان ذلك لا يتوقف على الأيدي العاملة كماً فقط، بل على نوعيتها على النحو الذي يتلاءم ونوعية النشاط الصناعي. ويمتد أثر الأيدي العاملة في الإنتاج الصناعي الى عدد العمال ومستوى مهاراتهم. ويعتمد عدد العمال بدوره على

حجم السكان وتركيبته. بينما يعتمد مستوى المهارات على التعليم بمستوياته وأنواعه المختلفة كالتعليم العام والتعليم الفني والتدريب الفني والتدريب المهني. (٧، ص ١٨٢).

لذا من الأهمية دراسة ما يأتي :

١ – التركيب العمري للسكان. لمعرفة حجم القوى العاملة وتطورها نسبة الى حجم السكان في الإقليم.

٢ – التركيب النوعي للسكان لمعرفة معدل مشاركة الإناث و الذكور في العمل.

٣ – التركيب البيئي للسكان لمعرفة نسبة التركز في الحضر و الريف.

٤ – التركيب الإقتصادي للسكان لمعرفة نسبة المساهمة في النشاطات الإقتصادية .

١ – التركيب العمري للسكان:

من المعروف ان معرفة حجم القوى العاملة في إقتصاد أي بلد او إقليم يعتبر مهماً جداً، لأن هذه المعرفة تعمل على توفير الإمكانيات والطاقات التعليمية والتدريبية لتكوين وتنمية كافة المهارات المطلوبة لإعداد المشتغلين الى سوق العمل. بالإضافة الى التعرف على التطور الذي يحصل في حجم المشتغلين بغية توسيع تلك الإمكانيات والطاقات التعليمية والتدريبية بما يتناسب والزيادة الحاصلة في عدد المشتغلين (١٦، ص ١٤٣) .

ان أهمية دراسة التركيب العمري لسكان إقليم كردستان تكمن في معرفة حجم التركيب العمري للإقليم الذي بدوره يؤثر تأثيراً كبيراً في عملية الإنتاج ونمو الإقتصاد القومي، حيث ان زيادة نسبة السكان الذين هم في سن العمل على الفئات العمرية الأخرى يعني ذلك توفر القوى البشرية اللازمة للعمل. ويمكن تصنيف السكان في الإقليم الى ثلاث فئات نسبةً الى قدرتهم على العمل. هذه الفئات هي:

١ – السكان دون سن العمل.

٢ – السكان في سن العمل.

٣ – السكان فوق سن العمل.

ويمكن ملاحظة التركيب العمري لسكان إقليم كردستان من خلال الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

التركيب العمري لسكان إقليم كردستان للفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠١

السنة	فئة ٠ - ١٤	النسبة إلى إجمالي السكان %	فئة ١٥ - ٦٤	النسبة إلى إجمالي السكان %	فئة ٦٥ - فما فوق	النسبة إلى إجمالي السكان %
١٩٩٠	١٠٦٨٢٣٧	٤٦,٨	١١٣٤١٨٠	٤٩,٦	٨١٣١٧	٣,٥٦
١٩٩٤	١٢٠٣٩٢٠	٤٣	١٤٩١٥٤١	٥٣,٢	١٠٧٥٢٠	٣,٨
١٩٩٦	١٢٧٣٥٥٩	٤١	١٧١٢١٣٧	٥٥	١٢٣٩١٦	٤
٢٠٠٠	١٣٠٢٧٦٨	٣٦,٧	٢٠٨٧٩٦٠	٥٨,٩	١٥٤١٣٧	٤,٣
٢٠٠١	١٣١١٠٥٩	٣٥,٨	٢١٨٩٤٢١	٥٩,٧	١٦١٦١٤	٤,٤

المصدر: جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر ، (٧٢، ص ٤٦) .

يتضح من الجدول أعلاه ان نسبة السكان دون سن العمل كانت ٤٦,٨ % في العام ١٩٩٠ وبعد ذلك أخذت بالإنخفاض بشكل مستمر وصولاً الى ٣٥,٨ % في العام ٢٠٠١. اما نسبة السكان في سن العمل فانها تتجه نحو الإرتفاع حيث كانت ٤٩,٦ % في العام ١٩٩٠ وأصبحت ٥٩,٧ % في العام ٢٠٠١، ويصب هذا الإرتفاع في الزيادة الحاصلة في نسبة القوى العاملة الى مجمل السكان، ولكن في الوقت ذاته لم يصاحب هذا الإرتفاع نمواً مماثلاً في العرض بالنسبة الى سوق العمل، لذلك هناك بطالة في القوى العاملة. اما بالنسبة للسكان فوق سن العمل فان تأثيرهم طفيف و محدود بالنسبة للعرض في سوق العمل.

ومن خلال ما تقدم، يمكن ملاحظة بانه يتوجب على حكومة إقليم كردستان زيادة عرض العمل في سوق العمل لإمتصاص البطالة الحاصلة من خلال زيادة الإستثمارات وإشراك الأيدي العاملة المحلية في كافة المشاريع المقترحة، سواء كانت إستثمارات محلية او أجنبية إضافة الى تدريب وتأهيل الأيدي العاملة، خصوصاً المتعلمة منها، من أجل كسب المهارات الفنية والتقنية في ظل التوسع الكبير الحاصل في العلوم التقنية والتكنولوجية في العالم والتي تخدم بالتالي الإستثمارات الصناعية ضمن مخططات الحكومة الهادفة الى التنمية الإقتصادية التي تخدم بدورها عملية التوطين الصناعي والتوجه نحو العلوم التطبيقية بدلاً من العلوم الإجتماعية كهدف من أهداف التنمية البشرية.

أخيراً بان إقليم كوردستان يتمتع بوفرة في الأيدي العاملة التي يمكن استثمارها في عمليات الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي وغيرها من المجالات. وهذا يعني بان الاقليم لا يعاني من نقص في الايدي العاملة من حيث الكم ، الامر الذي يتطلب التركيز على النوعية التي يمكن الإعتماد عليها في تسيير عمليات التنمية بصورة عامة في ظل التطورات العالمية السريعة في المجالات التقنية والفنية والعلوم التطبيقية والتكنولوجيا الحديثة في المجالات الإقتصادية كافة، والعمل على رسم الخطط الخاصة بتنمية هذه الأيدي العاملة بهدف إكتساب الخبرات والمهارات الداخلة في عمليات الإنتاج بشكل عام والانتاج الصناعي بشكل خاص.

٢ - التركيب النوعي لسكان الإقليم :

غالبا تكون نسبة مشاركة الاناث في القوى العاملة ادنى من مشاركة الذكور ، لذلك فان تغيير نسبتها الى مجموع السكان يؤثر بالطبع على عرض العمل . فان كان التغيير لصالح تزايد نسبة الاناث فانه يؤثر سلبا على عرض العمل على وجه الخصوص في البلدان النامية التي تقل فيها نسبة الاناث في القوى العاملة . (٢٥. ص٤٦) .

و بشكل عام فان هناك ضعف في مشاركة الاناث في سوق العمل مقارنة بالذكور في اقليم كوردستان لاحظ جدول رقم (٦) و (٧) الذي يظهر بان نسبة مساهمة الاناث ضمن قوة العمل في الاقليم هي %١١ من مجموع الاناث بعمر ١٥ سنة فاكثر مقارنة الى عدد الذكور ضمن قوة العمل في الاقليم التي بلغت %٧٠ من مجموع الذكور بعمر ١٥ سنة فاكثر في عام ٢٠٠٤ .

جدول رقم (٦)

نسبة مساهمة الاناث في القوى العاملة نسبة الى

مجموع الاناث بعمر ١٥ سنة فاكثر

المحافظة	المساهمة في قوة العمل	
	خارج قوة العمل	ضمن قوة العمل
دهوك	٩٤	٦
السليمانية	٨٢	١٨
كركوك	٩١	٩
اربيل	٨٩	١١
الاقليم	٨٩	١١

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر مركز (jhic) في اربيل .

جدول رقم (٧)

نسبة مساهمة الذكور في القوى العاملة نسبة الى
مجموع الذكور بعمر ١٥ سنة فأكثر

المحافظة	المساهمة في قوة العمل	
	خارج قوة العمل	ضمن قوة العمل
دهوك	٣٣	٦٧
السليمانية	٢٨	٧٢
كركوك	٣٠	٧٠
اربيل	٢٩	٧١
الاقليم	٣٠	٧٠

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر مركز (jhic) في اربيل .

وهذا يعنى بان نسبة ٨٩% من مجموع الاناث في سن العمل هم خارج قوة العمل و هناك نسبة اقل بين الذكور و تقدر ن %٣٠ من مجموع الذكور في سن العمل خارج قوة العمل الا انه يمكن لحكومة الاقليم توفير فرص العمل لهذه الاعداد الهائلة ،من خلال تطوير و تفعيل الايدي العاملة لاكتساب المهارات و الكفاءات الفنية والتقنية و التي تضمن مشاركتها فى سوق العمل فى ضل الاستثمارات المحلية والاجنبية و التي ترجح الايدي العاملة الماهرة و الحاصلة على امتيازات علمية و فنية و تقنية عالية فى ظل التقدم العلمى و التطور التكنولوجي و التي تقلل من حجم الاعتماد على الايدي العاملة الخارجية الامر الذي يساهم في تقليل نسبة البطالة في الاقليم .

٣ - التركيب البيئي لسكان الإقليم :

يتغير التركيب البيئي للسكان تبعاً لعوامل الجذب التي يمارسها الحضر في اجتذاب السكان من الريف إضافة الى طرد السكان من الريف وهجرتهم الى خارج مناطقهم، إلا ان التركيب السكاني البيئي في الإقليم قد حدث الى جانب ما ذكرناه لأسباب سياسية أيضاً، (٢٥، ص٤٧).

وعند دراسة التركيب البيئي لسكان الإقليم يتبين بأنه يتسم بتغيير مستمر بين الحضر والريف خصوصاً في الفترة بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٩٠ حيث تدهور التركيب البيئي، الأمر الذي تسبب في زيادة سكان الحضر بنسبة عالية ونقصان أو حتى إضمحلال السكان في الريف. وهذا أدى الى حدوث تغييرات ديموغرافية كبيرة تسببت في الإضرار بريف كوردستان خصوصاً بعد ما يسمى بعملية اصلاح التي نادى بها الحكومة المركزية في بغداد في العام ١٩٧٧ حيث شملت نسبة كبيرة من الأرياف في كوردستان بهذا القرار، حيث قامت الحكومة المركزية حينها بهدم القرى الكوردستانية وبناء مجمعات سكنية بدلاً منها في المدن والمناطق القريبة منها بحجة عمليات اصلاح في الريف الكوردستاني وتطويره، إلا انها كانت تهدف الى خدمة مصالحها السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

وقد وصل عدد القرى المهذمة في الإقليم الى خمسة آلاف قرية دُمرت بالكامل وانتهت معها عمليات الإنتاج الزراعي التي كانت تخدم تلك القرى وبقية مناطق الإقليم. بالإضافة الى انه كان من الممكن بدلاً من ذلك تنمية تلك القرى بالشكل الصحيح من أجل تغذية الإقليم والعراق أيضاً حيث الأرض الخصبة والمياه الوفيرة والمناخ الملائم لزراعة الكثير من المحاصيل الزراعية. وبذلك فقد انتهت معها البنية التحتية الزراعية في تلك المناطق وتسببت في إحداث تغيير بيئي تأثر من جراءه سكان الإقليم والعراق ، (٢٥ ، ص ٤٨) .

ومن ملاحظة جدول رقم (٨) التركيب البيئي للسكان في إقليم كوردستان والعراق، فقد كان سكان الارياف يشكلون ٧٦,٦ % من مجموع سكان الاقليم في تعداد عام ١٩٥٧ حيث كانت الزراعة ومنذ مطلع القرن الماضي حرفةً مُربحةً، بينما إنخفضت نسبة سكان الريف في الإقليم حتى بلغت ٢٥,٨ % في تعداد العام ١٩٨٧. هذا الأمر أدى الى إرتفاع نسبة سكان الحضر حيث بلغت ٧٤,٢ % . ثم إنخفضت هذه النسبة لتصل الى ٧٢,٨ % في العام ١٩٩٣ وذلك نتيجة لعودة السكان المرحلين الى قراهم بعد إنتفاضة آذار في العام ١٩٩١.

جدول رقم (٨)

التركيب البيئي لسكان إقليم كردستان العراق للمحافظات

أربيل ودهوك والسليمانية للفترة (١٩٨٧ – ٢٠٠٠)

النسبة المئوية لسكان الريف الى إجمالي السكان	النسبة المئوية سكان الحضر الى إجمالي السكان	السنة
٧٦,٦	19.9	١٩٥٧
٢٥,٨	٧٤,٢	١٩٨٧
٢٧,٢	٧٢,٨	١٩٩٣
٢٦,٧	٧٣,٣	٢٠٠٠

المصدر: جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر :

١- مركز (jhic) في اربيل .

٢- (٢٥، ص٤٨)

كما ارتفعت نسبة الحضر من سكان الإقليم لتصل الى ٧٣,٣% في العام ٢٠٠٠ نتيجة لحصول عوامل طاردة للسكان في الريف منها وعلى سبيل المثال إنخفاض أسعار المنتجات الزراعية. كما بلغت نسبة سكان الريف ٢٦,٧% من مجموع السكان. كما ويلاحظ ارتفاع نسبة سكان الحضر حتى بعد الإنتفاضة ويعود ذلك الى التحديات والمصاعب التي واجهها الإقليم مثل الجفاف الذي حدث وتأثيره على سكان الريف كذلك عدم إزالة الكثير من الألغام المزروعة في المناطق الريفية والحدودية والقدرة الاقتصادية المتدنية لسكان الريف التي لم تشجعهم على العودة الى ديارهم الى جانب النمو السريع لسكان الحضر بسبب إستمرار الهجرة الى المراكز الحضرية في الإقليم.

يتبين مما تقدم ان هناك كثافة سكانية كبيرة في المناطق الحضرية والمدن أكثر مما هو عليه الحال في المناطق الريفية ويمكن ان نستنتج ما يأتي:

١ - بما ان إقامة الإستثمارات الصناعية وبناء المصانع والمنشآت الكبيرة تتم في المدن الكبيرة والمناطق المكتظة بالسكان وذلك لوفرة الأيدي العاملة واعتبار هذه المدن موقعاً كبيراً يزيد فيه الطلب على السلع المنتجة والمُصنَّعة، سواء كانت نهائية او تكميلية للمنشآت والمصانع الأخرى القريبة لها في تلك المدن من مرحلة الإنتاج ولغاية الإستهلاك المحلي.

اما في حالة التصدير الى خارج المدن والأقاليم او الدول المجاورة، فان المدن الكبيرة هي الوسيلة الأسهل لعمليات التصدير لتمرُّكز ووفرة وسائط النقل الجوي والبري التي ترتبط بخطوط النقل الجوي والبري مع المدن الكبيرة الأخرى والأقاليم والدول المجاورة والعالمية. لذلك فيمكننا القول بان هذه الزيادة في عدد سكان الحضر وتوسع المدن يعتبر عاملاً مساعداً على زيادة عمليات التداول وتوسع النشاطات الإقتصادية.

٢ - ان انخفاض نسبة سكان الريف لها مدلولات سلبية على عمليات التنمية الزراعية حيث تؤدي الى انخفاض الإنتاج الزراعي وعدم القدرة على تلبية الطلب والإستهلاك المحلي من المواد الغذائية الأمر الذي يقود الى اللجوء الى إستيراد تلك المواد من الخارج، بالإضافة الى هذه الآثار السلبية على الإنتاج الزراعي والقطاع الزراعي برمتها فانها تؤثر سلباً على تنمية القطاع الصناعي أيضاً، لأن العديد من الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية كمواد خام في عمليات الإنتاج كمصانع تعليب الأغذية وغيرها ، تتأثر سلباً من خلال لجوئها الى إستيراد المواد الغذائية من خارج الإقليم، وتزيد هذه الحالة من تكلفة تلك المواد الرئيسية المستوردة والداخلية في العمليات الإنتاجية والتي تؤدي حتماً الى زيادة أسعار المنتجات المصنعة محليا نتيجة زيادة عمليات الإستيراد. ويؤدي هذا الوضع في النهاية الى قلّة الطلب المحلي والعالمي على السلع المحلية وفي الوقت ذاته الى زيادة الطلب على السلع المستوردة لإنخفاض أسعارها في ظل الإنفتاح الإقتصادي الذي تنتهجه حكومة الإقليم، الأمر الذي سيؤدي حتماً الى غلق عدد كبير من المصانع المحلية وانتقال الكثير من رؤوس الأموال الى الخارج ويؤدي الى حدوث بذلك عجز في الميزان التجاري نتيجة لزيادة حجم الواردات على حساب الصادرات.

ويتمثل العجز أيضاً في ميزان رأس المال والميزان الحكومي ولا يخدم هذا العجز عمليات التصنيع والتوطن الصناعي، لأن هاتين العمليتين بحاجة الى رؤوس أموال طائلة وبرامج تخطيطية دقيقة لغرض تنمية القطاع الصناعي جنباً الى جنب مع القطاع الزراعي.

لذلك فإن على حكومة إقليم كردستان العمل على رسم خطط للتنمية الزراعية من خلال عمليات التنمية الريفية وزيادة عمليات الإعمار في القرى والقصبات وتوفير كافة الخدمات والمستلزمات المطلوبة لتطوير الريف الكوردستاني لكي تُشجع عودة سكان الريف الى قراهم و توفر لهم الخدمات الصحية والتعليمية والنقل والمواصلات وتزويدهم بالمكائـن والآلات والإرشاد الزراعي والأسمدة والبذور. كما على حكومة الإقليم وضع سياسات واضحة تحدّد من خلالها عمليات الإستيراد وتضع ضوابطاً من شأنها عدم الإضرار بالإنتاج الزراعي المحلي.

٤ - التركيب الاقتصادي لسكان إقليم كردستان العراق

تأتي أهمية دراسة التركيب الاقتصادي للسكان في معرفة الاتجاهات العامة للقوى الانتاجية لتلك الدولة او الإقليم و معرفة موطن الضعف و القوة فيها ، كما تعنى بدراسة تلك الاتجاهات زراعية كانت او صناعية او خدمية ، و مدى امكانية قوة العمل و توزيعه على الانشطة الاقتصادية ، مما ينعكس على قدرة الدولة و توجهاتها الاقتصادية او السياسية ، (٢، ص ٢٦٤). و من هذا المنطلق فلا بد من الإشارة الى الانشطة الاقتصادية الرئيسية في الإقليم خلال الفترة ١٩٥٧ - ٢٠٠٤ .

فبالنسبة القطاع الزراعي فقد احتل المشتغلون في هذا القطاع المرتبة الاولى حيث بلغت نسبتهم ٦٧،٧% من مجموع السكان العاملين في الانشطة الاقتصادية و ذلك في عام ١٩٥٧ ، لاحظ جدول رقم (٩) ، و يعزى ذلك الى ارتفاع نسبة سكان الريف من مجموع سكان الإقليم ، كذلك لم تدخل الى العراق و الإقليم في تلك الفترة المعدات و التكنولوجيا بشكل واسع . الا انه انخفضت نسبتهم الى % ١٥،٨ في عام ١٩٨٧ ثم ارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠٠٠ لتصل الى % ٢٦ ، الا انها انخفضت مرة اخرى و بشكل كبير جداً لتصل الى % ٨ في عام ٢٠٠٤ وهي

جدول رقم (٩)

التركيب الاقتصادي لسكان اقليم كردستان للفترة من ١٩٥٧ - ٢٠٠٤ (%)

السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع
١٩٥٧	٦٤,٧	٧,٦	٢٧,٧	١٠٠
١٩٨٧	١٥,٨	٦,٤	٧٧,٨	١٠٠
٢٠٠٠	٢٦	١٠	٦٤	١٠٠
٢٠٠٤	٨	١٨	٧٤	١٠٠

المصدر جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر :

١- مصدر (٢ ص ص ٢٦٦ ، ٢٦٩)

٢. مركز (jhic) في اربيل

نسبة منخفضة مقارنة بواقع كردستان الزراعي ، حيث كانت امكانيات اعمار القرى و الارياف ضئيلة ، في ظل سياسة توزيع الحصة التموينية الغذائية على السكان و التي ادت الى تدهور اسعار المنتجات الزراعية ، كما عملت موجة الجفاف اثارها على العمليات الزراعية حيث ابعدت الكثير من الفلاحين عن مزاولة مهنة الزراعة بسبب الجفاف و الخسائر الاقتصادية التي تخلفها . و بذلك يكون الاقليم قد دخل مرحلة العجز في توفير امنه الغذائى .

اما بالنسبة للقطاع الخدمى فيلاحظ بان هناك ارتفاع مستمر فى هذه النسبة فقد كان عدد المشتغلين فى هذا القطاع ٢٧,٧ % من مجموع عدد السكان العاملين فى الاقليم فى عام ١٩٥٧ الا انها ارتفعت الى ٧٧,٨ % من مجموع السكان العاملين و يرجع ذلك الى اتباع الحكومة المركزية سياسية تدمير و تهجير و ترحيل سكان الارياف نحو المدن و المراكز الحضرية و انحسار الاراضى الزراعية و استمرار الحرب العراقية الايرانية التي ارغمت سكان القرى و الارياف على الرحيل من ديارهم ، و كذلك الاهتمام الحكومى بالقطاع الخدمى دون غيره ، لاجبار سكان الاقليم على الاعتماد على الحكومة المركزية في تأمين الدخل .

و فى عام ٢٠٠٠ انخفضت هذه النسبة الى % ٦٤ من مجموع السكان العاملين ، و يعود ذلك الى اعادة اعمار الكثير من قرى كردستان و تنشيط بعض القطاعات الاقتصادية و بالتالى تحسنت الوضعية قليلا مقارنة بعام ١٩٨٧ ، الا انه ارتفعت النسبة بعد ذلك الى % ٧٤ فى عام ٢٠٠٤ نتيجة لعدم قدرة الريف الكوردستاني فى تنشيط القطاع الزراعي نتيجة لعدم اكمال

الكثير من المشاريع الزراعية و عدم اكمال عمليات الاعمار فى القرى و الارياف ناهيك عن الوسائل البدائية القديمة المستخدمة فى الزراعة ضعف الارشاد و التوعية الزراعية و بالاضافة الى الزيادة السكانية الحاصلة نتيجة النمو السكانى فى الاقليم اضافة الى تطور القطاع الزراعي و استخدام المكائن و التكنولوجيا الصناعية فى عمليات الانتاج الزراعي فى الدول المجاورة و دخول المحاصل الزراعية من خارج الاقليم و باسعار تنافسية كبيرة لا يقوى عليها المزارع الكوردستاني .

اما بالنسبة للقطاع الصناعي فيلاحظ انخفاضاً كبيراً فى نسبة المشتغلين فى هذا القطاع فقد كانت ٧،٦ % فى عام ١٩٥٧ و قد كانت تلك نتيجة طبيعية لكون العراق و الاقليم فى ذلك الوقت منطقة متخلفة صناعياً و تكنولوجياً ، بينما وصلت النسبة فى تعداد عام ١٩٨٧ الى ٦،٤ % و هذا الانخفاض يعزى الى سياسة الحكومة المركزية غير العادلة فى توزيع المؤسسات الصناعية و التى تهدف الى منع اقامة قاعدة صناعية رصينة فى الاقليم لاسباب لا مجال للدخول فى تفاصيلها .

و فى عام ٢٠٠٠ و عام ٢٠٠٤ ارتفعت هذه النسبة و بلغت ١٠% و ١٨% على التوالي من مجموع السكان العاملين، اى بعد الانتفاضة وتشكيل حكومة الاقليم و تحسن الوضع الاقتصادي و استغلال و استثمار بعض الموارد الطبيعية المحلية مثل استخراج النفط الخام فى منطقة شيواشوك عام ١٩٩٧ و تشغيل بعض الصناعات و المعامل من جديد ، الا انها لا تزال فى مرحلتها الاولى .

و من كل ما تقدم يتبين بان هناك نقص فى التوجه نحو النشاطات الصناعية و الزراعية ، و التى تتطلب من حكومة الاقليم زيادة الاستثمارات المحلية و الاجنبية بما يخدم بناء و تطور القطاع الزراعى و الصناعي و ضمان استخدام القوى العاملة المحلية فى هذا المجال و تهيئة الايدي العاملة الماهرة و الكفؤة بما تخدم كافة فروع النشاطات الصناعية و الزراعية .

الفصل الثاني

عرض وتحليل النشاط الصناعي في اقليم كردستان

الفصل الثاني

عرض وتحليل النشاط الصناعي في اقليم كردستان

سيتم تطرق في بداية هذا الفصل الى اهم التعاريف والمفاهيم المستخدمة في التنمية الاقتصادية والصناعية :

الصناعة:

عرفتها موسوعة المصطلحات الاقتصادية بأنها فرع رئيسي من فروع الاقتصاد الوطني يشمل مجموع المؤسسات (المعامل ، المصانع، ومحطات كهرباء، والمناجم والورشات) التي تعمل من اجل انتاج ادوات العمل واستخراج المواد الاولية والمواد والوقود والاشخاب واستكمال ومعالجة المنتجات التي استخرجت في هذا الفرع أو المنتجة في الزراعة ، ودور الصناعة الرئيسي ناتج عن انها تنتج ادوات العمل لذاتها، ولباقي فروع الاقتصاد الوطني ايضا.

وتتألف الصناعة من قطاعين كبيرين هما : قطاع الانتاج وسائل الانتاج ، وقطاع انتاج سلع الاستهلاك. وتنقسم الصناعة الى صناعة استخراجية وصناعة تحويلية . ويفرق ايضا بين الصناعة الضخمة والصناعة الصغيرة تبعا لابعاد المؤسسة من حيث عدد العمال او كمية المنتجات المصنوعة ويحدد مستوى تطور الصناعة قدرة البلاد الاقتصادية ، ومقدرتها الدفاعية وتسليح الاقتصاد الوطني تكنولوجيا بأدوات العمل الحديثة ، كما يجدد مستوى انتاجية العمل في البلاد وتطور تكنولوجها، (٦٥، ص٣١٢).

ومن انواع الصناعات : صناعة البناء، الصناعات الثقيلة ، الصناعة محددة الابعاد (صناعات التعدين) ، الصناعات المحلية، الصناعة التحويلية ، الصناعة الاستخراجية ، الصناعات المنزلية والصناعة الخفيفة (تشمل بانتاج سلع استهلاك الشخصي مثل التصنيع الاولي للقطن والصوف والحريير.....). كما عرفت لجنة التنمية الصناعية التابعة للامم المتحدة الصناعة بأنها عملية استخدام للعمل الانساني في احداث تحويل ميكانيكي او كيميائي أو كهربائي للمواد الاولية المختلفة الى منتجات جديدة سواء تمت في الانتاج في المصنع أم في منزل أم كان هذا الانتاج

متعلقا باستخراج وتنقية الخامات المعدنية للمواد الخام المتواجدة في الطبيعة على هيئة صلبة أو سائلة أو غازية(٧،ص٩).

التصنيع:

عرفتها موسوعة المصطلحات الاقتصادية بأنها عملية لتحويل البلاد من بلاد زراعية الى بلاد صناعية عن طريق تطوير الصناعة بصورة أسرع من تطوير الزراعة واعطاء الأفضلية لانماء الفروع المنتجة لوسائل الانتاج على فروع المنتجة للسلع الاستهلاكية. ويؤدي التصنيع الى اتساع المدن وانشاء المراكز الصناعية الكبيرة والاستعاضة عن الانتاج الصغير بالانتاج الكبير، ويؤدي كذلك الى التقدم التكنيكي في مجمل الاقتصاد الوطني. وهناك تصنيع البناء: وهو استعمال التكنيك الالي الحديث في صناعة البناء ، و التصنيع الاشتراكي : تشمل تطوير الصناعات الثقيلة على اساس الملكية الاشتراكية تأسيسا وتطويرا مخططين. وتصنيع رأس مالي : ويقصد به التطور الصناعي في البلدان الراسمالية التي يؤدي الى غلبة الصناعة الثقيلة ، وان التصنيع يجري بشكل عفوي ، وهو يتناول في البداية فروع الصناعة الخفيفة التي تتطلب توظيفات اقل حيث يدور الرأس المال بصورة اسرع ، وهو امر يؤمن الحصول الربح سريعا، اما تطور الصناعة الثقيلة فيبدأ حين تتراكم الارباح في الصناعة الخفيفة وعندما يظهر طلب واسع على الآلات والاجهزة من اجل الصناعة الخفيفة ،(٦٥،ص٣١٦) .

وقد عرفت لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة التصنيع : بأنه عملية تطوير اقتصادي يعبأ فيها جزء متزايد من الموارد القومية هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تقنيا ويتميز بقطاع صناعي تحويلي ديناميكي ينتج كلا من ادوات الانتاج والسلع الاستهلاكية، ويؤمن معدلات نمو متزايد ، ويسهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي،(٧،ص١١).

المصنع:

هو شكل لتنظيم الانتاج ومؤسسة صناعية تقوم على استخدام نظام الالات . ويعتبر المصنع في الرأسمالية الشكل الاعلى لتعاون العمل الرأسمالي فقد عنى الانتقال من المشاغل (الورش) الى المصانع اسخدام الانتاج الالي في المؤسسات الرأسمالية ، وخلق قاعدة مادية وتكنيكية لاسلوب الانتاج الراسمالي . وفي عصرنا هذا يتم تطوير المصانع من خلال القيام والتطوير بالمشاريع سواء من قبل الحكومة او القطاع الخاص وتسمى في المفهوم العام الحديث بالمشروع الاقتصادي، (ص.٦٥، ٣١٨).

المشروع في المفهوم الاقتصادي

عمل مشترك بين العناصر الوطنية او العناصر الوطنية والاجنبية معا، لكونه يشكل مشروعا بالمعنى السائد لهذا التعبير في النظرية الاقتصادية . فالمشروع باعتباره أهم أشكال الانتاج في العصر الحديث ، فهو تنظيم له استقلال المالي ، ينتج او يقدم للاسواق سلعا او خدمات معينة أو بعبارة فهو تنظيم يتمتع باستقلال مالي معد للانتاج او تقديم سلع او خدمات للاسواق ، فهو الوحدة الاقتصادية التي تجمع وتنسق في اطارها العناصر البشرية ، وهم مالكو راس المال والادوات المادية وهي الوسائل المادية المستخدمة فيه أو غير المادية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية للنشاط الاقتصادي ، اضافة الى الغاية التي يقصد تحقيقها بانشائه(ص.٨٥، ٤٤).

سياسة التصنيع.

من الصعب ان نتصور نجاح سياسة التصنيع بدون تطور القطاع الزراعي وذلك من خلال زيادة القدرات الذاتية على انتاج المواد الغذائية اي ان من اهم مقومات الاستراتيجية الناجحة للتصنيع هي تلك التي تبدأ بالتصنيع الزراعي . ومن خلال المراجعة التاريخية للبلدان الغربية نجد ان التنمية الاقتصادية وبالاخص الصناعية تطلبت تحولات هيكلية سريعة لاقتصادات هذه البلدان من حالة الاعتماد الكبير على النشاط الزراعي الى النشاطات الصناعية والخدمية فكانت النتيجة تقلص دور القطاع الزراعي الى مجهز للمواد الخام والغذاء والعمالة للقطاع

الصناعي الاخذ بالنمو السريع. اي ان استراتيجية التنمية الاقتصادية فى هذه البلدان ركزت على النمو الصناعي السريع من خلال الاعتماد على القطاع الزراعي لتوفير متطلبات التوسع الصناعي المتمثلة بالمواد الخام والعمالة الرخيصة لتكون القوة المحركة لعملية التصنيع لذلك لابد من الاهتمام بالتنمية الزراعية وتطورها اولا من خلال زيادة معدلات نمو الانتاج الزراعي و توفير الحوافز السعرية الهادفة الى زيادة الانتاجية وزيادة الطلب المحلي على المنتجات الزراعية، (٦٦ ، ص ١).

ان اي تحسن هامشي فى معدلات نمو انتاج الغذاء لا يعنى بالضرورة تحسن مستويات المعيشة بالنسبة للسكان الفقراء فى المناطق الريفية و ذلك بسبب التفاوت الكبير فى توزيع ثمار الزيادة فى انتاج المواد الغذائية، كما هى الحال بالنسبة لمدلول ارتفاع معدل الدخل الفردي الذى يخفي الصورة الحقيقية بحكم سوء توزيع الدخل القومي (٦٧). وان لهذا النمو السلبي لانتاج الغذاء يمكن اعادته الى الاسباب التالية:

- ١/ ارتفاع نسبة التصحر.
- ٢/ زيادة تعرية التربة .
- ٣/ الحروب الاهلية .
- ٤/ السياسات السعرية الخاطئة .
- ٥/ ارتفاع معدلات نمو السكان .

و يعزى السبب الرئيسى لانخفاض معدل نمو انتاج الغذاء بصورة حادة و ظهور بوادر المجاعة فى كثير من البلدان الافريقية الى عدم اعطاء الاولوية للتنمية الزراعية و خاصة التنمية الريفية فى برامج التنمية الاقتصادية و انعكس ذلك فى انخفاض نسبة الاستثمارات فى القطاع الزراعي، (٦٧).

تجربة التصنيع في اماره سوران الكوردية

ان من الصعب تحديد بداية نشوء الصناعة في اقليم كوردستان، الا ان الصناعات بصورتها البدائية بدأت منذ بدء استقرار الانسان في المنطقة، اذ يعد اقليم كوردستان العراق من المواطن التي اتخذها الانسان مستقرا له منذ القدم. وتجدر الاشارة هنا الى ان المحاولة الجدية لترسيخ عملية التصنيع التي قامت بها (امارة سوران) في اقليم كوردستان التي تأسست في اوائل القرن الخامس عشر وظلت قائمة حتى منتصف القرن الثامن عشر لما لها من دروس وعبر نحن في امس الحاجة اليها اليوم.

ففي عام ١٨١٣م تولى الحكم الامير محمد باشا المعروف بـ (ميركور) الحكم عن والده في اماره سوران ولم تكن هذه الامارة تختلف كثيرا عن الامارات الكوردية الاخرى القائمة في كوردستان حينذاك، لا من اسلوب الحكم والادارة ولا من حيث انماط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، بيد ان الامور اخذت تتغير بسرعة عاصفة بعد مجيء هذا الامير الطموح الى السلطة، وبدأ عهد جديد في تاريخ اماره سوران تميزت بأجراء اصلاحات واسعة وتنظيم شؤون الامارة في كافة المجالات وتعزيز مكانة الامارة، وحشد وتوجيه طاقات الامة وموارد البلاد نحو البناء والاعمار وتحديث المجتمع الكوردستاني كان الاول من نوعه في تاريخ الكورد ، (٢١).

وبالرغم من ان الامير كان يحكم الامارة بحزم شديد الا انه لم يكن مستبدا برأيه، فقد شكل مجلسا استشاريا يعاونه في ادارة دفة الحكم ويتم فيه التداول في جميع القضايا الخطيرة التي كانت تهم الامارة، واذا نظرنا الى قائمة اعضاء المجلس كما جاء في كتاب (مليخا) وهو كتاب باللغة الفارسية نجد بأن معظم اعضاء ارباب الحرف والصناع مما يدل على مدى اهتمام الامير بأهل الخبرة والاختصاص في ادارة شؤون الامارة. (٧٦، ص ١-٣).

كان الامير يؤمن بأن الجيش الحديث لايمكن تأسيسه دون صناعة حديثة، وقد تطلب اعداد الجيش اقامة العديد من مصانع الاسلحة والذخيرة، بالأعتماد على اصحاب الخبرة والاختصاص من ذوي الكفاءات العالية دون اي عون خارجي ماديا كان ام بشريا. وقد نجحت سياسة التصنيع التي اعتمدها الامير محمد، وكانت اماره سوران هي الامارة الكوردية الوحيدة التي

تملك مصانع وورش مختلفة لأنتاج الاسلحة ووسائل حملها ونقلها، ويعود الفضل في ذلك الى التخطيط العقلاني وحسن الادارة ودقة التنفيذ والى التلاحم الرائع بين حكمة الامير وعبقرية الصناع والمبدعين وفي مقدمتهم (الاسطة رجب) الذي يعد من امهر الصناع والمبدعين في اوائل القرن التاسع عشر ليس في كوردستان فحسب بل في منطقة الشرق الاوسط.

هذا وان الامير الحكيم ترك لنا الكتاب المنوه عنه فيما تقدم وهو كتاب مليخا والذه يمكن استخلاص المعاني العظيمة التي تنطوي عليها تجربة التصنيع في امارة سوران، فعندما عاد الامير محمد من منطقة برادوست مظفرا بعد انتصاره في واحدة من اشرس المعارك التي خاضها لم يجلب معه الاموال والجوهرات او الاسرى والسبايا كما كان يفعل الاباطرة والسلاطين والامراء في زمانه بل جلب معه شيئا لا يخطر على البال ولكنه اثن واهم من الاموال والمجوهرات بالنسبة لأمارة تريد تعزيز مكانتها. لقد جلب الامير معه كميات كبيرة من خامات المعادن -التي عثر عليها في منطقة برادوست- الى رواندوز من اجل تصنيع المدافع وطلقاتها، وكلف (الاسطة رجب) بأنشاء معمل سباكة في رواندوز لهذا الغرض، وقد نجح الاسطة رجب في تحقيق رغبة الامير وأنشاء معمل لأنتاج المدافع وهو الاول من نوعه في تاريخ الصناعة الكوردستانية بل في تاريخ النشاط التعدينى وصهر وصب المعادن في منطقة الشرق الاوسط، (٢١، ص٤).

لقد ذكر المؤرخ حسين حزني الموكرياني في كتابه القيم (موجز تاريخ امراء كوردستان) ان المدافع التي صنعها الاسطة رجب والتي بلغ عددها حوالي ٢٠٠ مدفع من عيارات مختلفة كانت من سبيكة الحديد والرصاص، الا اننا نعتقد - وهي حقيقة تؤكدها مشاهدة المدافع المتبقية لحد الان- ان تلك المدافع صنعت من سباكة النحاس وليس الحديد، وذلك لأن ثلاث فلزات فقط وهي الذهب والفضة والنحاس تصادف في الطبيعة بحالة فطرية، اي على شكل قطع من الفلز الصافي - واغلب الظن ان المدافع كانت من البرونز اي سبيكة النحاس والقصدير والتي كانت تصنع منها المدافع في اوروبا في ذلك الحين.

وفي اشارة الى مكانة اهل العلم والمعرفة والخبرة في امارة سوران فإنه عندما تم صب اول مدفع في معمل رواندوز بنجاح واصبح جاهزا للاستخدام، بشر الاسطة رجب الامير بأنجاز المهمة فأرسل الامير اليه فوراً الف ريال ذهبي كما ارسل لكل واحد من صناعه مائة ريال كذلك انعم عليه بعمامة من نسيج الترمة وفروة من جلد السمور وجواد جيد ودعاه الى الحضور، وان هذا الامير الرواندوزي بكل قدرته وجبروته الذي ادخل الرعب في قلوب حكام الامبراطوريتين العثمانية والفارسية واثار مخاوف انكلترا وروسيا، لا يستطيع ان يتريث وصول الصانع العبقرى وسعادته الغامرة بهذا الانجاز الصناعي الهام، فيغادر مقره ويسرع لأستقباله وعندما يلتقيان يرحب الامير بمقدم الاسطة رجب ويسير امام فرسه حتى يوصله الى سراي الحكومة ويعبر له عن بالغ شكره وجميل امتنانه على ما بذله من جهد خلاق وعمل دؤوب في سبيل انجاح هذا المشروع، ان هذا الاستقبال الحار. انما يدل على مدى ادراك الامير محمد لدور الصناعة في تعزيز قدرة ومكانة ونفوذ الامارة، كما يثبت ان التخطيط العقلاني وحسن استثمار الموارد الطبيعية والبشرية يحققان المعجزات اذا توفرت الارادة الصادقة والادارة الكفؤة التي تقوم على العمل المنظم والدؤوب لأهل المعرفة والخبرة، وبفضل الاستيعاب العميق والادراك الصحيح لحقائق الحياة واسس التقدم والتطور من قبل الامير محمد، اصبحت رواندوز مصدر اشعاع حضاري في تلك الفترة المظلمة من تاريخ الشرق الاوسط كما واصبحت انجازات امارة سوران في شتى ميادين البناء والتشييد والاعمار والصناعة مبعث فخر واعتزاز لدى الكورد وصفحة مشرقة من تاريخهم الحضاري. (٧٦، ص ٣-٥).

وإذا كانت الظروف الاقليمية والدولية وتظافر عوامل عديدة اخرى قد اسهمت في اجهاض هذا المشروع النهضوي، فإن التجربة الرائدة التي خاضتها امارة سوران بالقيادة الواعية والشجاعة، تجربة بالغة الاهمية ولم تفقد قيمتها المعنوية والعملية واهميتها الحضارية بالنسبة الى شعبنا الكوردي. لما لهذه التجربة الزاخرة من الدروس والعبر وفي مقدمتها قضية التصنيع والتقدم وتحديث المجتمع الكوردستاني.

واقع النشاط الصناعي في اقليم كردستان

لانجد اية مؤشرات تصنيع في اقليم كردستان بالمفهوم العلمي سوى عدد محدود من الصناعات الحرفية وورش صغيرة متفرقة مبعثرة هنا وهناك في عدد من مراكز المدن والقصبات وكلها ذات ملكية فردية.

وللتعرف على مسيرة الصناعات في الاقليم ففي عام ١٩٥٠ تم تأسيس مجلس الاعمار في بغداد بعد ان ازدادت عوائد النفط العراقية وتم وضع برنامج للأعمار وفق ثلاث مراحل. تمتد المرحلة الاولى بين سنتي ١٩٥١-١٩٥٥ والمرحلة الثانية من ١٩٥٥-١٩٥٩ والمرحلة الثالثة من ١٩٥٩-١٩٦١، وتم تخصيص ١٤١,٧ مليون دينار عراقي للقطاع الصناعي.

وكانت حصة اقليم كردستان من تلك الميزانية هي اقتراح انشاء معمل سمنت في سرجان

عام ١٩٥٤، (٢، ص ٣٠٤).

وخلال عقد الستينيات من القرن الماضي ارتفعت وتيرة النمو الصناعي قليلا مقارنة عما كانت عليه في الخمسينيات حيث تميزت الصناعات التحويلية في هذه المرحلة عن المرحلة التي سبقتها بتطور وسائل الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية من آلات ومكائن الية حديثة ادت الى تطور الانتاج من الناحيتين الكمية والنوعية، واعتمادها الرئيس على مصدر الطاقة الكهربائية الى جانب مصادر الطاقة الاخرى كالنفط وزيت الغاز وتخصيص اماكن للعمل على شكل معامل وورش بدلا من البيوت والمنازل، فضلا عن بروز القطاع العام من خلال قيام الدولة بأنشاء عدد من المعامل التابعة لها في اقليم كمعامل الالبان والسكاير ومعجون الطماسة وغيرها. (٧، ص ٩٨).

اما خلال عقد السبعينيات فقد شهد اقليم كردستان تطورا ملحوظا في عدد المشاريع الصناعية، لاحظ الجدول رقم (١٣)، ويعزى ذلك الى ارتفاع عوائد النفط العراقي وتخصيص مبالغ كبيرة منها للقطاع الصناعي في العراق وبضمنها اقليم كردستان. (٢، ص ٣٠٥).

جدول رقم (١٣)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة وعدد العاملين

في اقليم كردستان سنة ١٩٧٠

المحافظة	المنشآت الصناعية الصغيرة		المنشآت الصناعية الكبيرة	
	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين
دهوك	١٥٦	٢٣٠	-	-
اربيل	١٠١٣	٢٣١٨	١٥	٣١٥
السليمانية	١٢١٧	٢٢٨٦	١٣	١٢٢٩
الاقليم	٢٣٨٦	٤٨٣٤	٢٨	١٥٤٤
العراق	٢٨١٨٠	٦٢٠٧١	١٢٨٩	٩٢٦٩٨
% من العراق	%٨,٤	%٧,٧	%٢,١	%١,٦

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٢، ص ٣٠٧) .

و يظهر من الجدول اعلاه بأن المنشآت الصناعية الصغيرة في الاقليم تشكل ٨,٤% من المجموع الكلي للمنشآت الصناعية في العراق ، بينما بلغت نسبة المنشآت الكبيرة في الاقليم ٢,١% من مجموع عدد المنشآت الكبيرة في العراق، وبلغت نسبة العاملين في قطاع الصناعي في الاقليم ١,٦% من المجموع الاجمالي للعاملين في العراق، حيث يلاحظ انخفاض نسبة المنشآت الكبيرة ونسب العاملين فيها مقارنة بالمنشآت الصغيرة، ويعزى ذلك الى سياسة الحكومة المركزية في هذا الجانب حيث خطت للحيلولة دون نشوء قاعدة صناعية كبيرة في الاقليم سوء توزيع الانشطة الصناعية في ارجاء العراق. وشهد عقد الثمانينيات تغييرا ايجابيا على التركيبة الصناعية في الاقليم، لاحظ الجدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١٤)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة وعدد العاملين

في اقليم كردستان لسنة ١٩٨٨

المحافظة	المنشآت الصناعية الصغيرة		المنشآت الصناعية الكبيرة	
	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين
دهوك	٥٤٩	١٢١٤	١٨	٧٣٢
اربيل	٢٢٩٧	٥٢٨٤	٣٧	٤٠٨٧
السليمانية	٣٦٩٦	٧٨٠٠	٢٤	٤٤١٨
الاقليم	٦٥٤٢	١٤٢٩٨	٧٩	٩٢٣٧
العراق	٣٩٤٦٠	٩١٢٩٥	٦٤٠	١٥٤١٠١
% من العراق	١٦,٥	١٥,٦	١٢,٣	٥,٩٩

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٢، ص ٣٠٩) .

حيث يظهر بأن المنشآت الصناعية الصغيرة في الاقليم تشكل ١٦,٥% من المجموع الكلي للمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق ، بينما بلغت نسبة المنشآت الكبيرة في الاقليم ١٢,٣% من مجموع عدد المنشآت الكبيرة في العراق، وبلغت نسبة العاملين في قطاع الصناعات الكبيرة في الاقليم ٥,٩٩% من المجموع الاجمالي للعاملين في العراق، وبذلك يلاحظ تغييرا ايجابيا في التركيبة الصناعية في الاقليم في عقد الثمانينات .

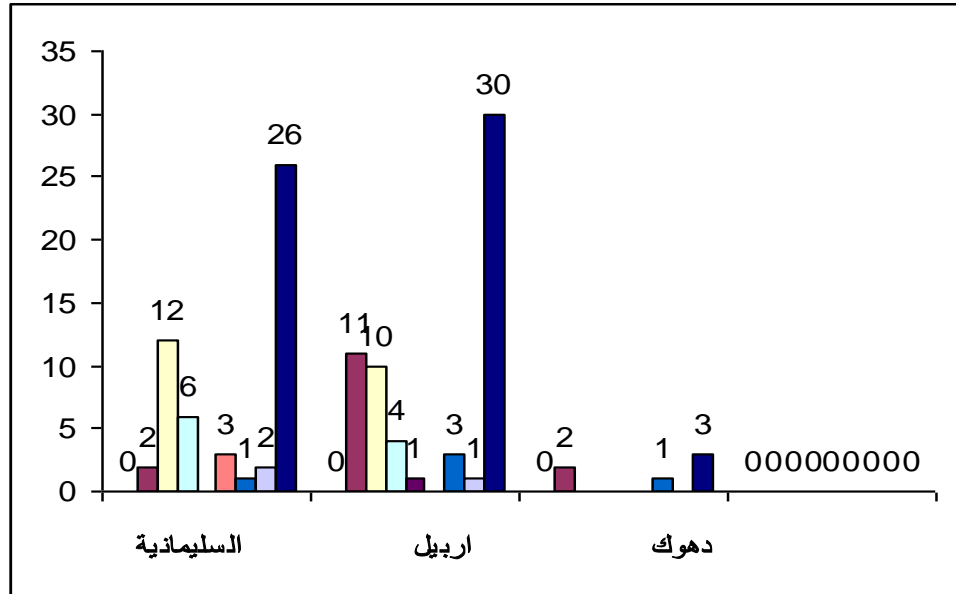
اما بالنسبة الى البنية الصناعية في اقليم كردستان فيظهر يظهر لنا ان اكثر من نصف الصناعات الموجودة في الاقليم هي من نمط الصناعات الاستهلاكية لاحظ جدول رقم (١٥)، حيث تشكل الصناعات الغذائية ٢٢% من البنية الصناعية لأقليم كردستان والصناعات النسيجية ١٥% والصناعات المعدنية ١٠% والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ٥% والصناعات الخشبية ١% وصناعة الورق ٣% بينما تشكل الصناعات التعدينية ٣% ، (٢، ص ٢٠٩) .

جدول رقم (١٥)

البنية الصناعية في اقليم كوردستان (الصناعات الكبيرة)

الاقليم	السليمانية	اربيل	دهوك	القطاع
١٥	2	11	2	النسيج
٢٢	12	10		الغذائية
١٠	6	4		معدينية
١		1		خشبية
٣	3			تعدينية
٥	1	3	1	كيميائية
٣	2	1		ورقية
٥٩	26	30	3	المجموع

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٢)

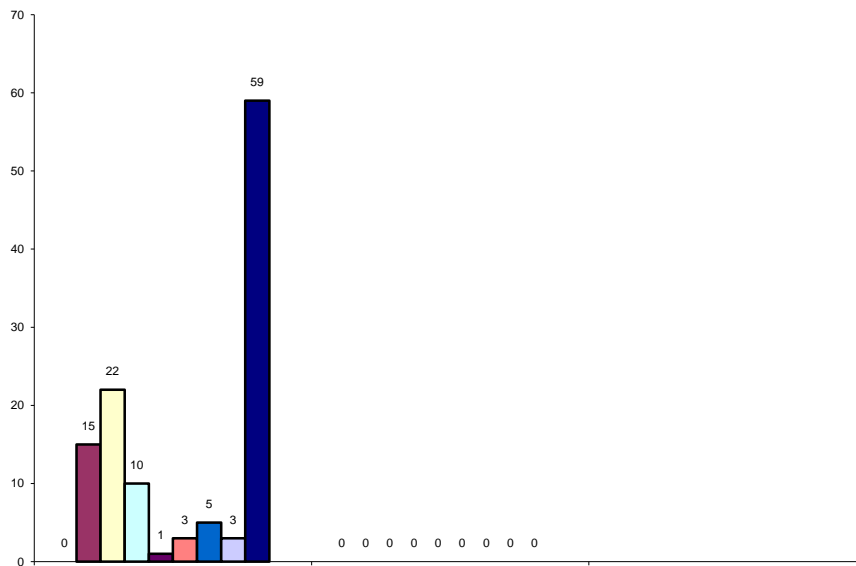


المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر، (٢) .

وتكون مجموع الصناعات في الاقليم كما موضح في الجدول والرسم البياني التالي:

عدد الصناعات	القطاع
١٥	النسيج
٢٢	الغذائية
١٠	معديّة
١	خشبيّة
٣	تعدينيّة
٥	كيميائيّة
٣	ورقيّة
٥٩	المجموع

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٢)



المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٢).

اما في الفترة من سنة ١٩٩٠-٢٠٠٠ فقد تميزت هذه الفترة بأحداث سياسية كبيرة أثرت تأثيرا بالغا في الوضع السياسي والاقتصادي لأقليم كردستان تمثل ذلك بأحداث حرب الخليج الثانية ومافرزت عنه من اثار سلبية على الاقتصاد العراقي بدأ من نظام العقوبات المفروضة عليه من قبل مجلس الامن الدولي ومنعه تصدير النفط وتجميد ارصده الخارجية وغيره.

فضلا عن ماسبق فقد برزت عوامل اخرى بعد الانتفاضة الجماهيرية للشعب الكوردي في اذار ١٩٩١ منها سحب الحكومة المركزية لأداراتها من الاقليم وفرض حصار محلي على الاقليم وتشديد اجراءات الرقابة والتشديد في نقاط السيطرة والغاء العملة الوطنية من فئة ٢٥ دينار وغيرها من الاجراءات الاخرى التي ادت الى تفاقم وتدهور الاوضاع الاقتصادية وتوقف الانتاج وحصول نقص شديد في العرض، وما تبعه من تضخم منفلت في مستويات الاسعار وزيادة البطالة وتردي المستوى المعيشي للمواطنين. وربما كان القطاع الصناعي من القطاعات الاكثر تأثرا بالاضاع السابقة، وقد تعرضت المشاريع الصناعية الى شلل كبير نظرا لأعتماد معظم تلك المشاريع على المستلزمات الانتاجية الاجنبية المستوردة. فبسبب الحظر المفروض على العراق لم يعد بالأمكان استيراد هذه المستلزمات والمكائن والالات ووقف الغيار للمشاريع الصناعية مما تسبب في توقف معظم المشاريع القائمة. (٧، ص ١٠٤).

كما ان معظم المشاريع الكبيرة خلال هذه المدة كانت تعمل بطاقات اقل من الطاقات المتاحة لها ولاسيما الحكومية منه، وقد أدى سوء الاوضاع هذا في الاقليم الى انخفاض عدد المشاريع وطاقاتها الانتاجية بسبب ندرة المواد الاولية التي تحتاجها هذه المشاريع وارتفاع اسعارها وظهور مشكلة انقطاع التيار الكهربائي وقلة المحروقات وعدم تصريف منتجات بعضها لعدم توافر السوق كالذي حصل في منتجات معمل سكاير اربيل. فضلا عن ان عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي وما تعرض له بعض المشاريع من اعمال النهب والسرقة لألاته ومكائنه وفضلا عن التغيرات السريعة والكبيرة التي شهدتها سعر صرف الدولار مقابل العملة الوطنية الاصلية (الطبعة السويسرية)، مما خلق هاجس الخوف لدى المستثمرين ودفدعهم الى نقل استثماراتهم نحو اعمال المضاربة والعقارات ذات الربح السريع، وبذلك فقد الاقليم مكانته الصناعية وفقدت معها فرص عمل كثيرة نتيجة توقف معظم تلك المشاريع الصناعية.

واستمر الوضع بهذا الحال لحين تطبيق قرار مجلس الامن ٩٨٦ المتمثل ببرنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء) الذي تم تنفيذه في اوائل عام ١٩٩٧، والذي ادى الى تحسن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ونمو طفيف في النشاط الصناعي على الرغم من ان القرار المذكور اعلاه لم يتضمن في اي من فقراته على القطاع الصناعي مباشرة عدا قطاع الكهرباء وتوفير مستلزماته من قطع الغيار ومحولاته وغيرها، حيث ركز القرار على المساعدات في مجال الصحة والزراعة والتعليم و حيث كانت ذو طابع خيرى وانساني، الا ان بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣ واستتاب الامن والاستقرار في الاقليم والاستقرار النسبي في سعر العملة الوطنية وانفتاح الاقليم على العالم الخارجي ادت الى امكانية توفير المواد الاولية وقطع الغيار اللازمة للمشاريع المتوقفة وظهور اصحاب رؤوس اموال جدد، كل هذه العوامل ساهمت في تحفيز النمو الصناعي، (٧، ص ١٠٦).

وقد ازدادت عدد المشاريع الكبيرة والصغيرة لتصل الى (١٧٩٢) مشروعا صناعيا في عام ٢٠٠٧، الا ان سياسة الانفتاح الكبير الذي انتهجته حكومة الاقليم قد اضررت كثيرا بنشاط الكثير من الصناعات المحلية نتيجة عدم القدرة على منافسة السلع والبضائع المستوردة الامر الذي ادى الى غلق ٨٠% من المشاريع الصناعية في الاقليم، (٣٨). لذا يتوجب على حكومة الاقليم اعادة النظر بسياساتها التجارية في استيراد السلع والبضائع للحيلولة دون اضرار بالصناعات المحلية والعمل على منع او تحديد لبعض السلع والمنتجات المستوردة حماية للصناعات المحلية بما يضمن تطورها ونموها .

انماط الصناعات في اقليم كردستان

تصنف الصناعة في العراق الى تسعة انماط رئيسية ولكن لايشترط ان تتواجد جميع تلك الانماط في الاقليم، حيث تعتمد تلك الصناعات على المواد الاولية التي تتوفر في الاقليم، وقد اتفق معظم الباحثين في اصناف الصناعات الرئيسية وذات الصفة الاستراتيجية على تمييز عدة انواع من الصناعات المهمة في الدولة او الاقليم مثل الصناعات التعدينية او الصناعات العسكرية والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وصناعة السمنت وصناعة المواد الغذائية على اختلاف انواعها، وانطلاقا من هذه الاهمية سوف نتناول ثلاثة انماط رئيسية من تلك الصناعات التي تتواجد في اقليم كردستان وتشكل اهمية اقتصادية و استراتيجية للاقليم ومنها (٢، ص ٣١٠):

أولاً: الصناعات البتروكيمياوية.

ثانياً: صناعة المواد الانشائية.

ثالثاً: الصناعات الغذائية والمشروبات والسكريات.

أولاً: الصناعات البتروكيمياوية.

١- الصناعات النفطية:

تشكل عملية تكرير النفط الخام أقوى مراحل العمليات المتكاملة في الصناعة النفطية التي تبدأ بالتقطيب والاستخراج وتنتهي بتسويق المنتجات. وصناعة تكرير النفط تتمتع بأهمية خاصة تتمثل في كونها الوسيلة التي يمكن بواسطتها الاستفادة من النفط الخام المستخرج من باطن الأرض، لأن استهلاك النفط يتم بعد تكريره واستحصال مشتقات متعددة لكل صنف فيه لأستخدامه في مجالات معينة، وقديماً كانت هذه المشتقات النفطية تستخدم اما بشكل مواد نهائية كما هو الحال بالنسبة لأنواع الدهون والزيوت التي تستخدم لتحريك المكائن والألات والزيوت الثقيلة التي تستخدم لوقود في المصافي نفسها وفي محطات توليد الطاقة الكهربائية وتستخدم بشكل مواد وسيطة ومادة أولية في الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية، (٢، ص ٣١١).

ومن جراء تصنيع النفط والغاز يمكن الحصول على المنتجات البتروكيمياوية التي تعني زيادة قيمة النفط والغاز المصنع بمقدار ٤٠ إلى ١٠٠ مرة، ولم يعد خافياً استعمالات المنتجات البتروكيمياوية التي دخلت في مختلف القطاعات الصناعية (السيارات والتعدين والمكائن) والزراعية (الاسمدة الكيماوية والانابيب البلاستيكية ومبيدات الحشرات ومكافحة الآفات الزراعية) والنقل والمواصلات والخدمات واللوازم المنزلية (المنتجات البلاستيكية والمنظفات والاثاث والموبيليات والمرافق الصعية والاعوية والوانية) والاستهلاكية (كالاحذية والاقمشة) وغيرها، (٣، ص ١٥٨).

وتعد صناعة تكرير النفط من الصناعات المتخلفة في العراق مقارنة بمثيلاتها في مجال استخراج وتصدير النفط حيث تشكل نسبة ٣% من الانتاج العالمي، وتشكل الطاقة التكريرية للنفط في العراق ٠,٠١% من الانتاج العالمي وذلك حسب احصائيات عام ١٩٧٩، (٢، ص ٣١٢).

ويتواجد في الوقت الحاضر ١٠ مصافي لتكرير النفط الخام في العراق تقع واحدة منها في إقليم كردستان العراق وهي مصفى السليمانية وسيتم دراستها مع عدد من المصافي الاخرى القريبة منها:

مصفى الوند: وهو من اقدم مصافي العراق النفطية اذ شيد في عام ١٩٢٧ من قبل شركة النفط الانگلو- ايرانية، وفي عام ١٩٥١ اشترتها الحكومة العراقية من الشركة المذكورة. تقع المصفاة في جنوب مدينة خانقين بسبع كيلومترات وعلى الضفة اليمنى لنهر الوند، ويزود بالنفط الخام من حقل (نفط خانة) الواقع الى الجوار من الحدود العراقية - الايرانية. وقد بلغت طاقة المصفى ٤٢٥٠ برميل في اليوم ثم زادت الى ٦٠٠ طن في السنة. يحتوي مصفى الوند على وحدتي تقطير بسيطة للمنتجات النفطية التي تشمل النفط الابيض وزيت الوقود الخفيف، اما البنزين المنتج فهو من النوع الرديء بسبب انخفاض درجة الاوكتان فيه ولعدم وجود وحدات لتحسينه، (٢، ص٣١٢).

كما يحتوي المصفى على معمل لانتاج حامض الكبريتيك بسعة ٧ أطنان يوميا ووحدة لمعالجة النفط الابيض بحامض الكبريتيك بسعة ٢٢١١ برميل يوميا. وفي السنوات الاخيرة (بعد انقطاع دام أكثر من ٣٠ سنة)، ازدادت اهمية مصفى الوند نظرا لوجود حاجة لتشغيله بكامل طاقته الانتاجية وخاصة فيما يخص انتاج النفط الابيض، حيث وصلت الطاقة التكريرية في عام ١٩٩٦ الى ١٠,٥ الف برميل في اليوم، (٧٤، ص٦٤).

مصفى كركوك: شيد هذا المصفى في عام ١٩٢٩ من قبل شركة نفط العراق بالقرب من حقل باباگرر الذي يزوده بالنفط الخام ، وقد انجز هذا المصفى الصغير بطاقة انتاجية قدرها ١٥٠ الف طن من النفط الخام سنويا لانتاج زيت الغاز والنفط الابيض وزيت الوقود.

يزود هذا المصفى بالنفط الخام بواسطة ثلاث انابيب سعة قطر كل واحد منها ١٠ انجات، وذلك من مستودع نفط حقل كركوك الذي يبعد عن موقع التكرير بمسافة كيلومتر ونصف، ووصلت الطاقة السنوية للمصفى ٤٢ مليون غالون من النفط الابيض و ٣٠ مليون غالون من زيت الغاز و ١٠٧ مليون غالون من النفط الاسود وفي عام ١٩٧٧ تم اجراء توسعات جديدة في طاقة

المصفى حتى وصلت الطاقة التكريرية له حاليا الى اكثر من مليون طن سنويا وذلك لمواجهة حاجة اقليم كردستان المتزايدة للمنتجات النفطية المذكورة. ووصلت الطاقة الانتاجية لمصفاة كركوك في عام ١٩٩٦ الى ٢٧ الف برميل يوميا. (٧٤.ص٦٤).

مصفى السليمانية: بعد انتفاضة آذار عام ١٩٩١ وتحرير اجزاء واسعة من اقليم كردستان العراق وتعرض الاقليم الى الحصار الاقتصادي الجائر من قبل السلطة المركزية في بغداد، تقلصت امدادات مشتقات النفط الى الاقليم ووصلت حد القطيعة. ونتيجة لتلك الاحداث صدر في ١٧/٨/١٩٩٣ قرار من رئاسة مجلس الوزراء لأقليم كردستان بتشكيل لجنتين، احدهما لاستخراج النفط من حقول طق طق (شيواشوك) والآخر حول انشاء مصفى للنفط في مدينة السليمانية وتم في ٢٧/١٢/١٩٩٤ استخراج النفط الخام من ابار شيواشوك، وفي ٥/٧/١٩٩٦ تم نقل النفط المستخرج بواسطة الناقلات الى مصفى السليمانية. وفي ٥/١٢/١٩٩٧ تم تصفية ونتاج اول دفعة من نفط كردستان اعتمادا على الخبرة المحلية. ويعتبر مصفى السليمانية من المصافي المحلية غير المتقدمة تكنولوجيا ويستطيع تصفية ونتاج ١٠٠٠٠٠ برميل من النفط الابيض والبنزين حسب المواصفات العالمية (٢، ص٣١٥). وهذه نسبة ضئيلة لاتسد الحاجات المتزايدة لأقليم كردستان وخاصة في فصل الشتاء حيث يضطر سكان الأقليم الى استيراد مشتقات النفط من الدول المجاورة مثل ايران وتركيا.

ومن خلال ما سبق يظهر لنا بان الصناعات النفطية (تكرير النفط) في اقليم كردستان لازالت في مراحلها الاولى، وان هذا التوزيع الجغرافي الجائر لمصافي النفط في العراق في عدم وجودها داخل الاقليم انما يعكس مخططا خطيرا يستهدف عدم اقامة المشاريع الصناعية بشكل عام ومشاريع الصناعات النفطية بشكل خاص رغم توفر مقومات توطن الصناعات النفطية فيها والتي من شأنها سد الاحتياجات المحلية من النفط الابيض والبنزين والغاز والزيت وغيرها من المشتقات الضرورية الاخرى التي تساهم في نمو الكثير من النشاطات الاقتصادية وبالذات الصناعية منها وتحسين الاقتصاد القومي للاقليم ، الا ان سياسة الحكومات العراقية السابقة كانت تهدف الى جعل المجتمع في الاقليم مجتمعا مستهلكا غير منتجا .

وبالاضافة الى سياسة حرمان الاقليم من التطور الصناعي فانها كانت تهدف الى عدم حصول شعب الاقليم بسهولة ويسر على المنتجات والمشتقات النفطية بهدف جعلهم شعبا مستهلكا من

جهة وتابعا في حصولهم عليها من الحكومة المركزية من جهة ثانية وهي سياسة تعكس مخاوف تلك الحكومة من اية نشاطات اقتصادية تصب في اطار قوة الاقليم محليا ودوليا. لذلك ففي ظل الظروف الحالية لأقليم كردستان فإنه يجب تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية والتوجه الى اقامة مثل هذه الصناعات نظرا للحاجة الملحة لكافة المشتقات النفطية لتنشيط وتطور الصناعات التحويلية والصناعة عموما .

وعلى الرغم من تنوع المواد الاولية التي تدخل في الصناعات التحويلية تظل المواد المعدنية والصناعات الاستخراجية قوة اساسية قادرة على ضمان معدلات نمو مرتفعة للتنمية الاقتصادية، حيث التصنيع وسيلة لزيادة الانتاج وارتفاع الدخل القومي ومن ثم تحسين الوضع المعاشي للمواطنين، اذ تعتمد الصناعات التحويلية على المواد الاولية مثل مواقع الصناعات الاستخراجية ، ويحقق امكانية التوطن الصناعي في حقل الصناعات النفطية لأن ضمان الحصول على المواد الاولية بسهولة وبكلفة منخفضة مزايا رئيسية تسعى جميع الصناعات للتمتع بها. فالـدول والاقاليم المتقدمة لن تنهض الامن خلال تطوير صناعاتها وبخاصة الصناعات ذات الاستثمارات الكبيرة والتي تكون من بين اهم مواردها الاولية الموارد المعدنية، وبذلك يمكن القول ان التطور الصناعي في الدول والاقاليم النامية ومنها اقليم كردستان ينبغي ان يكون هدفا مركزيا لابد من تحقيقه من اجل ارساء قاعدة اقتصادية صناعية متينة فيها، (٢، ص ص ٣١٧-٣١٨).

٢- الصناعات البتروكيمياوية:

تعتمد الصناعات البتروكيمياوية كليا على تحويل المواد الهيدروكربونية قليلة التفاعل الى مواد شديدة التفاعل ومفاعلتها مع مواد لاعضوية لانتاج مواد مفيدة لاستعمل كوقود بصورة رئيسية كما هو الحال مع منتجات التصفية، وانما تستعمل كألياف تركيبية وبلاستيكية واسمدة ومواد تغليف وانايبب وخزانات واطارات ومذيبات ومنظفات ومواد مكافحة الحشرات، اضافة الى انتاج البروتينات والسكر مع النفط ومشتقاته، فأصبحت الصناعة الكيماوية تجهز الغذاء اضافة الى الملابس والمسكن، وتنتج من البتروكيمياويات الدهون والورنيشات والعطريات واللدائن ومواد التجميل والمواد اللاصقة والاصباغ والاحبار والجلد الصناعي والمطاط الصناعي، وقد حل البولي اثيلين (البلاستيك) في صناعة العبوات محل الزجاج

والجوت، واستطاعت انواع اخرى من البلاستيك ان تحل محل الصلب في صناعة المواسير وتفوق على الفولاذ بحكم كونها لا تتعرض للتآكل او الصدأ وتزايد دخول الالياف الصناعية في صناعة المنسوجات حتى صارت لها النسبة العالية ازاء الالياف الطبيعية، (٣، ص ١٦٨).

واستحوذت الصناعات الكيماوية عامة وقد صارت البتروكيماويات اهم فروعها على نصيب كبير من كل الاستثمارات الجديدة في كل الصناعات بلغت ١٥% نظرا لما تحققه من ربحية عالية اذا ما قورنت بغيرها من الصناعات، ولكنها تميزت بالتركيز الشديد لرأس المال بسبب تعقد العمليات الفنية والمستوى المتقدم الذي تحتاجه هذه الصناعة من كل الفروع العلمية وزيادة نسبة وسائل التحكم الألي فيها عما عداها من صناعات. (٣، ص ١٦٩).

وتتوفر في اقليم كردستان المواد الاولية الاساسية وبكميات تضمن قيام صناعة بتروكيماوية فيها، بالاضافة الى مشتقات النفط الناتجة عن عمليات تكرير النفط الخام، فأن وجود الغاز الطبيعي الذي يرافق انتاج البترول الخام بكميات كبيرة يشكل ثروة هائلة ومادة خام اساسية للصناعات البتروكيماوية. وسيتم دراسة احدي هذه الصناعات القائمة (مشروع استخلاص اكبريت من الغاز الطبيعي في كركوك) كنموذج لذلك، والتي يمكن قيامها وتطورها في الاقليم نتيجة تواجد موادها الخام في مناطق عديدة منه والتي تسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية نتيجة دخوله في العديد من الصناعات الاخرى وهذا ما سيتم توضيحه .

اهمية الكبريت الصناعية والزراعية

اجمع خبراء الاقتصاد والصناعة ان الدول المتقدمة صناعيا تقاس بمدى استهلاكها لحامض الكبريتيك، العصب الحيوي الذي يحرك الدورة الصناعية في الدول المتطورة، ويستعمل في كافة اوجه النشاط الصناعي من صناعات خفيفة وثقيلة انتاجية واستهلاكية حربية وسلعية عضوية ولاعضوية، كما يدخل الكبريت بشكل او باخر في اغلب الصناعات منها صناعة الورق والمطاط والمتفجرات ومبيدات الحشرات والحديد والصلب والادوية وصناعة الاسمدة والزجاج والغزل والنسيج وغيرهاما يبين بوضوح دور الكبريت في تطوير الاقتصاد الزراعي والصناعي. ان صناعة الاسمدة فوق الفوسفاتية كانت العامل الاساسي في زيادة الاستهلاك مما جعل منظمة الغذاء والزراعة الدولية تهتم بالاغذية والانتاج الزراعي لسد حاجة العالم المتزايدة وحث البنك الدولي للأعمار والتنمية الدول على الاهتمام بصناعة الاسمدة. (٣، ص ٢٢٧-٢٣٠).

وقد دلت البحوث الاولية في العراق على وجود تجمعات كبريتية في العديد من المواقع اهمها ، (٣. ص٢٣٢) :

- تجمعات كبريتية مع حقول النفط والغاز في منطقة المخلط ومناطق القليارة ونجمة وجوان وقصب والمناطق المجاورة لها حتى الفتحة.
- اثار كبريت سطحي في مناطق تسرب الغاز كما هي الحال في نفط خانة وكركوك.
- اثار كبريت مع تسربات نفطية كما في انجانة وحميرين وهيت وزاخو.
- روائح كبريتية في مياه الينابيع كعين الكبريت في الموصل وحمام العليل وشكائثة والرحالية.
- كما ان العراق يحتوي على كميات ضخمة من الصخور الجبسية والانهايدرتية، وان التحريات المعدنية اثبتت وجود تجمعات كبريتات اهمها البيرايت وكبريتات الزنك والرصاص في منطقة دوري قرب العمادية.

مشروع استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي في كركوك

يقع المشروع على ارض مساحتها ٩٠٠٠٠٠ دونم في قضاء دبس الى الغرب من مدينة كركوك وبالقرب من حقل باباگرغر النفطي، حيث يعتمد على الغاز الطبيعي المنتج من الحقل المذكور، والذي ينقل الى موقع العمل بالانابيب ، ويزود المشروع بالطاقة الكهربائية اللازمة من المحطة الحرارية في دبس، اما المياه اللازمة فتتزود بواسطة انبوب طوله ٢٣ كم وبقطر ١٢ انجا من نهر الزاب الصغير، ويقوم هذا المشروع على اساس استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي، اذ من المعروف ان الغاز الطبيعي في حقل كركوك من نوع الغاز الحامض لأحتوائه على نسبة كبيرة من الكبريت تتراوح ما بين ١٠-١٤% حجما وذلك على شكل كبريتيد الهايدروجين، ويتألف المشروع من الاقسام التالية، (٢، ص٣١٩):

١. شبكة تجميع الغاز من حقول النفط.
 ٢. معمل استخلاص الكبريت من الغاز.
 ٣. محطة اسالة الماء على نهر الزاب الصغير وانبوب فتح المياه الى المعمل.
- وقد اثبت المسح الجيولوجي وتجارب الخبراء ان العراق هو احد البلدان القلائل وربما البلد الوحيد الذي يحوي مناجم كبريت يمكن استثمارها بسرعة وبرؤوس اموال قليلة نسبيا.

ومن المفيد ذكره ان استخراج الكبريت من مناخه يتم بطريقة سهلة وارضها هو طريقة (فراش) وهي عبارة عن ادخال الماء الساخن الى طبقات الكبريت لصهرها ثم جمعها في خزانات بسيطة بالنسبة لاستخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي. (٣. ص ٢٣٣).

ولقد صمم المعمل لمعاملة ٨٤-٨٨ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الحامضي يوميا لانتاج المواد التالية، (٢، ص ٣٢٠):

١. انتاج ١٠٠٠٠٠٠ طن من مادة الكبريت النقي سنويا ويتم استهلاك الكبريت المنتج في هذا المشروع لسد حاجات الصناعات العراقية الاخرى مثل صناعة الحرير في سدة الهندية وصناعة الورق والاسمدة الكيماوية في البصرة ومصفى الدورة في بغداد وصناعات الصابون والمنظفات ومبيدات الحشرات وغيرها.
٢. انتاج ٣٨٥٠٠٠ طن من الغاز الطبيعي الجاف الذي ينقل بواسطة انبوب طوله ١٩٢ كم وبقطر ١٦ انج الى معمل التاجي في منطقة التاجي في بغداد لأستخدامه اما كوقود او كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية.
٣. انتاج ١٨٠٠٠-١٥٠٠٠ قنينة من الغاز السائل يوميا.

وقد صمم هذا المشروع على احدث الاساليب التقنية، والحقيقة ان انجاز هذا المشروع قد حقق فوائد اقتصادية عظيمة ، ويمكن اظهار اهمية هذا المشروع في النقاط التالية، (٢، ص ٣٢١):

- توفير فرص العمل والكسب لحوالي ٥٠٠ من العمال والفنيين والمهندسين العراقيين.
- ان الكبريت المنتج من هذا المشروع يدعم ويعزز اسس الكثير من الصناعات الاخرى كصناعة الحرير وصناعة الاسمدة الكيماوية والورق وغيرها.
- ان هذا المشروع يقوم بتوفير الغاز الطبيعي كمادة وقود للمؤسسات الصناعية المتواجدة في منطقة بغداد الكبرى.
- ان هذا المشروع قد اوقف تبديد جزء من الثروة الغازية التي استمر حرقها هدرا عشرات السنين.

لذا انه من الضروري انشاء المشاريع البتروكيمياوية والصناعات التي تعتمد على النفط وكذلك الغاز الطبيعي لتطوير وتنويع الواقع الصناعي في اقليم كردستان وسد احتياجاته المتزايدة من الغاز الطبيعي والاسمدة الكيماوية وغيرها من المنتجات وتطوير الصناعات التي تعتمد على المواد الاولية المنتجة من هذه المشاريع كصناعة الورق والمطاط ومبيدات الحشرات والحديد والصلب والادوية والاسمدة بالأضافة الى الزجاج والغزل والنسيج واستخدامات اخرى في الصناعات الكيماوية، وان هذا التوسع في اقامة مثل هذه الصناعات يلعب دورا مهما في بناء وترسيخ القاعدة الصناعية في الاقليم.

ثانياً؛ صناعة المواد الانشائية

يعتبر السمنت من اهم المواد الانشائية حيث تبني العمارات الشاهقة والدور والمباني الصناعية والزراعية وتبليط الشوارع والطرق وتقام الجسور والمساكن الجاهزة وغيرها وكل ذلك بواسطة السمنت على اختلاف انواعه، وان معدل استهلاك السمنت في اقليم او بلد ما انما هو مؤشر للتقدم الاقتصادي والحضاري لأنه يمثل النهضة العمرانية ان كثر استعماله، ولهذا نلاحظ ان وتائر نمو وانتاج السمنت في العالم تسير بسرعة فائقة تفوق اية صناعة اخرى باستثناء الصناعات البترولية والكيمياوية. وان صناعة السمنت تأتي بالدرجة الثانية من حيث الاهمية الصناعية في العراق بعد صناعة النفط من حيث حجم العمالة واهميتها من الناحية العمرانية وتنفيذ خطط التنمية القومية وكذلك عوائد السمنت من العملات الصعبة المتأتية من تصديره، وكان لزيادة الطلب على السمنت العراقي منذ سبعينات القرن الماضي جاء بسبب الثقة التي حازها في الاسواق الخارجية نتيجة دقة صناعته لأرقى المواصفات العالمية.(٣، ص ٢٤٨-٢٤٩)

ونظرا لأهمية نوعية السمنت في عملية الانتاج وطبقا للمواصفات العالمية في سبيل زيادة الطلب عليه ، وسد احتياجات والطلبات المحلية وامكانية تصديره في حالة زيادة الانتاج فمن الضروري بيان اهم انواع السمنت طبقا للمواصفات العالمية وكما موضح ادناه.

انواع السمنت طبقا للمواصفات العالمية ،(٣، ص٢٥٢) :

١. سمنت بورتلاند: ان استعمالات هذا النوع من السمنت في كافة الانشاءات الكونكريتية والبلاط والطرق والمطارات والانابيب والكتل الكونكريتية ومواصفات تصنيعه في العراق هي طبقا لمواصفات هذا النوع من السمنت البريطاني والامريكي والالمانى.
٢. سمنت مقاوم للاملاح: واستعمالته للاراضي والمياه الملحية ومقاوم للاملاح والمياه الكبريتية كما في ارصفت الموانىء والاسس للمباني العامة وبار النفط والاقنية. ويمتاز هذا النوع من السمنت العراقي عن بقية الانواع المماثلة والمستعملة خاصة بطريقة صنعه (الطريقة الحارة) وتكوينه المنيرولوجي المتجانس وفعاليتة الكبيرة في مقاومة الاملاح والمياه الكبريتية.
٣. سمنت واطىء الحرارة: يستعمل في انشاء السدود وكل المنشآت التي تتطلب صب كمية كبيرة من الكونكريت ويصنع بموجب المواصفات البريطانية والامريكية.
٤. سمنت مقاوم للاملاح وواطىء للحرارة (معتدل): كتل كبيرة من الكونكريت مثل السدود و ارصفت الموانىء وغيرها ويصنع طبقا للمواصفات الامريكية.

والسمنت يدخل كمادة اولية في الكثير من الصناعات نذكر منها،

-صناعة الكاشي والموزائيك.

- صناعة الاسبست.
- الصناعات الكونكريتية الصغيرة والكبيرة.
- صناعة الابنية الجاهزة.

وتعد صناعة المواد الانشائية في اقليم كردستان من الصناعات القديمة. ومن اجل التعرف على الواقع الحالي للصناعات الانشائية في مجمل حركة التصنيع في الاقليم سيتناول الباحث ابرز ثلاثة مصانع ،واحدة منها ضمن المشاريع الاستثمارية العربية في هذا المجال.

١-معمل السمنت في سرجنار (محافظة السليمانية)

بعد اجراء العديد من البحوث الفنية والجغرافية ،قد تم اختيار موقع سرجنار لتوطين هذا المعمل وذلك لقرب موقع المعمل من خطوط النقل الرئيسية والمصادر المائية ولتوفير الاحجار الجيرية والطاقة الكهربائية،(٢ص٣٢٢) ، وقد تأسس هذا المعمل في عام ١٩٥٥ وبكلفة (٢،٥) مليون دينار ، حينها ، وبطاقة انتاجية قدرها(٢٠٠) الف طن سنويا ،(٣ص٢٥٠).

بعد افتتاح المعمل في ١٩٥٧/٣/٧ بدأ بانتاج ٣٥٠ طن في اليوم من السمنت المقاوم (كلنكر)،وفي عام ١٩٧٣ وفي ظل حركة التوسع العمراني في العراق والاقليم ،بدأت تزداد طلبات الاسمنت من اسواق اقليم كوردستان ، حيث ازدادت الطاقة الانتاجية التي الضعفين لسد الاحتياجات المتزايدة لتلك الاسواق ،(٢ص٣٢٣) .

ومن ملاحظة جدول رقم (١٦) يتبين بان المعمل يتمتع بطاقات جيدة في زيادة الانتاج وهذا ماحدث في السبعينيات من القرن الماضي .

جدول رقم (١٦)

انتاج الاسمنت بنوعية العادي المقاوم للاملاح خلال ١٩٥٥-١٩٩٨ بالاطنان في اليوم

١٩٩٨	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٥٥	التفاصيل
١٠٢,١٥	٤٩٤,٧٣	٥٣٦,٥٦	٥٤٣,٢٧	٤٩٤,٩٨	٤١٥,٩١	٢٠٠	مجموع الانتاج المقاوم للاملاح العادي
٩	٨	٢	٦	٩	١		

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر:

١-(٢ص٣٢٤).

٢-(٣ص٢٥٠).

وخلال السنوات ١٩٨٥-١٩٨٧ توقف المعمل عن الانتاج بسبب الحرب العراقية -الايروانية ، وبعد عام ١٩٩٠ توقف عن العمل ثانية وتم نقل اجزاء كثيرة منه الى معمل الاسمنت في الموصل وطاسلوجة ،وفي سنة ١٩٩٣ وبجهود ذاتية محلية تم تشغيل خط منه والاستمرار بالعمل والانتاج، (٢ص٣٢٣).

ومن ضمن المشاكل الحالية التي يتعرض لها وجود هذا المعمل هو كونه يقع ضمن المناطق السكنية للمواطنين نتيجة التوسع العمراني في المدينة مما أدى الى مطالبة وزارة البيئة في الاقليم بغلق المعمل والاستفادة من موقعه لتأمين مياه الشرب لبعض الاحياء السكنية في مدينة السليمانية ، الا ان المعمل اجيز لسنتين اخرتين ويسمح له بالعمل وطرح الانتاج بموافقة وزارة الصناعة لحكومة اقليم كردستان ، (٧٧، ص٢) .

وبذلك فان على حكومة الاقليم القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع واختيار الموقع المناسب له في حالة نقله مع مراعات امكانية ربط او اضافة العادم لتصفية المخلفات والابخرة الضارة للانسان والبيئة وضمن المواصفات العالمية ان امكن ذلك اضافة الى ان المعمل ذو طاقة وامكانية جيدة وعلى حكومة الاقليم الاهتمام به من عدة جوانب كتطوير اجهزة ووسائل الانتاج وتدريب وتأهيل العاملين فيه فنيين ومهندسين لمواكبة التطورات العالمية الحاصلة في مجال انتاج السمنت .

٢- معمل الاسمنت في طاسلوجة

تأسس معمل اسمنت طاسلوجة في ثمانينات القرن الماضي ويقع على بعد ٢٥ كم شمال غرب مركز مدينة السليمانية، (٧٨، ص١) . ويعد هذا المعمل من اكبر واهم المعامل الموجودة في الاقليم الذي يعتمد على المواد الاولية الموجودة قريبا ، وتقدر الطاقة الانتاجية للمعمل ب(٢) مليون طن سنويا ، وقد بلغ عدد عماله ٦٣٤ عامل ، (٢، ص٣٢٥) . وان العمل في هذا المعمل يتم على ٣ وجبات وعلى مدى ٢٤ ساعة في اليوم ، (٧٩) .

الا ان انتاج هذا المعمل لم يتجاوز (٧٥٨،٤٢٣) طن في اليوم سنة ١٩٩٠ وانخفضت في عام ١٩٩٢ الى (٣٨٤،٢٥٥) طن في اليوم نتيجة لتعرض المعمل الى خسائر جسيمة خلال حرب الخليج الثانية وقد توقف عن العمل اثر تلك الخسائر، وفي تاريخ ١٧/٢/١٩٩٧ وبجهود ذاتية محلية تم تشغيل المعمل بواقع خط انتاجي واحد حتى اوائل عام ٢٠٠٥ وبطاقة انتاجية ٢٠٠ طن يوميا ، ولكن هذه الطاقة الانتاجية منخفضة ولا تصل الى المستوى المطلوب لسد الطلبات المحلية المتزايدة لهذه المادة، (٢، ص٣٢٥) .

وضمن عمليات الخصخصة التي قامت بها حكومة اقليم كردستان وتشجيع عمليات الاستثمار، فان شركتي اوراسكوم المصرية ومجموعة من شركات محلية كانتا قد انجزتا في العام الماضي ٢٠٠٧ مشروع تحديث معمل اسمنت طاسلوجة مما ادى الى ارتفاع معدلات الانتاج فيه من ٢٠٠ طن يوميا الى ٦٥٠٠ طن من الاسمنت يوميا، (٨٠) .

يتبين مما سبق لهذا المعمل أهمية اقتصادية كبيرة في ظل حركة الاعمار والبناء الجارية في الاقليم والعراق من خلال امكانية تزويده الاسواق المحلية بالانتاج وخاصة الامكانية الكبيرة في الطاقة الانتاجية التي تقدر ب(٢) مليون طن في السنة كما ورد سابقا ، فان على حكومة الاقليم ان تكون طرفا او شريكا في هذا المشروع الضخم وبنسبة لا تقل عن ٥٥% في هذا المعمل لكي لا يتمكن الطرف الاخر من التصرف بهذا المعمل بشكل يضر بالمصلحة الوطنية مستقبلا او عدم امكانية تسريح الايدي العاملة المحلية من هذا المعمل واستبدالها بالاجنبية في الفترة التي يعاني الاقليم من البطالة ، وخاصة ان المعمل كان قائما اصلا من ثمانينات القرن الماضي كما ذكر سابقا .

٣- مشروع معمل اسمنت بازيان

يعتبر مشروع معمل اسمنت بازيان مشروعا مهما لا على صعيد اقليم كردستان فحسب بل على صعيد العراق لانه سيعمل على سد الحاجة الكبيرة للاسمنت الذي ينتج عن ازدياد الطلب المحلي مقابل العرض الذي لا يسد حاجات السوق ، وقد تم المباشرة بالمشروع في تموز ٢٠٠٥ ومن المؤمل الانتهاء في النصف الاول من ٢٠٠٨، (٨٠، ص١). وان الخط الانتاجي الاول في معمل بازيان لانتاج الاسمنت قد استكمل العمل فيه كليا وستصل الاسواق المحلية في ٢٠٠٨ حيث يعمل فيه قرابة ٢٢٠ منتسب ٨٠٠ منهم مصري بين عامل وفني ومهندس ، وان العمل جار حاليا لانشاء الخط الانتاجي الثاني والذي يستغرق انجازه نحو عامين تقريبا، وان كلفة المشروع الذي انجز بالشراكة مع شركة اورسكوم المصرية للصناعات والانشاء بلغت نصف مليار دولار امريكي وواقع ٦٥% لشركة اورسكوم و ٣٥% لاحدى الشركات المحلية ، وان الشركتين حصلتا على قروض مصرفية فاقت مائتي مليون دولار لتمويل المشروع الذي يضم ايضا محطة كبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة ٧٣ ميكاواط لتشغيل اجزاء المعمل ومفاصله، (٨١، ص٢) . كما بانها خطوة جيدة يجب التشجيع لمثل هذه الاستثمارات لتشمل كافة المجالات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها سواء كانتا استثمارا محلية او اجنبية مع دراسة كافة جوانب العقد بالشكل الذي يضمن عدم هدر الموارد الطبيعية وان لاتضر بسيادة ومصالح الاقليم والعراق .

٤- معمل المرمر في اربيل

يقع هذا المعمل في المنطقة الصناعية شمال مدينة اربيل، و تم تشغيل هذا المعمل في عام ١٩٧٦ بشكل تجريبي وبطاقة انتاجية (٦٠,٠٠٠)م^٢ في السنة وارتفع الانتاج في سنة ١٩٨٩ الى (٦٠,٨٨٨)م^٢ ولكن الطاقة الانتاجية انخفضت في عام ١٩٩٢ الى (١٤,٢٢٣)م^٢ ، وذلك بسبب تعرض المعمل الى خسائر كبيرة اثناء الانتفاضة في عام ١٩٩١ ، (٢ص٣٢٥) . وعدم توفر المواد الاحتياطية للمعمل نتيجة الحصار الجائر الذي فرض على الاقليم من قبل الحكومة المركزية والمجتمع الدولي الا انه في ظل الظروف الحالية فبامكان الاقليم اعادة صيانة هذا المعمل والمعامل الاخرى المشابهة التي بحاجة الى المواد الاحتياطية لأعادة تشايل هذه المعامل حسب المواصفات العالمية وادخال التقنية الحديثة في العملية الانتاجية والعمل على زيادة الطاقة الانتاجية وسد الطلبات المحلية من هذه المواد الضرورية في الصناعات الانشائية كخطوة اولى ومنافسة المنتجات المستوردة ثم زيادة الانتاج للتصدير الى الخارج الاقليم كخطوة ثانية .

ثالثا : الصناعات الغذائية والمشروبات والسكاير

تعتبر صناعة الاغذية والمنتجات الزراعية احدى الركائز الاقتصادية الاساسية للكثير من الدول بل انه لا تخلو اية بورصة من قائمة على تصنيع ونتاج الاغذية ، ويتضح للجميع ما يلعبه مجال الاغذية والزراعة ودوره البارز في المجال الاقتصادي للدول وكونه انه مجال هام لتنمية الدول والمجتمعات وتطور حياة المدنية مثل زيادة الدخل الفردي وتطور النظم التكنولوجية وازدهار الحياة والتوسع الحضري ، كما تزايد اثر ذلك على الاعمال التجارية الزراعية والصناعات الغذائية وزاد ذلك من تجار التجزئة واصحاب المصانع وتعدد قنوات التوريد المتخصصة سواء الجملة او التجزئة وتطورت بسبب ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكل هذا من اجل تامين انواع عديدة من الغذاء، (٨٢ص١) .

ويمتاز عالم الصناعات الغذائية بسعته وتعدد انماطه وتقنياته وتشابك عملياته المختلفة ولا يمكن تقديم تفضيلات دقيقة جامعة لمجمل نشاطاته لانها في تغير دائم ومستمر تبعا لتغير الحياة وتجدد حاجات الانسان يوما بعد اخر ، ادناه ابرز العمليات الداخلة في مجال هذه الصناعات فهي ، (٥١، ص ص ١-٣):

- ١-صناعة السكر من قصب السكر والبنجر السكري .
- ٢-صناعة الزيوت النباتية من بذور القطن /زهرة عباد الشمس /الذرة / فول الصويا /السمسم /الزيوت/ ويتم انتاج مساحيق ومواد الغسيل كالصابون من بعض هذه الزيوت بعد عمليات كيميائية متعددة.
- ٣-تجفيف الخضراوات والبقوليات مثل الفاصوليا /اللوبياء /الباميا/ البصل/ الثوم /ومختلف الحبوب والبقوليات.
- ٤-صناعة الدقيق والنشا من الحبوب كالحنطة /الشعير/الرز /الذرة /وكذلك من ثمار البطاطا.
- ٥-تجفيف الفواكه مثل المشمش/الخوخ .العرموط/العنجاص/التين.
- ٦-صناعة المنسوجات القطنية و الصوفية والجلدية بالاعتماد على منتوج القطن/ الكتان /الحرير /جلود الحيوانات واصوافها .
- ٧- صناعة اللحوم بالاعتماد على لحوم المواشي والاسماك والطيور البرية او الداجنة .
- ٨- صناعة الورق بالاعتماد على بعض الاشجار والنباتات كالقطن و القصب وغيرها.
- ٩-انتاج وتعليب الفواكه والخضر وكذلك المكسرات كاللوز والجوز والفسق والبنندق وغيرها (٥١، ص ص ١-٣).

وان اتساع رقعة هذه الصناعات مرتبطة الى حد ما بحجم السكان ومستواهم المعاشي ، وان معظم الصناعات الصغيرة تعود ملكيتها الى القطاع الخاص وهي كثيرة ومتعددة ومنتشرة في معظم مناطق الاقليم ، وهناك بعض الصناعات الكبيرة تعود ملكيتها للقطاع الحكومي مثل معمل السكر في السلیمانية ومعمل انتاج وتعليب معجون الطماطة في كويسنجق ومعمل تعليب الفواكه في دهوك ومعمل المياه المعدنية في باني خيلان ومشروع الاقمشة في وسيتم دراسة نماذج منها :

١- معمل السكر في السلیمانیة

تأسس المعمل في عام ١٩٧٢ بكلفة ١٧ مليون دينار (حينها) وبطاقة انتاجية تبلغ (٨٠) الف طن سنويا من السكر لتغطي حاجات الاقليم، ويتالف المعمل المذكور من قسمين هما قسم البنجر وقسم تصفية السكر اضافة الى اقسام ملحقة به لتقديم الخدمات والمواد المساعدة للانتاج كفرن انتاج النورة وقسم المراجل البخارية لتوليد الطاقة الكهربائية ، وتم تخصيص ٣ الاف دونم من الاراضي الزراعية لاقامة البنجر السكري عليها لانتاج هذه المادة ، كما تم انشاء قسم زراعي تابع للمعمل للاشراف على انتاج البنجر من قبل الشركة والقطاع الخاص حيث يقوم بتقديم الخدمات الفنية واعارة المعدات الزراعية اللازمة لهذا الغرض ، (٣، ص٢٨٢) .

الا ان انتاجية المعمل انخفضت الى (٤٦,٥) الف طن في عام ١٩٧٨ وذلك كونه يعتمد وجود هذا المعمل على الخامات الزراعية الموجودة في المحافظة كبنجر السكر في سهل شهرزور وكذلك على السكر الخام المستورد من الخارج ، حيث كان الانتاج قليلا جدا لايسد القدر الاعظم من الحاجات المحلية للاقليم ، وفي عام ١٩٨٤ توقف المعمل عن العمل ، وفي عام ١٩٨٧ اغلق نهائيا بسبب القصف الذي تعرض له أثناء الحرب العراقية الايرانية في ثمانينات القرن الماضي، (٢، ص٣٢٦) .

ان لهذه السلعة (السكر) اهمية اقتصادية كبيرة فبالاضافة الى طلب وحاجة الفرد اليومية فان هناك صناعات محلية كثيرة تعتمد على السكر بشكل رئيسي في صناعاتها كصناعات الحلويات والمرطبات والمشروبات الغازية وغيرها ، تؤدي حتما الى زيادة الطلب المحلي على هذه السلعة واستيراد كميات كبيرة من السكر من خارج حدود الاقليم ، مما يتقل كاهل ميزان المدفوعات الحكومي كنتيجة لزيادة الحجم الاستيراد في الميزان التجاري ، لذا يتوجب على حكومة الاقليم وضع خطط سريعة كفيلة بتخفيف الاعتماد على الاستيراد في ظل تزايد اسعارها ايضا والمباشرة في قيام صناعة السكر في الاقليم والتي توفر الكثير من رؤوس الاموال اضافة الى تشغيل نسبة من الايدي العاملة العاطلة في هذا المشروع وتنشيط القطاع الزراعي ايضا من خلال ضرورة زراعة (قصب السكر والبنجر) كمواد اولية لهذه الصناعة، لذلك فالعملية تحقق تنمية صناعية وزراعية في ان واحد .

٢- معمل انتاج وتعليب معجون الطماطة في كويسنجق

انشاء هذا المعمل في عام ١٩٩٦ لانتاج معجون الطماطة وبطاقة انتاجية ٦٠٠ طن معجون طماطة في السنة اعتمادا على محصول الطماطة الطي تنتج محليا، (٢،ص٣٢٩) . وان هذه الصناعة تساعد وتحفز النشاط الزراعي في زراعة الطماطة وزيادة انتاجها وتوفيرها في الاسواق المحلية بدلا من استيرادها ،اضافة الى تنشيط هذا المعمل من خلال الاعتماد على هذا المحصول كمادة خام لاستمرار هذه الصناعة ، وان العملية بمجملها تؤدي الى تشغيل المزارعين والفلاحين في الاقليم وتشغيل الايدي العاملة في معمل التعليب وتحسين دخل الفلاح والمزارع والعامل من خلال زيادة الدخل الفردي نتيجة هذه النشاطات اضافة الى توفير العملة الصعبة من جراء عدم استيرادها .

٣- معمل المياه المعدنية باني خيلان في السليمانية

تم انشاء هذا المعمل في عام ١٩٨٣ بخطي انتاج ، احدهما لانتاج البيبيسي كولا والآخر لانتاج المياه المعدنية،وقد قامت الحكومة المركزية في عام ١٩٨٨ بغلق المعمل ونقل معظم معداته الى بغداد ، وفي عام ١٩٨٩ تم اعادة تشغيل المعمل لانتاج المياه المعدنية فقط ،حيث بدأ العمل التجريبي في عام ١٩٩٠ وبطاقة انتاجية وصلت الى ٦٠,٠٠٠ قنينة في اليوم ، الا ان المعمل يواجه جملة من المشاكل التي تعرقل سير عملية الانتاج ومن اهمها ،(٢،ص٣٢٨) :

١- قلة المواد الخام المستخدمة في تعبئة قناني المياه المعدنية.

٢- عدم توفر المعدات الاحتياطية مما يتسبب عنه حدوث عطل في العمليات الانتاجية.

٣- البحث عن الاسواق لتصريف الانتاج .

٤- اعادة تشغيل الخط الانتاجي المتعلق بانتاج البيبيسي كولا.

وبذلك يظهر ان توفر المياه العذبة في منطقة باني خيلان وفي مناطق اخرى من الاقليم يعد من اهم مقومات تحديث وتطوير هذا الصناعة في الوقت الذي تعاني الكثير من الدول من قلة المياه العذبة ، لذلك فان الاهتمام يمثل هذه الصناعة والاستثمار في هذا المورد الطبيعي لانتاج وتعبئة المياه المعدنية وفق احداث الطرق الفنية العالمية ضرورية لامكانية المنافسة في الاسواق المحلية

والعالمية ويجاد الاسواق المناسبة لها داخل الاقليم والعراق وخارجـه وخاصة منطقة الخليج العربي ، والعمل على انتاج وتعبئة البيبسي كولا الذي نجد له حضورا كبيرا في الاسواق المحلية ، والمستوردة من الخارج، والتي يمكن من خلالها توفير رؤوس اموال يمكن استثمارها في مشاريع صناعية اخرى تساهم في تنمية القطاع الصناعي .

تقييم النشاط الصناعي في اقليم كردستان

من خلال الدراسة السابقة لأنماط الصناعة في اقليم كردستان والذي تضمن كل من الصناعات النفطية (البتروكيماوية) ، والصناعات الانشائية والصناعات الغذائية يمكن ابراز بعض الملاحظات وكالاتي:

في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية يلاحظ بالرغم من ان الاقليم غني بحقول النفط والغاز الطبيعي الا ان مصانع استخراج وتصفية النفط والغاز لا يتعدى مصفى واحد لانتاج وتكرير النفط والبنزين والمشتقات الاخرى وبطاقة انتاجية ضعيفة لاتسد حاجة مدينة واحدة من مدن الاقليم .اضافة الى ان هذه المصفى لم يصمم وفقا للمواصفات العالمية المتطورة لكي يتمكن من انتاج لمشتقات النفطية الاخرى الضرورية من المواد الكيماوية والتي تدخل كمواد خام في الصناعات البتروكيماوية والتي من شأنها تنمية القطاع الصناعي في الاقليم لذلك فان عملية تكرير النفط ذات اهمية صناعية واقتصادية كبيرة لتاثيرها الكبير في القيام بنشاطات صناعية متقدمة وخاصة في مجال الصناعات البتروكيماوية ،اضافة الى انها تؤدي الى رفع قيمة البترول مما هي عليه كبتترول خام.

لذلك فان هناك حاجة الى قيام وانشاء صناعات بتروكيماوية ،لأنها تعتبر من الصناعات الاساسية والحديثة والتي تساهم في تنوع الاقتصاد المحلي ، فان انشاء عدد من المصافي يؤدي الى توفير النفط والغاز والبنزين وعدم استيراده من خارج الاقليم بل والعمل لتصديره ، اضافة الى انها تؤدي الى تسهيل انشاء صناعات تحويلية وصناعات بتروكيماوية التي تعتمد على مشتقات النفط المتعددة وتساهم في بناء قاعدة صناعية تساهم في تعجيل معدلات النمو الصناعي والاقتصادي.

اما بالنسبة للصناعات الانشائية يلاحظ يرى بان هناك خطوات جيدة ملموسة في تطور هذه الصناعات كأنشاء معمل اسمنت بازيان عن طريق الاستثمارات الاجنبية والمحلية و ذو طاقات انتاجية كبيرة ، واعادة تشغيل المعامل الاخرى وبطاقات انتاجية عالية هي خطوات جيدة في هذا المجال ، ونأمل من حكومة الاقليم تشجيع معامل صناعة الحديد والصلب والطابوق و البلوك والشتاكر والرمل والحصى وغيرها من مواد البناء الداخلة في عمليات البناء خاصة وان الاقليم يشهد تطورا عمرانيا كبيرا وبحاجة الى زيادة الانتاج من هذه المواد نتيجة الطلب المتزايد عليها والتي ادت الى الاستيراد من الخارج لسد هذه الطلبات ، والتي تضر بالصناعات المحلية لعدم قدرتها على المنافسة ، فانه يتحتم العمل على وضع خطط لعمليات الاستيراد كفرض ضرائب عالية عليها او تحديد كميتها هذا في حالة امكانية زيادة الانتاج المحلي من هذه المواد والا فان نقص العرض في الاسواق المحلية تؤدي حتما الى ارتفاع اسعارها ، لذلك فالعملية بحاجة الى تخطيط ودراسة جيدة .

اما الصناعات الغذائية فباستثناء بعض الصناعات الغذائية التي يديرها القطاع الخاص يمكن القول ان الصناعات الغذائية تشهد تراجعاً واضحاً ولموساً، فقد توقفت الكثير من المعامل عن الانتاج وحتى تلك التي مازالت تنتج ، فهي تنتج بنسب متدنية لاتصل الى السقف الانتاجي التي كانت عليه قبل سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣ ، ويعود ذلك الى أسباب كثيرة منها،(٥١، ص ٣):

- ١- تقادم الاجهزة والمعدات المستخدمة في الصناعة .
- ٢- تعرض المصانع والمشاريع لعمليات السلب والنهب بعد سقوط النظام السابق وماصاحب
- هذه العمليات من حرق وتدمير وتعطيل للكثير من الأجهزة والمعدات الفنية.
- ٣- تراجع مستويات الانتاج الزراعي بشكل عام في العراق فلم تعد هناك محاصيل زراعية فائضة عن الحاجة يمكن استثمارها كمادة أولية لهذه الصناعات لاسيما بعد ان أخذ العراق والاقليم يعتمد على استيراد الكثير من الحاصلات الزراعية لسد حاجته المحلية.
- ٤- التحولات العديدة التي يشهدها الاقتصاد العراقي في مجمل هياكله وفعالياته لاسيما في غمرة تحوله من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق وسعيه لخصخصة القطاع العام.
- ٥- عدم وجود رؤية استراتيجية وخطط بعيدة المدى.
- ٦- اهدار الطاقات البشرية الواعدة التي خرجتها الجامعات والمعاهد في الاقليم

٧- خضوع الصناعات الغذائية في العراق لمنافسة خارجية شديدة لاسيما في مجال الاسعار اذ ان كلفة تصنيع اي مادة داخل العراق قد تكلف اضعاف سعر المادة المستوردة نفسها وكل ذلك بسبب نقشي التضخم وتدني القوة الشرائية للعملة العراقية.
بشكل عام تسعى الصناعات الغذائية لتحقيق مايلي،(٥١) :

- ١- الحفاظ على المنتجات الزراعية الفائضة عن الحاجة من التلف عبر حفظها بطرق علمية صحيحة كالتجفيف والتعليب والكبس والتغليف والتعبئة.
- ٢- استخلاص مواد ضرورية من المنتجات الزراعية كالسكر والنشا والكحول والخل والخميرة والعلف الحيواني والمنسوجات المختلفة وغيرها.
- ٣- ادارة النشاط الاقتصادي بنجاح من خلال بناء مصانع متخصصة يمكنها توفير العمل لكثير من الأيدي العاملة لرفع مستوى دخل الفرد.
- ٤- تحقيق الأكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية المختلفة.
- ٥- الحصول على موارد مالية لدعم الاقتصاد الوطني عن طريق تصدير المصنوعات الغذائية الى خارج البلاد .

وبشكل عام فانه يتواجد في اقليم كردستان ١٧٩٢ مصنعا منها ١٠٠٦ مشروعا كبيرا و ٢٦٠ مشروعا صغيرا والباقي مشاريع متوسطة ، وقد بلغت نسبة المشاريع الصناعية المقلدة ٨٠% من مجموع المشاريع الصناعية في الاقليم ، (٢٧) . ان معظم المعامل الحكومية تم تاجيرها الى القطاع الخاص او توقف عن العمل كونها تشكل عبئا ثقيلًا على ميزانية الحكومة ، وان القطاع الصناعي الخاص في كردستان يتسم بالتوجه نحو مشاريع انتاج مواد البناء مثل (البلوك والكاشي والشتاكر والكونكريت الجاهز والجص والمرمر)،(٤٠، ص٣) . واثبتت الدراسات والبحوث الاوروبية ان نوعية المرمر في اقليم كردستان هي من اجود الانواع وقد قدرت الايرادات المالية منها في حالة تصديرها بمبلغ ٧ مليار دولار في السنة ، (٣٨) . كذلك يتجه القطاع الصناعي نحو مشاريع الصناعات الغذائية وعدد قليل من مشاريع الصناعات البلاستيكية والمعدنية والخشبية والورقية والكيميائية الصغيرة ، ومع ذلك ان فرص العمل في المشاريع القائمة قليلة قياسا الى العدد الاجمالي للسكان القادرين على العمل في الاقليم ،(٤٠).

يظهر من خلال التوضيح السابق يتبين بان الاتجاه التنموي في القطاع الصناعي الخاص يتركز على مشاريع الصناعات الخفيفة والاستهلاكية التي تحقق للمستهلكين اقصى الارباح كل هذه المشاريع لا تلبي حاجة الطلب المحلي من السلع المهمة التي يتم استيرادها ، اذ ان القطاع التجاري الخاص في (الاقليم وهي ذات المردود الاكثر للقطاع الخاص وذلك عن طريق استيراد السلع والمنتجات الصناعية المختلفة) قد اغرقت الاسواق في الاقليم بمنتجات مستوردة النوعية وافضل من المنتجات المشابهة في الاقليم.بما ان القطاع التجاري ذات اكثر حيوية في الاقليم مقارنة مع القطاعات الاخرى ،فانه لاتسهم في تزويد السوق المحلي بفرص العمل .

و في الواقع يلاحظ بان المستثمرون المحليون الكبار في الاقليم يتجنبون الدخول في مجالات الصناعة ذات الانتاج الواسع لانها لاتحقق الربح السريع ، بل تتطلب جهد لتحقيق مردودات اقتصادية كبيرة كما انها تتطلب شروط اساسية تتمثل في معرفة مقومات نجاح المشاريع الصناعية الكبيرة وفي مقدمتها المعرفة العلمية -التكنولوجية الجديدة وتوافر الكوادر الفنية المحلية والمتخصصة، وضعف الامكانيات الادارية لاجل اعداد دراسات الجودة الفنية والاقتصادية، لتطوير المنتجات باستمرار حسب متطلبات التنافس في الاسواق المحلية والخارجية وغيرها من الشروط ،(٤٠،ص٢) . لذا من الضروري العمل بجدية لاجل تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم سواء كانت للقطاع الخاص او العام في المرحلة الراهنة للوصول لتوطين الصناعات المتقدمة في اقليم كوردستان وسد العديد من الفجوات الانتاجية وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة وذلك عن طريق تحديد الفرص الاستثمارية للقطاع الصناعي وتشجيعها من قبل هيئة الاستثمار كما جاء في المادة (الاولى) من قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ في البند الاول اولوية الاستثمار في القطاع الصناعي ، لكن الواقع بدا ان كل الاستثمارات التي بدأت بها ادارة حكومة الاقليم اغلبها مشروعات خدمية ،ماعدى مشروعات الاستخراجية في شمال الاقليم.

الفصل الثالث

معوقات ومقومات التنمية الصناعية في اقليم

كوردستان

الفصل الثالث

مقومات ومعوقات التنمية الصناعية في اقليم كردستان

في البدء يتناول هذا الفصل بعض المصطلحات والمفاهيم للتنمية و التنمية الشاملة و التنمية الاقتصادية و مفهوم استراتيجية التنمية و عملية التخطيط الاقتصادي ، وكما يلي:

مفهوم التنمية :

تعرف التنمية بأنها العملية المدروسة والموجهة التي يقوم بها المجتمع من اجل التطوير والتعديل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والانتقال بها من واقع متخلف إلى واقع متقدم وذلك بواسطة عدد من الأمور، منها(٣٣، ص٢٧) :

- ١- الاستفادة من موارد البلد المادية وثرواته وإمكانياته المتعددة.
- ٢- رفع قدرات القوى العاملة وتأهيلها للمستوى المطلوب لكي تساهم في رفع الدخل القومي.
- ٣- المساهمة في إيجاد عمل لكل فرد من أفراد المجتمع لتحسين المستوى المعيشي والصحي والثقافي والاجتماعي.

ويعرف البعض الاخر مفهوم التنمية بانه يعد من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال -في الستينيات من هذا القرن- في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم،(٣٠، ص٤).

وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي. وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت

الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث ، أو التصنيع. وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادهم بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية، (٣٠، ص ٣) .

ومع تطور مفهوم التنمية وارتباطه بالعديد من الحقول المعرفية فقد أصبح هنالك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية ، بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشتة وتحسين أوضاعه في المجتمع.

التنمية الاقتصادية :

ان التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن. وتشتمل التنمية الاقتصادية على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل، وتنظيم الانتاج بطريقة افضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتقديم المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضر في

المجتمع، وتحسن مستويات الصحة والتعلم وتوقعات الحياة، وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للراحة للاستجمام، (٣٣، ص ٨) .

التنمية الشاملة :

تعرف التنمية الشاملة بأنها ذلك التطور أو التغيير الهيكلي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لأفراده ، ويتركز هذا التعريف على عنصرين أساسيين، (٣٣، ص ٨) :

أولهما : ضرورة حدوث تغييرات بنيوية أو هيكلية للمجتمع وعدم اقتصار مفهوم التنمية على تغييرات سطحية . ثانيهما : أن هدف التنمية لا يقتصر على مجرد تحقيق زيادات في الدخل القومي أو الوطني وإنما يتعداه إلى توفير الحياة الكريمة للمجتمع . ويختلف هذا التعبير من مجتمع لآخر حسب طبيعة الموارد المتوفرة فيه، وحسب طبيعة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع . فالتنمية ليست تقليدا لما يجري في الدول الصناعية وليست مجرد خطط اقتصادية مصاغة بطريقة بارعة ولكنها عملية ادارية تتم بجهود جميع افراد المجتمع . وبالنظر لان الفرد وسيلة التنمية وغايتها فهي تهدف الى رفع مستوى الفرد المعيشي وتحقيق ذاته وتوفير حريته في الاختيار .

التنمية المستدامة

Sustainable Development

هي إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للدول والافراد والاجيال القادمة ، لتلبية إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها ، واختيار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي تتناسب مع الاهتمام البيئي الملائم، ومنع حدوث أضرار سلبية من شأنها ان تنعكس على البيئة العالمية. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الإجتماعي ، (٥٣، ص ٥) .

إستراتيجية التنمية :

يمكن تعريف إستراتيجية التنمية على أنها مجموعة من المعايير الموضوعية التي تحدد اتجاهات العمل والسياسات الناظمة له والتنظيمات والإجراءات التي ستعمل بها لبلوغ أهداف مرسومة في ضوء القيم والعادات التي يحددها المجتمع لنفسه وعلى ذلك فإنه على كل دولة أن تضع الإستراتيجية المناسبة لنظامها الاقتصادي والاجتماعي ولا تتبنى إستراتيجية معارة من دولة أخرى تختلف عنها ففي أهدافها واحتياجاتها ومواردها وقيمها الاقتصادية والاجتماعية ، وبما أن قيم المجتمع وأهدافه واحتياجاته وموارده تتطور وتتغير بمرور الزمن فإن الإستراتيجية التي تتقرر للتنمية يكون لها محور زمني لا بد من تحديده .وتكون إستراتيجية التنمية إما طويلة الأمد أو متوسطة الأمد ، حسب طبيعة الأهداف من جهة وحسب إمكانية تأمين الموارد اللازمة واستخدامها لبلوغ الأهداف المنشودة ، (٣٣ ، ص ٩) .

التخطيط الاقتصادي :

هو إعداد وتنفيذ برنامج اقتصادي واجتماعي متناسق معتمداً على شيء من المركزية في الأعداد واللامركزية في التنفيذ متضمناً تنبؤات للأهداف المرتقبة خلال فترة معينة هادفاً إلى تحقيق تنمية سريعة ومنظمة لجميع فروع النشاط الاقتصادي وجميع مناطق الدولة .
وبالتالي فان مقومات التخطيط الاقتصادي هي :

آ- التنسيق .

ب -مركزية الاعداد ولامركزية التنفيذ .

ج-التنبؤ .

د-شمول جميع فروع النشاط الاقتصادي .

هـ- شمول جميع مناطق الدولة .

ويعتبر التخطيط الاقتصادي أهم أنواع التخطيط ذلك لأن الاقتصاد هو القاعدة الأساسية التي تقوم عليها جميع أنواع أنشطة الدولة .

كما ويعرف التخطيط الاقتصادي بأنه هو أسلوب معين لتوزيع الموارد الاجتماعية بما يكفل استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها ألا وهي التنمية في كافة المجالات، (٣٣، ص ٨) .

تعريف المنشأة الصناعية

تعرف المنشأة الصناعية بأنها الوحدة الاقتصادية التي تنتج سلعة أو مجموعة من السلع والخدمات ويتم إدارتها بواسطة مالك واحد وإدارة واحدة وتقع ضمن منطقة جغرافية واحدة كما أنها قد تمتد أحيانا إلى مساحة جغرافية أكبر في حالة وجود فروع وتمارس نشاطا صناعيا في مجالات الصناعات الاستخراجية والتحويلية والكهرباء والمياه، (٢٦، ص ٧).

الصناعات الاستخراجية :

هي الصناعات التي تعتمد على مجهود الانسان والآلة تجاه فصل المادة الأولية اللازمة للصناعة من الطبيعة مثل استخراج المعادن الأساسية والملح الصخري والأحجار والرمال والبتروول والنفط الخام والغاز ... الخ، (٥٥، ص ١).

الصناعات التحويلية :

هي الصناعات التي يترتب عليها التحويل الميكانيكي أو الكيميائي للمواد العضوية وغير العضوية إلى منتجات سواء تم ذلك بواسطة المكائن أو يدويا وتشمل، (٢٦، ص ٨):

- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ .
- صناعات المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية والجلود.
- صناعة الخشب والموبيليا والأثاث.
- صناعة الورق والطباعة والنشر.
- صناعة مشتقات النفط المكررة.

- الصناعات الكيماوية ومشتقاتها الأساسية.
- الصناعات البلاستيكية.
- الصناعات غير المعدنية (الإنشائية) مثل (الإسمنت والكاشي والمرمر والطابوق و...إلخ).
- الصناعات المعدنية والآلات والمعدات
- صناعات أخرى .
- مشاكل ومعوقات التنمية الاقتصادية

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية وهي :

١- العوامل الديموجرافية :

يمثل العامل الديموجرافي أحد العوامل الأساسية التي تقف عائق فـي طريق خطط التنمية الشاملة للمجتمعات وبخاصة النامية ، إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة يلغي أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فلا يجني ثمار الجهود المبذولة ، ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل بمعدلات كبيرة تفوق كثيراً معدلات الزيادة السكانية . والتقدم الاقتصادي لا يعني زيادة في الانتاج فحسب بل يعني كذلك تحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل ، ذلك ان عدالة التوزيع شرط أساسي من الشروط الواجب توافرها،(٣٣ ، ص ص ٧٤-٨٠).

٢- العوامل الثقافية : وأهمها:

آ-التقاليد السائدة في المجتمع :

تتضح قوة التقاليد والتمسك بالقديم خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ، ويرتبط بالتقاليد السائدة الإتجاه نحو القدرية أي الإيمان بالقضاء والقدر.

ب- المعتقدات السائدة :

لها دور فعال في إعاقة برامج التنمية والأمثلة كثيرة في البلدان النامية ، ففي السودان قاوم افراد قبيلة البيجا استخدام الجرارات الميكانيكية فـي حرث الأراضي الزراعية وحاولوا اعتراض طريقها اعتقادا منهم بأنها تفسد الأرض الزراعية وتقلل من خصوبتها .

ت-القيم :

لا بد ان يضع المخطط نصب عينيه القيم الإجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع . فكثيرا ماتعوق القيم نجاح مشروعات وبرامج التنمية . ومثال ذلك اعتراض الهندوس على تربية الأبقار تربية إقتصادية لإستخدام لحومها وألبانها بشكل امثل .

٣-العوامل التكنولوجية :

إن التقدم التكنولوجي ركيزة أساسية للتنمية الشاملة ، غير أن كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول النامية وذلك لعدة أسباب أهمها عدم وجود الإدارة الإدارية الصالحة في الأجهزة الحكومية المختصة إضافة إلى أن قدرة رأس المال تعتبر عقبة في سبيل استيعاب الوسائل الفنية الحديثة . بالإضافة إلى نقص الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة .

٤ - العوامل المادية والفنية :

وترتبط العوامل المادية والفنية بظروف المجتمع ذات البيئة الطبيعية المناخية حيث أن الظروف المناخية والبيئة الطبيعية قد تكون عامل من العوامل المعيقة للتنمية ، كما وترتبط بالخدمات والعمليات التخطيطية والتنفيذية ، حيث أن نقص الخدمات في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والإسكان وغير ذلك من خدمات يمثل عاملاً من العوامل المعيقة للتنمية . من هـذا نرى ان تحقيق معدلات سريعة للتنمية يأتي عن طريق تلافي العوامل المعوقة للتنمية .

المشاكل التي تعرقل القطاع الصناعي في اقليم كردستان العراق

ان من اسباب ضئالة دور القطاع الصناعي في اقليم كردستان هي جملة العوامل الخارجية والداخلية ، وفيما يلي بيان اهم تلك العوامل :

اولا:العوامل الخارجية،(٣٨):

- ١- وجود سوق حرة غير مدروس لدى حكومة الاقليم .
- ٢-عدم وجود قوانين وتشريعات تقوم بحماية القطاع الخاص .
- ٣-ارتباط جميع الدول المجاورة بالسوق العالمية الراسمالية .
- ٤-ضعف المواصلات بين الدول .
- ٥-عدم الاستقرار في العراق .
- ٦- فتح الأسواق وإلغاء القوانين المقيدة للتجار ولحركة رؤس الاموال،(١٨).

ثانيا : العوامل الداخلية،(٣٨) :

- ١-الثروة البشرية ،نقص في المهارات و نقص استخدام الخبرة الاجنبية وصعوبة جلبهم الى الاقليم.
- ٢-حماية المنتجات الداخلية.
- ٣-وضع قانون حماية المنتج (القطاع الخاص) في الاقليم. لانه يعاني من مشاكل مزمنة منها:
 - ا/الراسمال في اقليم كردستان غير مودع في البنوك والمؤسسات المالية ان كانت موجودة.
 - ب/ نقص الخبرة في مجال الصناعة والبنوك والضمان والسياحة.
 - ج/ ان الاستراتيجية المتبعة في الاقليم تركز على اسلوب الاستدراج بدلا من التشجيع والمشاركة او الاحلال محل.
 - ٤-بالرغم من وجود اعداد كبيرة من الكوادر الهندسية الكوردية الا انها مبعثرة .

المشاكل والمعوقات التي تعرقل استثمار الثروات الطبيعية والصناعات الاستخراجية في اقليم كردستان، (٨٩، ص ص ١-٣) :

يعود انخفاض استثمار الثروات الطبيعية في كردستان الى عدد من المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الحكومي والقطاع الخاص التي تعمل او تتوى العمل في مجال استثمار خامات بعض الثروات الطبيعية.ومن أبرز تلك المشاكل والمعوقات هي :

1- مشاكل الطاقة والمياه ، يمثل ارتفاع تكاليف الطاقة وصعوبة الحصول على المياه عائقاً كبيراً أمام الصناعات الاستخراجية مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، كما يمثل عبئاً كبيراً على المستثمرين الذين يلجؤون الى شراء مولدات الطاقة لمشاريعهم الأمر الذي يؤدي الى انخفاض الحافز على الاستثمار في هذه الموارد . لذا من الضروري على حكومة الاقليم تكثيف جهودها من اجل تامين حاجة هذه المشاريع من وسائل الطاقة والمياه لاستمرار عملها.

2- مشاكل النقل والمواصلات : تقع أغلب مواقع خامات الثروات الطبيعية في المناطق الجبلية العالية وفي المنطقة الزاحفة (حسب المفهوم الجيولوجي لها) في كردستان، وتعاني تلك المناطق من مشاكل الطرق والنقل وخاصة في موسم الشتاء . تلجأ بعض الدول الى تبني فكرة انشاء خطوط سكك الحديد المحلية لغرض نقل خامات المواد الاولية من المناجم (المقالع) الى المعمل اذا كانت المسافة بين المعمل والمنجم (المقلع) لا يزيد عن عدة كيلومترات، عليه يمكن الاستفادة من هذه الفكرة مستقبلا في كردستان ، لضمان عدم زيادة تكاليف النقل وبالتالي زيادة تكاليف الانتاجية وانخفاض هامش الارباح المحتملة عند تصنيعها.

3- ندرة قطع غيار الآلات: في السوق المحلي والاعتماد على إستيرادها من الخارج وبأسعار مرتفعة تضاف الى نفقات الانتاج. تلجأ اغلب الدول الى منح القطاع الخاص او الشركات في استثمار بعض انواع الثروات الطبيعية وحينئذ تكون تلك الجهات مسؤولة عن توفير الآلات والتكنولوجيا الحديثة التي تستخدم في مجال استثمار الثروات الطبيعية .

4- غياب قانون المناجم والمقالع (قانون التعدين) في كردستان يقلل من تشجيع وتنظيم جهود (القطاع الحكومي والقطاع الخاص) من استثمار الموارد الطبيعية بالشكل المطلوب ووفق الاساليب العصرية الحديثة. هذا من مهام المجلس الوطني الكردستاني بالتعاون مع المؤسسات

والجمعيات المهمة في مجال التعدين مثل وزارة الموارد الطبيعية ووزارة الصناعة ووزارة الموارد المائية ، الجامعات والمعاهد، نقابة الجيولوجيين، نقابة المهندسين وغيرها من الجهات المعنية بالموضوع .

5- العامل الاقتصادي الذي ينظم ويضمن تحويل العملات الاجنية من والى كردستان عن طرق فتح البنوك على المستوى الاقليمي والدولي في كردستان. تقع هذه المسؤولية على وزارة المالية في المرحلة الحالية

6- ضعف الترويج الاعلامي لهذه الثروة احدى العوائق التي تواجه النهوض بالمشاريع الاستخراجية وغياب التعريف بمواصفات وجودة الخامات المحلية بدلاً من التركيز غير وسائل على استيراد المنتجات من الخارج التي تصنع من الخامات الاولية المشابهة لما هو موجود في كردستان. لذا من الضروري توجية وسائل الأعلام وخاصة المرئية (الفضائيات في كردستان) الى هذا الجانب الحيوي الذي سيكون له دور بارز في تطوير وتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كردستان. لا زال البعض يتصورون بأن امكانية العيش محصورة فقط في المدن بسبب تواجد فرض العمل فيها بحكم الواقع الحالي ، ولكن هذا الوضع والتصور سوف يتغير متى ما أهتمت حكومة اقليم كردستان بمناطق تواجد خامات الثروات الطبيعية عن طريق وضع برامج اقتصادية مبنية على قاعدة استثمار الثروات الطبيعية وتحويل مواقع تواجد تلك الثروات الى مواقع العمل والعيش من خلال أنشاء المعامل والمصانع وفتح مراكز البحوث والدراسات فيها وتوفير كافة السبل الضرورية للحياة ، سيؤدي ذلك حتماً الى إنقلاب نوعي في حياة سكان تلك المناطق وسيخفف النقل السكاني على المدن الكبيرة التي تزداد مشاكلها الادارية يوماً بعد الآخر

مقومات وامكانيات تنمية القطاع الصناعي

ومن الواضح ان اقليم كردستان يمتلك موارد طبيعية كثيرة حيث من الممكن استغلالها في النشاطات الصناعية فــــي الأقليم ووفرة الموارد لوحدها لاتلبي مقتضيات التطور والتنمية الصناعية انما هي عناصر مساعدة للتوطن الصناعي الذي ممكن ان يسير جنبا الى جنب مع تطور النشاط الصناعي، فالتوطن الصناعي والتطور الصناعي يعملان معا على بناء قاعدة صناعية رصينة تساعد الاقليم لمحاولات بناء التكامل الاقتصادي،(٢، ص٣٣٠) .

ومن اهم مقومات وامكانيات تنمية القطاع الصناعي لترسيخ عملية التصنيع هي(٧، ص١٦٧):

١-الموارد الطبيعية :

اتى الباحث على ذكرها ضمن الموارد الاقتصادية الداعمة لتوطين الصناعة في الفصل الاول وتبين بان اقليم كردستان يزخر بالعديد من الموارد الطبيعية الا انها لم تستثمر بالشكل الامثل .

٢-الموارد البشرية :

اتى الباحث على ذكرها ضمن الموارد الاقتصادية الداعمة لتوطين الصناعة في الفصل الاول وتبين بان الاقليم يتمتع بوفرة الموارد البشرية من سكان وايدي عاملة ماهرة الا انها مبعثرة وبحاجة الى التاهيل والتطوير بما يتلائم وحاجة كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية في الاقليم.

٣-الموارد المالية :

اتى الباحث على ذكرها ضمن الموارد الاقتصادية الداعمة لتوطين الصناعة في الفصل الاول وتبين بان هناك نقص في التخصيصات المالية الحكومية وهي بحاجة الى زيادة هذه التخصيصات وتشجيع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار فيه ، الامر الذي يتطلب توفير المناخ الملائم لذلك .

٤- الهياكل الارتكازية

تتوقف فرص نجاح التصنيع على مدى توفر البنى التحتية للاقتصاد القومي وفي مقدمتها توفير الخدمات الاساسية للسكان المتمثلة بايصال المياه الصالحة للشرب و الكهرباء و الخدمات الصحية والتعليمية الى جميع المناطق الحضرية والريفية، وكذلك بناء شبكة الطرق وخطوط سكك الحديد لربط المناطق الريفية بمراكز اكدن ، باعتبارها من اهم مستلزمات التنمية الزراعية اللازمة لتدعيم برامج التصنيع .كذلك لابد من اقامة نظام للاتصالات الحديثة وانشاء الموانىء والمطارات،وتوفير الخدمات المصرفية المتقدمة على نطاق واسع وانشاء الاسواق المالية ، (٢٣، ص ٢١٣) .ونظرا لنقص وضعف هذه الخدمات الضرورية في اقليم كردستان فانه يتحتم على الحكومة تكثيف الجهود واعطاء الاولوية للاستثمارات في البنى التحتية بما يضمن امكانية الاعتماد عليها في عملية التنمية .

٥- السوق

السوق هو المكان الذي يتم فيه تبادل السلع (على اعتبار ان النقود هي سلعة) ، بغض النظر عن كون هذا المكان محدد جغرافيا (في مبنى مجمع تجاري مثلا) ام لا (التسوق عبر الإنترنت ، حيث يكون البائع والمشتري في بقعتين جغرافيتين مختلفتين). ومن حيث الوجة والمفهوم الإقتصادي يعني السوق ، أية مجموعات من الناس تربطهم علاقة بسلعة معينة واي مكان تتسم فيه مبادلة على نطاق تجاري. ووفق هذا المفهوم ليس بالضرورة أن يشير السوق إلى مكان معين بل إلى سلعة أو سلع معينة، أو إلى بائعين ومشتريين يتنافسون فيما بينهم ويجرون المعاملات التجارية بحرية فيما بينهم ، (٨٨ ، ص ١) .

ويعد السوق احد العوامل الرئيسية لقيام ونمو والصناعة وتحديد مواقعها ، وبصورة خاصة بالنسبة لتلك الصناعات التي تشكل كلفة نقل منتجاتها الى الاسواق نسبة عالية من اجمالي التكاليف ،اذ كلما ازداد حجم السوق ازدادت قدرته على جذب الصناعات وازدهارها وتنوعها .ويتحدد حجم السوق بحجم السكان ومستوى وطريقة توزيع دخولهم ،(٧، ص ١٧٧) .

ان العمل لنجاح التصنيع بصورة عامة وبشكل خاص في الاقليم يتطلب توفر عوامل عديدة و حيث نسبة كبيرة منها متوفرة فيها ومن هذه العوامل :

١/ توفر المواد الخام و الموارد الطبيعية و البشرية (٢٣، ص ص٢١٢-٢١٤):

توفير المواد الخام:

تعتمد جميع الصناعات على مدى توفر المواد الخام و الموارد الطبيعية المحلية و تكاليف نقل هذه المواد مواقع العمل. فمثلا تشجيع وجود الغابات الكثيفة و التي تغطي مساحات شاسعة الى اقامة صناعة الاثاث المنزلية و صناعة الورق.

توفر الموارد الطبيعيه:

ان توفر البترول تعتبر المادة الاساسية لاقامة الصناعة البتروكيميائية ، وكذلك وفرة الموارد المائية والاراضى الصالحة للزراعة و الظرف المناخية الملائمة لانتاج بعض المحاصيل الزراعية اللازمة للانتاج الصناعي ، فانتاج القطن يعتبر المادة الاساسية لصناعة الالبسة القطنية .

الموارد البشرية :

يعتمد نجاح التصنيع على مدى توفر الايدي العاملة الماهرة و الكفاءات العلمية فى مختلف التخصصات و التى يمكن من خلالها استيعاب المعرفة العلمية و من ثم تحقيق اهداف التصنيع.

٢/ توفر البنى التحتية للاقتصاد القومى:

١/ تتوقف فرص نجاح التصنيع على مدى توفر البنى التحتية للاقتصاد القومى و فى مقدمتها توفير الخدمات الاساسية للسكان المتمثلة بايصال المياه الصالحة للشرب والكهرباء والخدمات الصحية و التعليمية الى جميع المناطق الحضرية والريفية .

٢/بناء شبكة الطرق و خطوط سكك الحديد لربط المناطق الريفية بمراكز المدن باعتبارها من اهم مستلزمات التنمية الزراعية اللازمة لتدعيم برامج التصنيع.

٣/اقامة نظام للاتصالات الحديثة وانشاء الموانئ والمطارات وانشاء المعاهد الفنية لتوفير الايدى العاملة الماهرة وتاسيس الجامعات ومراكز البحث العلمى وتامين الخدمات.

٤/اقامة نظام كفوء للادارة المدنية و توفير نظام الخدمات المصرفية المتقدمة على نطاق واسع وانشاء الاسواق المالية وتشجيع تاسيس المكاتب الاستشارية المحلية لاعداد دراسات الجدوى الفنية و الاقتصادية للمشروعات الصناعية .

٣/السياسات الاقتصادية الحكومية المناسبة

ان من اهم مستلزمات نجاح استراتيجية التصنيع هو وجود التصور البعيد المدى والارادة السياسية الواعية والرغبة الجادة فى تنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة ووضع الخطط الاقتصادية اللازمة لتحقيق الاهداف المرغوبة وترجمة هذه الخطط الى سياسات اقتصادية من شأنها خلق البيئة الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى الصناعة واتخاذ جميع الاجراءات الازمة لحماية وتطور الصناعة المحلية و لضمان عدم منافسة القطاع العام لمشروعات القطاع الخاص والابتعاد عن اسلوب التصنيع المظهري و استيراد المشروعات الجاهزة .

٤/الاستقرار السياسى و التآلف الاجتماعى

ان البلدان التى تنعم بالاستقرار السياسى والتآلف الاجتماعى فى ظل دولة المؤسسات الشرعية اكثر تاهيلا فى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان الاخرى التى تعتبر مسرحاً للانقلابات العسكرية و الحكم الفردى و الصراعات العرقية التى من شأنها خلق بيئة غير ملائمة للاستثمار بصورة عامة و الاستثمار الصناعى بشكل خاص.

الفصل الرابع

استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية في اقليم

كوردستان

الفصل الرابع

استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية في اقليم كردستان

يتم تطرق في هذا الفصل الى استراتيجيات التنمية الصناعية واهم السياسات التي يمكن اتخاذها لبناء الاساس للتطور الصناعي مع بيان دور واهمية كل من بنوك التنمية الصناعية و البحث العلمي والتطور التقني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تجارب دول اخرى كخطوات لترسيخ التوطن الصناعي في الاقليم .

استراتيجية التصنيع

هناك ثلاث مسارات تركز عليها استراتيجية التصنيع وهي (٢٣، ص٢١٤) :

١- سياسة احلال الواردات.

٢- سياسة تنمية الصادرات.

٣- سياسة تحديد اسعار الصرف.

ان اتباع اية سياسة من هذه السياسات الثلاثة لا تخلو من المساوات والضرر الذي يلحق بهذه البلدان التي تتبعها وان التجربة العملية لكل من هذه السياسات الثلاثة لاستراتيجية التصنيع كانت مخيبة للامال في كثير من البلدان النامية .

حيث ان نجاحها في بعض البلدان لايعني بالضرورة نجاحها في بلدان اخرى لان لكل بلد حالة وظروف خاصة بها لذلك فان نجاحها يعتمد على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المناسبة لذلك.

١- سياسة احلال الواردات Import Substitution

تعني استراتيجية احلال الواردات ان ننتج محليا ما كنا نستورده من قبل او ننتج محليا ما كان يمكن ان نقوم باستيراده لو لم يتم هذا الانتاج ، وقد طبقت هذه الاستراتيجية سابقا خلال

القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في معظم الدول الصناعية المتقدمة حاليا ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا وروسيا واليابان ، فضلا عن تطبيقها في دول امريكا اللاتينية، (٧،ص٣٢).

ان انخفاض عوائد التصدير للبلدان النامية التي سببت عجز في ميزان المدفوعات خلال عقدي الخمسينات والستينات ، ادت الى التوجه نحو تبني سياسة احلال الواردات بهدف تحقيق التنمية الصناعية لهذه البلدان ،وذلك من خلال احداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق الفقرة النوعية للاقتصاد القومي .هـذا وتمر استراتيجية التصنيع التي تركز على احلال الواردات بثلاث مراحل وهي ،(٢٣، ص٢١٤) :

المرحلة الاولى:

وتبدأ بتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي .فبالإضافة الى أهمية الاستقرار السياسي ،باعتباره من اهم شروط هذه البيئة، لا بد من تبني سياسة اقتصادية ثابتة لدعم القطاع الخاص من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية وتقديم المشورة الفنية للصناعيين، وخاصة دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المقترح اقامتها من قبل القطاع الخاص لضمان نجاح الاستثمارات الخاصة وتوجيهها نحو المسارات المطلوبة . هذا بالإضافة الى أهمية حماية الصناعة الناشئة ، من خلال فرض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الاجنبية المنافسة للانتاج المحلي، أو اتباع نظام الحصص لتحديد الكميات المسموح باستيرادها، وذلك لتمكين الصناعة الناشئة من تسويق منتجاتها في السوق المحلية .

وتتميز هذه المرحلة بالتركيز على اقامة الصناعات الاستهلاكية على أساس انتقائي ،واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لضمان نجاحها وتطورها. وتتسم هذه الصناعات باستعمال مستويات منخفضة من التقنية والاعتماد بنسبة كبيرة على الايدي العاملة والمواد الخام المتوفرة محليا ، كصناعة الغزل والنسيج ، الالبسة ،الصناعات الجلدية ،صناعة الاثاث المنزلي وغيرها .

المرحلة الثانية :

وتبدأ هذه المرحلة بعد تحقيق اهداف المرحلة الاولى ، وذلك بتوسيع حاجة السوق المحلية من السلع الاستهلاكية المباشرة ، وكذلك اقامة الصناعات الانشائية والبلاستيكية والبدء بانتاج السلع الاستهلاكية المعمرة ، كالأدوات الكهربائية المنزلية مثل الافران والثلاجات واجهزة التلفاز وتكييف الهواء وغيرها. وذلك من خلال مشروعات مشتركة مع الشركات الاجنبية الراغبة في دعم برامج التصنيع المحلي وانشاء معامل للصيانة ومراكز لتدريب العمال.

المرحلة الثالثة:

وتعكس بداية النقلة النوعية لتطور القدرات التقنية المحلية في مجال التصميم و انتاج الآلات والسلع الوسيطة وقطع الغيار للمكائن والمعدات ، أي بعبارة اخرى تمثل هذه المرحلة استكمال تكوين القاعدة الهندسية المتمثلة باقامة صناعات الحديد والصلب والصناعات الانتاجية مثل الآلات والمعدات الزراعية والصناعية وكذلك وسائل النقل مثل الشاحنات والسيارات وغيرها . أي بعبارة اخرى ، دخول الاقتصاد القومي الى نادي البلدان المصنعة حديثا. ويتوقف نجاح برامج استراتيجية التصنيع في هذه المرحلة الى حد كبير على مدى امكانية الصناعات المحلية من استغلال طاقاتها والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير لتخفيض تكاليف الانتاج .

٢/سياسة تنمية الصادرات

يقصد باستراتيجية احلال الصادرات الحديثة أو غير التقليدية كالسلع المصنوعة من المواد الاولية أي تصنيع المواد الاولية قبل تصديرها ، واحلال السلع شبه المصنعة والسلع المصنعة محل الصادرات التقليدية من المواد الاولية ومن الملاحظ ان الدعوة لانتهاج هذه الاستراتيجية قد نبعث من استقرار الوقائع الجديدة والعلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة واهمها، (٧، ص ٣٨) :

١- الحاجات الاستيرادية المتزايدة للدول النامية سواء اكان من السلع الراسمالية والوسيطه ام من المنتجات الغذائية نتيجة اتباعها لاستراتيجية احلال الواردات ، وما رافقها من اهمال القطاع الزراعي.

٢- انخفاض مستوى جودة المنتجات الاستهلاكية المصنعة في البلدان النامية نظرا لارتفاع واستمرار جدار الحماية بحجة الصناعات الناشئة ، في الوقت نفسه الذي شهد بدء نقل بعض الصناعات من الدول المتقدمة الى الدول النامية وبطاقة انتاجية تفوق عن حاجة الاسواق المحلية لها.

٣/ سياسة تحديد اسعار الصرف.

هناك ثلاث خيارات امام البنوك المركزية في البلدان النامية لدعم اسعار الصرف الرسمية للعملات المحلية مقابل العملات الاجنبية .الخيار الاول، هو محاولة تلبية الطلب المتزايد على العملات الاجنبية من خلال الاحتياطي المتوفر من هذه العملات ، الخيار الثاني هو الحد من الطلب المتزايد على العملات الاجنبية وذلك باتباع سياسات تجارية واتخاذ اجراءات ضريبية بهدف تقليل الطلب على الواردات (مثل فرض الرسوم الجمركية ، اتباع نظام الحصص واجازات الاستيراد)، الخيار الثالث هو التدخل في سوق الصرف الاجنبي وذلك بتقنين الاحتياطي من العملات الاجنبية لتمويل واردات معينة تحظى بالاولوية ،(٢٣،ص٢٣٢) .

اثار التصنيع على المجتمع

يؤدي التصنيع الى حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة فـي المجتمع ،(٢٣، ص٢٠٩) :

١- **التاثير الاقتصادي** : ان انشاء المصانع يؤدي الى زيادة الطلب على العمال و من ثم تشجيع الهجرة من الريف الى المدينة بحثا عن فرص العمل في القطاعين الصناعي و الخدمي .

٢- **التاثير السياسي** : تؤدي زيادة تجمعات العمال في المصانع الكبيرة الى تكوين النقابات للدفاع عن مصالحهم اي ظهور قوة تساومية ليس فقط لتمثيل العمال امام ارباب العمل ، بل كذلك لوسيلة للضغط السياسي على الحكومة لتغيير مسارات السياسة الاقتصادية بما يخدم مصالح نقابات العمال .

٣- التأثير الاجتماعي : يؤدي التصنيع اللى ظهور الاحياء الحضرية و زيادة الطلب على الخدمات الاساسية في المدن الكبيرة وزيادة دور المرأة في النشاط الاقتصادي وتحسين مركزها الاجتماعي.

استراتيجية التنمية الاقتصادية في اقليم كردستان

ان التحديات التي تواجه اقليم كردستان والعراق عموماً في ضوء استراتيجية التنمية في الإقليم، يمكن الإشارة إلى عدد من هذه التحديات المتزامنة التي تستوجب المعالجة من جانب حكومة إقليم كردستان وعلى امتداد السنوات القادمة وهي،(٥٧ ، ص٦):

١.التحديات السياسية

٢- التحديات الاقتصادية

٣- التحديات الاجتماعية.

٤- التحديات العلمية والتقنية

٥-التحديات التربوية والثقافية

بالرغم من تعدد التحديات ودورها الكبير في تطوير عملية التنمية الاقتصادية الا انه سيتم النظر هنا الى التحديات الاقتصادية فقط .

التحديات الاقتصادية

وتتمثل في :-

-التخلف الاقتصادي الذي يتجلى في بنية الدخل القومي وغياب التصنيع عموماً والحديث خصوصاً وضعف وبدائية الإنتاج الزراعي وتخلف البنية التحتية واعتمادها على موارد النفط المالية فالاقتصاد الكوردستاني يعتبر اقتصاداً ريعياً واستهلاكياً غير منتج في آن. وهو لا يختلف عن واقع الاقتصاد العراقي من حيث البنية والاعتماد على النفط الخام في القسم الأعظم من تكوين الدخل القومي.

- اقتصاد كوردستان يعتمد على موارد حكومة الإقليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع ضعف كبير في المبادرة الشخصية والقطاع الخاص والاستثمارات المحلية في عملية التنمية. وبالتالي فالتحدي يبرز في السبيل الذي سينتهج من أجل الانتقال من اقتصاد حكومي مركزي إلى اقتصاد ليبرالي منفتح يعتمد على القطاع الخاص والمبادرة الشخصية والدعم الحكومي والمجتمعي لهما.

- البطالة المكشوفة والبطالة المقنعة المنقشية في الإقليم وعواقبها على العملية الاقتصادية وعلى ذهنية المواطن وسلوكه الاقتصادي.

- شحة الموارد الطبيعية وضعف البنية الاقتصادية وقدرتها في توفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي والاقتصادي في الطرف المعقد الذي يواجه كوردستان العراق بحكم موقعها الحرج وسط دول وقوى مناهضة في المنطقة.

- غياب سياسة واضحة وصريحة للاستثمار العقلاني للموارد الاقتصادية الأخرى المتوفرة في البلاد ولاسيما الموارد المائية والسياحة والمواد الخام الأخرى.

- الهدر الواضح في استخدام الكفاءات والطاقات البشرية المحلية والمهاجرة.

- ومع أهمية التنفيذ اللامركزي للمشاريع الاقتصادية في محافظات الإقليم ، فإن هناك ضرورة كبيرة في التنسيق والتكامل الاقتصادي على مستوى الإقليم وفي ما بين المحافظات الكوردستانية على مدى السنوات القادمة لضمان العقلانية وحسن استخدام الموارد الاقتصادية.

- مكافحة الفساد المالي والإداري المتفشي في كردستان العراق ووضع آليات قادرة على الحد منه إلى أبعد الحدود الممكنة.

- رفع مستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان وتنمية قدرات الفئات الوسطية في المجتمع وفي مختلف القطاعات الاقتصادية وتحسين معدل حصة الفرد الواحد السنوية من الدخل الوطني مع السعي للحد ومعالجة ظاهرة الفقر والفجوة المتسعة في مستويات الدخل السنوي للأفراد والعوائل.

- تطوير منظم وواسع وحر للتجارة الداخلية والخارجية لتساهم في عملية التنمية في الإقليم.

- العمل باستمرار على ربط عملية التنمية بحماية البيئة التي تعرضت للتخريب والتلوث طوال عقود الاستبداد وتبني سياسة التنمية المستدامة التي تراعي ديمومة وتجدد الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية. ويفترض أن لا تنسى حقيقة أن كلفة مكافحة التلوث أعلى بكثير من كلفة حماية البيئة من التلوث.

عند دراسة لاستراتيجية التنمية الصناعية في إقليم كردستان العراق تبين بان اهم الخطوات الاولية عند بدء بعملية التنمية هي ،(٣١ ، ص٣) :

- توضيح المفهوم الاستراتيجي لتخطيط التنمية لدى ادارة الاقليم .
- استبيان اهم الملامح الاستراتيجية التنموية في الاقليم.
- وضع دراسة جدوى لفرضية التي يقوم عليها نموذج التنمية في الاقليم.
- تهيئة جميع الظروف الملائمة لكي تتفاعل الموارد البشرية مع الموارد الاقتصادية لدفع المسيرة التنموية.

فالنظام السياسي السابق ترك في العراق عامة وفي الاقليم خاصة جوانب سلبية عديدة المتمثلة بالخلل الهائل في البنية التحتية وفي الخدمات الاجتماعية وفي الزراعة والصناعة وضعف استغلال الموارد الطبيعية. ومعالجة هذا الخلل ضرورية لوضع الإقليم في المسار الصحيح نحو التنمية المطلوبة ، في جميع القطاعات الاقتصادية .على سبيل المثال هناك حاجة

ماسة إلى تنمية القطاع الزراعي بكامله ، ومعالجة الآثار السلبية التي أنهكت هذا القطاع الحيوي وحاجة ماسة بصورة خاصة إلى إدخال أساليب الإنتاج والخدمات الزراعية المتطورة والى إعادة تشجير مناطق شاسعة وإعادة المهجرين وتعمير المزارع والقرى وبناء الصناعات الزراعية التي لمنتجاتها أسواق رائجة في الإقليم وفي العراق عامة . اما القطاع الصناعي فليس له وجود فعلي في كورستان حيث ويتركز مجمل الأنتاج الصناعي في مواد البناء وتعاني الصناعات الموجودة من الترهل وتقدم التكنولوجيا . فهذا القطاع بحاجة إلى استثمارات ضخمة لتحديثه وتوسيع القاعدة الإنتاجية فيه .

وتكمن ملامح استراتيجية التنمية الاقتصادية في دور واهمية القطاعات الاقتصادية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية كالتالي :

اولا : الزراعة والتنمية في اقليم كردستان

تقوم الزراعة في تشجيع التنمية من خلال الآليتين التاليتين،(٣٣، ص١٢) :

- تلعب الزراعة كقطاع محرك للتنمية دوراً ثلاثي الجوانب (كقطاع إنتاجي وقطاع تمويلي وقطاع لتأمين القطاع الأجنبي) .
- إن أرباح تحسين الإنتاجية الزراعية تؤدي إلى تنمية الصناعة ، وإلى انخفاض أسعار المواد الغذائية . وبذلك يتحرر قسم من القوى الشرائية ويتحول طلباً على الإنتاج الصناعي ، وإن زيادة الإنتاجية الزراعية تعود أساساً إلى استخدام الآلات الحديثة الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الإنتاج الصناعي .

ويستمد هذا القطاع أهميته من خلال مايلي ،(٣٣، ص١٢) :

- ١- مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
- ٢- دور الزراعة في تأمين فرص عمل للسكان
- ٣- دور الزراعة في تنمية الصناعة

تتمثل هذه المهمة في تقديم المواد الخام الأولية اللازمة لقطاع الصناعة من جهة ، وحاجز القطاع الزراعي إلى العديد من منتجات القطاع الصناعي كالأسمدة ومستلزمات الإنتاج الزراعي الأخرى من جهة ثانية ولم يساهم القطاع الزراعي في الاقليم الا بنسبة ضئيلة في تنمية القطاع الصناعي وتطويره ،

٤- دور الزراعة في تنمية الصادرات

٥- مساهمة الزراعة في تلبية الحاجات الغذائية المتزايدة للسكان

ما يزال موضوع الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تشغل مختلف البلدان والباحثين نظراً لأهمية هذا الموضوع وحساسيته ، فالغذاء للإنسان ضروري مثل الهواء . وبالنسبة لأي شعب متى توفرت له من الغذاء بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة أصبحت الحياة ميسورة واستقرت الأمور واتجه الشعب إلى التشييد والتنمية وبناء الحضارة . هذا وقد خططت الحكومة في إقامة مشروعات هامة في قطاع الزراعة وذلك عن طريق بناء السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وأقنية الري واستصلاح الأراضي كخطوة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الزراعية الاستراتيجية التي تحتل أهمية كبيرة مثل القمح والقطن وغيرها من المحاصيل التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي في كردستان مستقبلاً .

ثانياً : الصناعة والتنمية في اقليم كردستان

الأهمية الإستراتيجية للصناعة :

ان اعداد مثل هذه الاستراتيجية ليس بالامر السهل لانها تعتمد على امور عديدة منا في المرتبة الاولى صعوبة اختيار نمط تصنيع ملائم وتوفر المتخصصين وفي هذه المرحلة من المهم استفادة من التجارب الناجحة للتنمية الاقتصادية والصناعية لعدد من الدول النامية التي استطاعت تطوير اقتصادها بسرعة وكفاءة وفي مقدمتها تجارب النمور الاسيوية الناجحة في جنوب شرق اسيا كذلك تجربة كل من ماليزيا وسنغافورة والصين التي ناتي في ذكرها لاحقاً .

يحتل قطاع الصناعة في عصرنا المرتبة الأولى من بين القطاعات الاقتصادية في بلدان العالم وذلك لإن الصناعة مسؤولة عن تزويد فروع الاقتصاد بالتكنيك الحديث . فمنها يحصل القطاع الزراعي على معداته الضخمة من جرارات وحاصدات وأسمدة وطاقة كهربائية ومحروقات ، كما ويحصل قطاع النقل على قضبان السكك الحديدية والقطارات والسفن والطائرات والسيارات وغيرها من المعدات التي تستخدم في هذا القطاع ، كما ويحصل قطاع البناء والإعمار على كافة المعدات من رافعات وحفارات وغيرها، (٣٣، ص ٢١).

وتكمن اهم شروط نجاح اي استراتيجية للتنمية والتصنيع على رأي بعض الباحثين في النقاط التالية، (٤٠، ص ١):

- ١- مراعات التناسب في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة .
- ٢- ان لا تكون تنمية قطاع على حساب قطاع اخر وتجنب الحاق الضرر باي قطاع من القطاعات الاقتصادية في الاقليم على سبيل المثال تجربة العراق في التنمية في السبعينيات من القرن الماضي ،نرى بان تنمية القطاع الصناعي قد تمت على حساب القطاعات الاخرى وبخاصة القطاع الزراعي.
- ٣- ان عملية الاقتصادية تحتاج الى بنى ارتكازية اساسية وخدمات عامة متطورة من طرق حديثة وشبكات كهرباء ومياه واتصالات واضفاء وخدمات مشتركة من مخازن ومختبرات فحص نوعي .
- ٤- تأمين احتياجات هذا القطاع الى القوى البشرية المدربة ومعاهد للبحث العلمي
- ٥- مراعاة تنمية مكانية وجغرافية متوازنة وتشجيع الاستثمار في مناطق اقل نموا في كوردستان.

ويلعب التصنيع دورا متميزا في عملية التنمية الاقتصادية لكونه اساس النهوض والتقدم الذي يتطلع اليه البلد لذلك يمكن تلخيص دور التصنيع في التنمية الاقتصادية بما يلي ، (٧، ص ١٠-١٥):

- ١ . الاستخدام الامثل للموارد المحلية: اذ يقود التصنيع الى استخدام الموارد الطبيعية استخداما افضل بكثير مما لو تم تصديرها بشكلها الاولي، ذلك لأن تصنيع هذه الموارد محليا تخلق قيمة مضافة اكبر فضلا عن الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه العملية في

٢. تنشيط قطاعات كثيرة في الاقتصاد، اذ من المعلوم ان اسعار المنتجات والسلع المصنعة في الاسواق العالمية اعلى بكثير من اسعار المواد الاولية والخامات المحلية.
٣. تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات: اذ ان المواد الأولية والخامات قد يؤدي الى ايجاد اسواق خارجية جديدة وقد يغني كلياً او جزئياً عن استيراد مواد مماثلة مما يخلف اثار ايجابية على تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وشروط التبادل الدولي ويؤدي الى استمرار وزيادة النقد الاجنبي والدخل القومي عن طريق تنويع الصادرات.
٤. تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي: لقد اكدت تجارب التصنيع في الدول المتقدمة العلاقة الوثيقة بين معدلات انجاز التنمية الصناعية ولاسيما الصناعة التحويلية من جهة ومعدلات نمو الناتج القومي الاجمالي من جهة اخرى، وقد تعمق ذلك من خلال تجارب التصنيع في الدول النامية ذاتها مع بداية عقد الخمسينيات اذ ان التغيرات في اقتصاديات هذه الدول جاءت مصاحبة للزيادة في متوسط دخل الفرد وارتفاع نصيب الصناعة وانخفاض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي. (٧، ص١١).
٥. تنوع الاقتصاد القومي في الدول المختلفة وبالتالي تقليل الأثار الضارة عن تقلب اسعار المواد الاولية على الدخل القومي.
٦. معالجة الاختلالات في الهيكل الاقتصادي: تسهم الزراعة في معظم البلدان النامية بأستثناء الدول النفطية منها بحوالي ٤٠% الى ٦٠% من الدخل القومي وتستوعب من ٦٠% الى ٧٠% من قوة العمل، ولما كانت الزراعة عرضة للتقلبات والتذبذبات نتيجة لتعرضها لعوامل طبيعية ومناخية يصعب السيطرة عليها او التحكم فيها مما ينعكس بعدم الاستقرار والتوازن على الاقتصاد القومي، لذا فإن التصنيع يعمل على زيادة الاهمية النسبية للقطاع الصناعي من ناحية الدخل المتولد والايدي العاملة المستخدمة فيه.
٧. المساهمة في حل مشكلة البطالة: نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد السكان في الدول النامية وعدم قدرة القطاع الاولي سواء الزراعة او المناجم على استيعاب المزيد من الايدي العاملة، يصبح القطاع الصناعي التحويلي ذا اهمية كبيرة فسي استيعاب هذه الزيادة الكبيرة سواء كانت بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة في المجالات المرتبطة بالتصنيع كالنقل والصيانة وغيرها ولاسيما ان امكانيات نموه غير محدودة كما هو

الحال في القطاع الزراعي المحدد نموه بمساحة الاراضي القابلة للزراعة. لذلك يسهم القطاع الصناعي في حل ازمة البطالة في صورها المختلفة منها الدائمة والمقنعة

٨. والموسمية او التخفيف من حدتها مما ينجم عن ذلك فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة. وهنا يلعب التدريب الفني لهذه الاعداد المتزايدة من العمالة قبل الحاقها بالعمل في القطاع الصناعي دورا مهما اذ تسهم هذه العملية في زيادة الانتاج والانتاجية بهذا القطاع ، (٧،ص١٢).

٩. توفير مستلزمات تنمية بقية قطاعات الاقتصاد القومي: اذ يوفر التصنيع القاعدة المادية التقنية الاساسية لتنمية بقية قطاعات وفروع الاقتصاد القومي ولاسيما القطاع الزراعي لأنها تتولى انتاج القسم الاعظم من وسائل انتاج وتوزيع السلع والخدمات، فلايمكن تطوير الزراعة وتصنيعها من دون تنمية الصناعة لاعتماد هذا التطوير على منتجات صناعة اساسية كالمكائن والعدد والاسمدة والمبيدات ومشاريع الري والبزل وغيرها، كما ان من دون الصناعة لايمكن تكوين وتطوير البنية التحتية للاقتصاد ولا التجهيزات اللازمة لتقديم الخدمات الصحية والتربوية والثقافية وغيرها. كما ويمكن من خلالها توفير اغلب المستلزمات الضرورية لقطاع التشييد والنقل والمواصلات وغير ذلك من القطاعات. وعلى هذا الاساس يكون تطوير القطاعات الاقتصادية مرتبطا ارتباطا وثيقا بتطوير القطاع الصناعي. اضافة الى ذلك ان التطوير الصناعي فسي مجال عالم الالكترونيات اصبح منطلقا لثورة معلوماتية هائلة جعلت من العالم الواسع قرية صغيرة ان لم نقل بيتا صغيرا.

١٠. خلق المهارات: يسهم التصنيع في خلق المهارات والخبرات الفنية والادارية الجديدة ورفع مستوى المهارات القائمة مما يوفر بدروه في زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وتخفيض التكاليف، ويتم ذلك من خلال التأهيل الفني والعلمي للكوادر سواء على المستوى العمال او الادارة.

٩-خلق وتعميق الروابط بين القطاعات والانشطة الاقتصادية: اذ يتميز التصنيع بدوره الحيوي في خلق وتعميق الروابط والعلاقات بين القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة، ويمكن ان تكون تلك الروابط خلفية عندما تحفز صناعة النسيج مثلا قيام استثمارات في انتاج القطن والاصباغ لتجهيز الصناعة المذكورة. او ان تكون الروابط امامية عندما تحفز الصناعة نفسها (النسيج) قيام صناعات انتاج الملابس، ان مثل هذه الروابط تحفز النمو في معظم القطاعات والانشطة المكونة للاقتصاد القومي.

- ١٠- يسهم التصنيع في توفير احتياجات السكان من السلع الانتاجية والاستهلاكية الامر الذي يخلق استقرارا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ويقلل من درجة الاعتماد على الخارج الذي ووصل في بعض الاحيان الى التبعية الكاملة للدول الاجنبية، والتفريط بجزء كبير من السيادة الوطنية وبذلك يؤدي تطور التصنيع الى الاستقلال السياسي والاقتصادي.
- ١١- كما ان للقطاع الصناعي افرازات اجتماعية تختلف عن سيادة القطاع الزراعي التي تتميز بالبساطة والتقليد، اذ يسمح القطاع الصناعي بزحف التقدم الحضاري من خلال الاحتكاك مع الدول المتقدمة صناعيا مما ينتج عنه علاقات اجتماعية متطورة وحضارية.
- ١٢- كثيرا ما يؤدي التصنيع الى اعادة خلق الاطار الحضاري للمدن لتتناغم مع الاساليب الصناعية الحديثة. لذلك يصاحب التطور الصناعي تطور عمراني كبير وحضاري ايضا بأستطاعته نقل البلد الى سلم الدول المتقدمة، (٧، ص ١٤) .

السياسات الممكنة اتخاذها لبناء الاساس للتطور الصناعي

في اقليم كردستان

حاولت الكثير من البلدان النامية و العربية في تجاربها السابقة في نقل التطور الصناعي الحاصل في الدول الصناعية الكبرى الى بلدانها الا انها باءت بالفشل لان نقل الصناعة و التكنولوجيا الحديثة يتطلب قبل كل شيء بناء الاسس المتينة التي يمكن لها الوقوف عليها ومن ثم الاستمرارية و التطور بها.

لذلك لابد على الدول النامية التي تسعى جادة الى التنمية الصناعية البدء ببعض السياسات التي من شأنها تقوم الاسس المتينة لذلك ولا بد من اتخاذ مجموعة من الاجراءات الضرورية التي تجعل من هجرة الكفاءات الى الخارج لاسباب اقتصادية غير مجزية من خلال اعادة النظر في هيكل الرواتب بحيث يتم تحديد رواتب ذوي المؤهلات العالية في مختلف الاختصاصات ، لاسيما اساتذة الجامعات والاطباء والمهندسين لما لهذه الكفاءات من اهمية في تحقيق برامج التنمية بشكل عام ، (٢٣، ص ٢٠٩) .

ومن ظن الاجراءات الواجب اتخاذها هي تحسين ظروف عمل هذه الكفاءات و توفير التسهيلات البحثية و تشجيع تاليف المراجع الجامعية و اعتبارها ترقيات علمية و تشجيع المشاركة في المؤتمرات العلمية المحلية و الدولية و انشاء المكاتب الاستشارية الاقتصادية الهندسية في اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية و التصاميم الهندسية للمشروعات المقترحة و كذلك الاشتراط على المكاتب الاستشارية الاجنبية المكلفة في اعداد التصاميم و الدراسات و الشركات المكلفة بتنفيذ المشروعات الانمائية بضرورة اشراك المكاتب الاستشارية المحلية في جمع مراحل تنفيذ المشروعات من اجل تدريب الكوادر المحلية و اعدادها لتولى مسؤوليات اكبر في المستقبل (٣، ص ١٣٥) .

و من ضمن الاجراءات الضرورية هي اعادة النظر بالسياسة التعليمية من خلال اعادة النظر بجميع المناهج الدراسية من اجل التركيز على الجوانب التطبيقية ، والربط بين الاحتياجات المطلوبة لمشروعات التنمية من الايدي العاملة الماهرة وسياسات القبول في المعاهد المهنية و التطبيقية و الجامعات وحتى خطة البعثات الى الخارج يجب ان تتطابق مع اهداف خطة الموارد البشرية المطلوبة .

وكذلك لا بد من تدعيم التعاون العلمى والمهنى و تبادل الخبرات مع البلدان التى قطعت شوطا مميذا فى مجال التنمية الاقتصادية بصورة عامة و تطوير الموارد البشرية و التقدم التكنى بصورة خاصة . و بالتالى توسيع آفاق التعاون فيما بينها فى المجالات الصناعية و الزراعية.

ومن خلال جميع الاجراءات السابق ذكرها نستطيع تطبيق ذلك فى اقليم وذلك من خلال صياغة وثيقة استراتيجية جديدة من قبل الجهات الرسمية والمفكرين الاقتصاديين والصناعيين ، التى تستوجب البحث والتطبيق والتنقيح ، لأجل القيام بالتنمية الصناعية ، و زيادة الاستثمار فى القطاع الصناعي وتطبيق احكام قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ فى اقليم على المشاريع التى وافقت عليها هيئة الاستثمار و بالأخص فى القطاع الصناعي ، (٦٤، ص ٢) .

يتوقف نجاح هذه الاستراتيجية بشكل خاص بتوفير الحوافز والتجهيزات الأساسية والمناخ الملائم للصناعة على النحو التالى، (٦٢، ص ٢):

١- الحوافز :

- تقديم المنح والأعانات والمساعدات الفنية لتشجيع انشاء مراكز البحث والتطوير فى المشروعات الصناعية .

- تقديم المساعدات الفنية والمالية لتدريب وتطوير مهارات الكوادر الوطنية العاملة فى المشروعات الصناعية

- رعاية وتكريم المبدعين .

- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية ودراسات السوق .

- تقديم القروض بشروط ميسرة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة .

٢- التجهيزات الاساسية:

- تشجيع القطاع الخاص

- تطوير البنى الاساسية فى مناطق الأقل نموا لتأهيلها لجذب المزيد من المشاريع الصناعية اليها.

- الاستمرار فى تحسين وتطوير الخدمات العامة.

٣- المناخ الملائم للصناعة:

من اجل توفى المناخ الملائم للصناعة لابد من القيام بعدة خطوات منها :

- تطوير اداء الأجهزة الحكومية المرتبطة بالقطاع الصناعي .

- اعداد دراسات في الاستثمار الصناعي والترويج للمشروعات الصناعية المتوقع نجاحها .
- نشر الوعي الصناعي .

- تطوير نظم استثمار راس المال الاجنبي لايجاد مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها على المساهمة في المشاريع الصناعية المشتركة التي تتطلب نقل تقنيات صناعية حديثة، وجهود مشتركة للتسويق على المستوى العالمي.

وتكمن الاهداف الاساسية لأجل العمل بتطوير الصناعات وتقويم هذه الاستراتيجيات في العمل على زيادة النمو في القطاع الصناعي ورفع نسبة اسهام العمالة الوطنية في القطاع الصناعي و الزراعي وتعزيز التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى وتطوير فرص الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة في الاقليم وزيادة استغلالها صناعيا ، (٦٢) . وتوجد في الاقليم العديد من الفرص الاستثمارية في مختلف فروع القطاع الصناعي منها (الصناعات الغذائية ، الصناعات النسيجية ، الصناعات الكيماوية ، الصناعات المعدنية وغيرها) ، (٨٦، ص٦٩).

حيث ان الصناعات القائمة في الاقليم هي صناعات صغيرة وفردية وهي استثمارات قديمة على سبيل المثال الصناعات الانشائية وتشمل معامل البلوك والطابوق اليدوي الجص ورشات حرفية لانتاج الأبواب والشبابيك من الحديد او الخشب او الألمنيوم. ووجود نقص حاد في انتاج السمنت واستيراد اكثر من ٩٠% منه من الخارج ، واستيراد الحديد من الخارج. ايضا هذا بالإضافة الى صناعات استخراج النفط و صناعة النسيج والألبسة والصناعات الغذائية .ويمكن بيان اهم العوائق التي تقف في طريق تطوير هذه الصناعات كما يلي ، (٦٣، ص ٨-٩) :

- التمويل

-النقص في الخبرات الحديثة

المطلوب في هذا القطاع :

- رأس المال .

- دعم حكومي .

-الخبرات الفنية لادارة الاستثمار وتنفيذها.

- اعادة تشغيل ايدي عاملة عاطلة لها خبرات في الصناعة.

دور بنوك التنمية الصناعية و مراكز البحث العلمي والتطوير

في توطين الصناعة

هناك الكثير من المؤسسات والهيئات التي تساهم بشكل فعال في انجاح عملية التنمية الصناعية نذكر منها :

اولا : بنوك التنمية الصناعية

ثانيا : البحث العلمي والتطوير

اولا : دور بنوك التنمية الصناعية في توطين الصناعة

أنشأت بنوك التنمية المتخصصة لأغراض توفير التمويل متوسط وطويل الأجل للمشروعات التي تعمل في مجالات الإنتاج السلي والعقارى وترجع بداية نشأتها الى عام ١٨٢٢ ، حيث انشئ أول بنك صناعى فى بلجيكا وانتشرت بنوك التنمية فى أوروبا فى البداية لاقتصار دور المصارف التجارية على توفير التمويل قصير الأجل ، ومن ثم رأت الحكومات أهمية إنشاء هذه البنوك للاستفادة من ثمار الثورة الصناعية ، وانتشرت هذه البنوك فى الدول النامية خاصة بعد حصولها على الاستقلال لتحقيق التنمية فيها وحصلت بنوك التنمية على دعم من الحكومات ومؤسسات وصناديق التمويل وذلك فى صور مختلفة أهمها منح قروض بشروط ميسرة سواء (أسعار فائدة مدعمة - فترات سماح - معونة فنية ... الخ) وتنامى دور هذه البنوك فى الدول النامية فى ظل رعاية الحكومات ،(٣٧، ص١).

وساهمت هذه البنوك فى إنشاء القاعدة الصناعية بالدول النامية ومنها مصر حيث أعيد إنشاء بنك التنمية الصناعية المصرى مع تطبيق سياسة الانفتاح بغرض توفير التمويل متوسط وطويل الأجل و المعونة الفنية للقطاع الخاص الصناعى ، وساهم البنك فى إنشاء العديد من مشروعات القطاع الخاص الصناعى والتي تطورت وأصبحت تؤدى دورا هاما فى الاقتصاد المصرى وبعضها اصبح من قلاع المشروعات الصناعية،(٣٧، ص٤) .

وسيتم فيما يلي عرض لبعض بنوك التنمية الصناعية فى الدول العربية والعالم بغرض التعرف على أهم الخدمات المصرفية التى تقدمها للاستفادة منها فى إقليم كوردستان .

الخدمات المصرفية ببعض بنوك التنمية الصناعية

نتعرض فى هذا الجزء للخدمات المصرفية التى تقدمها بعض بنوك التنمية الصناعية فى بعض الدول العربية والنامية والمتقدمة ، حيث تختلف نوعية الخدمات المقدمة باختلاف درجة نمو وتقدم الدول والتى تنعكس على تطور الجهاز المصرفى بها والدور المنوط لبنوك التنمية الصناعية .

١-بنوك التنمية الصناعية فى الدول النامية

بنك التنمية الصناعية الهندى المحدود

يعد بنك التنمية الصناعية الهندى أحد بنوك التنمية الرائدة فى العالم ومن اكبر البنوك فى الهند ، حيث انشئ منذ ٤٠ عاما ، وبدا نشاطه كمؤسسة تمويل تنموى والآن اصبح يقدم جميع الخدمات المصرفية كبنك تجارى وتمتلك الحكومة الحصة الرئيسة فيه (٥٣%) ويبلغ عدد فروعها ١٧٢ فرعا ، ٥٢٠ ماكينة صرف آلي ATM وتتمثل أهم الخدمات المصرفية التى يقدمها فى :-

- الخدمات المصرفية للشركات :يقدم البنك قروض بمختلف الآجال للمشروعات لأغراض الإنشاء والتوسع وتحديث وتمويل راس المال المستثمر ، إضافة الى تمويل الصادرات ، خصم الكمبيالات وخطابات الضمان والمشتقات بغرض تمكين العملاء من التحوط ضد تقلبات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف ويتعامل فى العملات الأجنبية ، ويوفر القروض للشركات الهندية بغرض الاستحواذ أو شراء حصص فى الشركات فى الخارج.

- خدمات التجزئة المصرفية : يوفر البنك حزمة من الخدمات المصرفية تشمل قبول الودائع وإصدار بطاقات الائتمان والقروض الشخصية وقروض التعليم وشراء المساكن وصرف المعاشات وخدمات التأمين على الحياة وإنشاء صناديق الاستثمار وتقديم الخدمات المصرفية من خلال الإنترنت والتليفون SMS وسداد الفواتير، (٢٦، ص ١).

- بنك التنمية الصناعية الباكستاني IDBP

يعد البنك من أقدم مؤسسات التمويل التنموي في باكستان ومملوك بالكامل للحكومة والغرض الأساسي من إنشائه هو توفير التمويل للقطاع الصناعي وحفز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بغرض تحقيق التنمية في المناطق الأقل نمواً ويوفر البنك التمويل بكافة أشكاله للمشروعات الصناعية إضافة إلى تقديمه النصح في مجال تخطيط وتنفيذ المشروعات للعملاء والمساعدة في نقل التكنولوجيا . وبالإضافة إلى دور البنك كمؤسسة تمويل تنموي فإنه مرخص له بالتعامل في الصرف الأجنبي وتقديم جميع أنواع الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية والتي تشمل تسهيلات قصيرة الأجل والتمويل التاجيري... الخ، (٣٧، ص ١) .

- بنك التنمية الصناعية الصيني CDIB

يعد بنك التنمية الصناعية الصيني شركة تابعة للشركة القابضة للتمويل التنموي الصينية ويقدم خدمات بنوك الاستثمار وتمثل في (٤٢، ص ١) :-

- الاستثمار المباشر في الشركات في مجالات مختلفة من الموصلات إلى الأجهزة الإلكترونية المنزلية وأجزاء السيارات والمعدات الطبية .
- الخدمات المصرفية للشركات وذلك بتقديم القروض والضمانات وخدمات القروض المشتركة وتمويل عمليات الاندماج والاستحواذ للشركات وإعادة هيكلة الديون ، ونظراً لتغير ظروف السوق واحتياجات العملاء فإن البنك قام بتطوير خدماته في مجال التمويل العقاري والتوريق إضافة إلى ذلك فإن البنك يعد دراسات جدوى للمشروعات الضخمة ويقوم بتمويلها والاستثمار فيها ويعد البنك أحد المؤسسات المالية التي تقدم النصح للحكومة في مجال مشروعات النقل ، ويقدم البنك المشروعات لأغراض الاندماج ويرتب لعمليات الاستثمار أو التمويل للمشروعات ، ويستثمر البنك في خمس

• مشروعات القطاع الخاص لتوليد الطاقة ، ويعد البنك أحد اللاعبين الرئيسيين في سوق القروض المشتركة .

• البيع والشراء

يتعامل البنك في الاستثمارات قصيرة الأجل والأسهم والسندات والمشتقات كما يقوم بمساعدة عملائه في مجال الاتجار في الأوراق المالية .

-البنك الصناعي التايواني IBT

تأسس البنك عام ١٩٩١ بغرض تقديم كافة الخدمات المصرفية ويوفر البنك قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل والقروض المشتركة وجميع الخدمات المصرفية المرتبطة بتمويل التجارة ، ويمنح البنك قروضا مدعمة بشروط ميسرة للشركات الصناعية لأغراض التحديث ويساعد عملائه لأغراض الدمج والاستحواذ ، كما يقدم خدماته في مجال التوريد والاكنتاب في السندات والمشتقات وانشاء البنك شركات دولية لأغراض التعامل في البورصات ،(٣٧،ص٢) .

-البنك الصناعي الكوري

يعد البنك مؤسسة مالية توفر مجالا واسعا من الخدمات المصرفية وأسس البنك ثلاث وحدات هي وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفر الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها الإقراض وراس مال المخاطر والخدمات البحثية ووحدة التجزئة المصرفية وتقدم خدمات الإقراض والودائع وتحويل الأموال وكروت الائتمان ووحدة خدمات الشركات والمؤسسات وتوفر الخدمات المصرفية من خلال الإنترنت والتجارة الإلكترونية وخدمات الصرف الأجنبي والخدمات الاستشارية للشركات ، كما يقدم البنك الخدمات الدولية المصرفية مثل التجارة في العملات والاستثمار المصرفي والمشتقات والتأمين ،(٤٣،ص١) .

٢-بنوك التنمية الصناعية في الدول العربية

تقدم بنوك التنمية الصناعية العربية خدمات مصرفية للصناعة بشكل اساسي وبعضها امتد نشاطه إلى تقديم خدمات مصرفية للأنشطة الاقتصادية الأخرى . كما يتضح فيما يلي:-

-مصرف الإمارات الصناعي EIB

انشىء مصرف الإمارات الصناعي في عام ١٩٨٢ بهدف الإسهام في إنماء اقتصاد الدولة وتنويع الهيكل الإنتاجي عن طريق إنشاء الصناعات الجديدة وتدعيم الصناعات القائمة ويخصص المصرف نشاطه بصفة أساسية للمؤسسات والشركات الخاصة والمشاركة العاملة في قطاع الصناعة والتي يمتلك المواطنون أو الدولة ٥١% من رأسمالها على الأقل ، ويمتد نشاط المصرف الى الخدمات اللازمة لمشروعات القطاع الصناعي ، (٤٤، ص ١) .

-صندوق التنمية الصناعية السعودي SIDF

انشىء الصندوق عام ١٩٧٤ كمؤسسة تمويل تابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ويقدم قروض متوسطة وطويلة الأجل لمشروعات القطاع الصناعي إضافة الى خدمات الاستشارات الفنية والمالية والإدارية والتسويقية ويقوم الصندوق بالحصول على رهن عقارى لأصول المشروع أو ضمانات شخصية من المساهمين ،(٤٥، ص ١) .

-مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية

شهد عام ١٩٩٣ دمج البنك الصناعي السوداني وهو بنك متخصص تأسس عام ١٩٦١ وبنك النيلين وهو بنك تجارى تأسس عام ١٩٦٤ .

وتعد مجموعة بنك النيلين مؤسسة مصرفية تنموية تهدف لإحداث التنمية الصناعية بالسودان إضافة لتقديم كافة الخدمات المصرفية الأخرى لكل القطاعات الاقتصادية يقدم خدمة التمويل داخليا وخارجيا وذلك بتقديم التمويل للمؤسسات الصناعية وتقديم جميع الأعمال المصرفية التجارية إضافة إلى الخدمات الالكترونية وتتضمن خدمة الرسائل النصية لمعرفة رصيد الحساب الجارى وطلب كشف حساب ودفتر شيكات وإيقاف ورقة شيك ومعلومات عن الفائدة والقسط التالى ولدى البنك شبكة من آلات الصرف الالى ATM، (٣٧، ص ١) .

-بنك الإنماء الصناعي - الأردن IDB

انشىء البنك عام ١٩٦٥ لغرض تمويل مشروعات القطاع الصناعي والسياحي إضافة الى مساعدة سوق الأوراق المالية على النمو والتطور وتشجيع الصناعات الصغيرة ، ولدى البنك صندوق إقراض الحرفيين والصناعات اليدوية والصغيرة .

ويقدم البنك القروض بكافة الآجال للمشروعات الصناعية والسياحية ، ويشترك في عمليات ضمان الاكتتاب في اسهم وسندات الشركات المساهمة ، اضافة الى توفيق أوضاع المنشآت للبيئة .

ويقوم بعمليات التأجير التمويلي ، ويشرف البنك على صندوق المساعدات الفنية الذي تقدم من خلاله المنح للصناعات الأردنية . ويعمل مكتب الوساطة المالية التابع للبنك بالعمولة وكمدير للمحافظ المالية لعملائه . ويقوم ببيع قطع أراضي في مناطق مختلفة في السوق لأغراض الصناعة والزراعة والسكن ، (٤٧، ص ١) .

بنك قطر للتنمية الصناعية QIDB

أسس البنك عام ١٩٩٧ بغرض المساهمة في تنويع النشاط الاقتصادي في قطر وتحقيق التنمية الصناعية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمثل الأنشطة الأساسية للبنك في :-

- توفير القروض الميسرة للمشروعات الصناعية وتمويل استيراد المواد الخام والآلات .
- توفير القروض للمشروعات الصناعية لأغراض التصدير وإعداد الدراسات وتوفير الخدمات الاستشارية للمشروعات الصناعية .
- جذب رأس المال الأجنبي للمساهمة في المشروعات الصناعية لأغراض استيراد التكنولوجيا .

وفي فبراير ٢٠٠٧ تبنى البنك إستراتيجية جديدة تمثلت في توسيع أنشطته التمويلية الى مجالات جديدة لتشمل الرعاية الصحية والتعليم والسياحة والزراعة ، (٤٨، ص ١) .

بنك الكويت الصناعي IBK

تأسس البنك عام ١٩٧٣ بهدف تشجيع التنمية الصناعية في الكويت ويقدم القروض بمختلف الآجال للمشروعات الصناعية والحرفية والخريجين لأهداف الإنشاء والتوسع والتحديث ويوفر لها القروض الميسرة والخدمات التمويلية التجارية ، كما يساهم البنك من خلال الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية التابعة له في الاستثمار المباشر في المشروعات الصناعية وفي تأسيس وإدارة الصناديق المحلية المتعلقة بالنشاط الصناعي . ويقدم البنك خدمات متنوعة تتمثل في قبول الودائع وإصدار شهادات الإيداع والاستثمار في السندات وعمليات السوق الفوري والآجل و المشتقات .

ويمتد نشاط البنك إلى التمويل الزراعي حيث يدير البنك محافظة التمويل الزراعي التابعة للهيئة العامة للاستثمار بغرض تمويل المشروعات الجديدة أو توسع المشروعات القائمة و مشروعات تربية الماشية والدواجن و شق القنوات واستصلاح المزارع وحفر الآبار،(٤٩، ص ١) .

بنك التنمية الصناعية المصري IDBE

تعد مصر من الدول النامية الرائدة في إنشاء بنك للتنمية الصناعية بها ، فقد أنشئ البنك الصناعي عام ١٩٤٧ بهدف تمويل القطاع الخاص وتم دمج مع بنك الإسكندرية عام ١٩٧١ كإدارة متخصصة لتمويل وحدات الإنتاج الصناعي والحرفي وفي عام ١٩٧٥ أعيد إنشاء البنك وبدأ نشاطه في ١/٨/١٩٧٦ بغرض النهوض بالصناعة المصرية والقيام بكافة الأعمال المصرفية المتعلقة بها .

وعلى مدار ٦٠ عاما ساهم البنك في إنشاء وتطوير وتحديث العديد من المنشآت الصناعية والتي أصبحت من قلاع الصناعة الوطنية والتي تؤدي دورا هاما في تلبية الاحتياجات المحلية من المنتجات الصناعية وفي زيادة الصادرات .

ويختلف نشاط البنك أو يتفق في بعض أوجه أنشطة بنوك التنمية الصناعية في العالم حيث امتد نشاط بعض هذه البنوك ليشمل كافة الأنشطة التجارية وخدمات التجزئة وتقديم خدمات من خلال الانترنت والموبايل ، ولكن مازال نشاطها الرئيسي هو تمويل الأنشطة الصناعية ، وظل نشاط بنك التنمية الصناعية المصري مقتصر على تقديم الخدمات المصرفية للنشاط الصناعي والأنشطة التجارية المرتبطة به وامتد ليشمل قبول الودائع (بغرض توفير التمويل لأغراض النشاط الصناعي) وتقديم بعض الخدمات المصرفية من خلال الانترنت (خدمة المستثمرين الصناعيين) ، ولذا فان التطوير يتركز أساسا على تقديم خدمات مصرفية متنوعة للمستثمرين الصناعيين تفي باحتياجات مشروعاتهم التمويلية في الوقت المناسب وبسرعة وكفاءة،(٥٠، ص ١)،

منظمة التنمية الصناعية في الدول العربية
لمحة تاريخية عن إنشاء المنظمة

-أصدر المؤتمر الأول للتنمية الصناعية في الدول العربية الذي عقد بالكويت في الفترة ١-١٠/٣/١٩٦٦ توصية بإنشاء مركز للتنمية الصناعية للعمل على دفع عجلة التنمية الصناعية في الدول العربية وتطويرها ، وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثالثة عشرة بموجب قراره رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٨ على إنشاء المركز في القاهرة. أصدر السادة وزراء الصناعة العرب في إجتماعهم بالقاهرة للفترة ٢٦-٢٨/٨/١٩٧٥ توصية بتحويل المركز إلى منظمة عربية مستقلة . وفي إجتماع الخرطوم خلال الفترة ١-٤/١١/١٩٧٥ وافق مجلس إدارة المركز على مشروع إتفاقية إنشاء المنظمة، (٢٦، ص ١) .

-ونظرا لوجود علاقة مباشرة بين الصناعة والمواصفات والمقاييس كركيزة اساسية في جودة الصناعة ونشاط التعدين في الدول العربية وفي إطار إعادة هيكلة العمل العربي المشترك وإستنادا إلى قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي رقم ١٠٥٦ الصادر من خلال ٥-٦/٧/١٩٨٨ و ٢٥/١٠/١٩٨٩، التي قررت إعتبار المنظمة العربية للتنمية الصناعية هي المنظمة ذات النشاط الرئيسي وأوكلت لها مهام المنظمة العربية للثروة المعدنية وسميت المنظمة الجديدة بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، (٢٦، ص ٢) .

أهداف المنظمة

عمل المنظمة في إطار استراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك التي تقرها مؤتمرات القمة العربية وتهدف أساسا الى تحقيق ما يلي:

- الإسهام في تنمية وتطوير الاقتصاد العربي وتعزيد قدراته في مجالات الصناعة والطاقة والتعدين والمواصفات والمقاييس بما يعزز تطوير الإنتاج والإنتاجية والجودة والقدرة التنافسية
- التخطيط لدعم وإقامة المشروعات الصناعية على المستويين القطري والإقليمي والقومي والترويج للاستثمار في قطاع الصناعة والتعدين في الدول العربية.
- العمل على وضع المواصفات القياسية العربية الموحدة لتسهيل التبادل التجاري البيني .
- تشجيع التعاون الفني والتكنولوجي والصناعي بين الدول العربية وبينها وبين الدول النامية والدول المتقدمة.

وفيما يلي ذكر لأهم المنظمات العالمية لتنمية الصناعة ومنها:

منظمة اليونيدو - Organization UNIDO

أنشئت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كوكالة مستقلة من وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ ، وهي تقوم بما يلي (٢٨، ص١):

- تُشجّع التنمية الصناعية المستدامة في البلدان ذات الاقتصادات النامية أو المارة بمرحلة انتقالية.

- تُسخرّ القوى المشتركة للحكومات والقطاع الخاص لتشجيع الانتاج الصناعي القادر على المنافسة، وتعمل على إقامة شراكات صناعية دولية وتشجيع التنمية الصناعية المنصفة اجتماعيا والسليمة بيئيا.

- وهدف اليونيدو النهائي هو إيجاد حياة أفضل للناس بإرساء قاعدة صناعية للرخاء والقوة الاقتصادية على المدى الطويل (28، ص2).

وقد توصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تقرير لها بهذا الخصوص الى :

United Nations Industrial Development

-أن نصيب البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في العالم قد هبط من ٠,٨ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٠,٣ في المائة في ١٩٩٥.

-أن الصناعة تتسبب في ثلث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم، وفي توليد نسبة عالية من النفايات الخطرة.

-أن البلدان المتقدمة النمو تنفق على التجهيز ١٨٠ دولارا لكل طن من المواد الغذائية المنتجة بينما تنفق البلدان النامية ٤٠ دولارا فقط.

- أن ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من الإناث يستخدمن في القطاع الزراعي، وأن معظم النساء المستخدمات في الصناعة يقمن بأشغال العمال غير المهرة.

- أن ربع الذهب الذي يباع في السوق العالمية يأتي من مُعدِّنين حرفيين يستخدمون الزئبق في استخلاص ركاز الذهب، وأن هذه الطريقة تلوث مئات الكيلومترات من الأنهار.

ومن خلال العرض السابق لبنوك التنمية الصناعية يتبين مدى أهميتها في تنشيط الاقتصاد الوطني يتبين مدى ضرورة انشاء بنك للتنمية الصناعية في اقليم كوردستان لتشجيع المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم واعطائها الاولوية كاداة لزيادة الانتاجية بهدف توجيهها للتصدير.

وان يمتاز البنك الصناعي بتقديم خدمات مصرفية للنشاط الصناعي والانشطة التجارية المرتبطة به وخدمات مصرفية متنوعة للمستثمرين الصناعيين تلبي احتياجات مشروعاتهم التمويلية ، اضافة الى خدمات في مجال تقييم المشروعات الصناعية واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ومتابعة المشروعات المحولة من قبله لمعالجة اي مشاكل فنية او مالية او ادارية اثناء التشغيل بما يتناسب مع ظروف كل مشروع.

ويمكن لهذا البنك من خلال زيادة دعمه وتعدد خدماته ان يحقق تنمية اقليمية متوازنة خاصة في المناطق الاقل نموا في الاقليم بالاضافة الى تحديث القاعدة الصناعية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم التي من شأنها تنمية وتطوير القطاع الصناعي واحداث تنمية اقتصادية شاملة التي تؤدي الى اعادة توزيع الدخل بشكل افضل وتقليل نسبة البطالة وتحسن المستوى المعيشي للفرد في اقليم كوردستان .

ثانياً : البحث العلمي والتطوير و دوره في تحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية

في البدء سيتم إلقاء الضوء على أهمية البحث العلمي والتطوير التقني ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على دور المؤسسات الوسيطة والداعمة في هذه عملية ودور القطاع الخاص في دعم وتطوير البحث العلمي لما لها من أهمية ودور كبير في عملية التنمية الاقتصادية عموماً والصناعية خصوصاً في إقليم كردستان.

ماهية البحث والتطوير : هو الادوات الاساسية لخلق تصورات جديدة وتغيير امور قديمة ومكتشفات سابقة الى اشكال وافكار افضل، (٥٩، ص٢) .

مما لا شك فيه أن مساهمة المؤسسات الوسيطة ودعم القطاع الخاص في عملية البحث العلمي والتطوير التقني تحقق مستويات متقدمة في النمو الاقتصادي مما يعكس على تحسين وتنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة معدلات النمو مثل:

- ابتكار منتجات جديدة وتطوير منتجات قائمة.
- حل مشاكل تفوق التنمية الاقتصادية.

إن البحث العلمي والتطور التقني بما يصل إليه من نتائج ذي أهمية كبرى للدول النامية للاستفادة منها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، (٣٢، ص٣).

ويلعب البحث العلمي والتعليم العالي دوراً أساسياً في تقدم المجتمعات في شتى المجالات، والبحث العلمي أداة عصرية لها قواعد وأسس ومناهج ومراحل ومتطلبات مادية وبشرية ينبغي توفرها حتى يحقق نتائج عملية ويسهم في تنمية المجتمع وتطويره . وان الطريق المضمون لتحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي هي بإتباع منهج البحث العلمي عند تطبيقه في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تستطيع حل مشاكل كثيرة منها، (٣٢، ص٤) :

- حل مشاكل الإنتاج.
- تحسين نوعية المنتجات.
- ترشيد تكاليف الإنتاج.
- تقليص الفاقد من عمليات الإنتاج.

- - ابتكار تقنيات ونظم إنتاجية تساعد على استخدام مواد أكثر وفرة وأرخص سعراً. كما ويلعب البحث العلمي دوراً مهماً في عملية نقل وابتكار وتطوير التكنولوجيا بما يتواءم مع ظروف البلد حتى يتحقق الهدف المطلوب منها. لذلك أصبح التطور التكنولوجي هو المعيار الفارق بين التقدم والتخلف في عصرنا الحالي ولتتم تحقيق الوفورات الاقتصادية للدولة وتطوير منتجاتها، (٣٢، ص ١٧) .

لقد اهتمت الكثير من دول العالم بالبحث والتطوير من خلال فتح مراكز خاصة بها وحققت نتائج ايجابية كبيرة في التقدم العلمي والتكنولوجي بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية والصناعية منها خصوصاً كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الصناعة الأوروبية وبعض دول شرق آسيا ، الا انه من الاهمية دراسة البحث والتطوير لاحدى الدول الاقليمية في المنطقة كنموذج لذلك لما حققته من مراكز متفوقة عالمياً في هذا المجال. بالرغم من عدم اعتراف الكثير من دول المنطقة في هذا المجال بذلك الا انه حان الاوان لرفع النعامة رأسها من جحرها ودراسة **البحث والتطوير في اسرائيل** للتعرف على موقعنا الحقيقي اقليمياً وعالمياً، ولما نعانيه من تخلف في مجال البحث والتطوير ،تم اختيار النموذج التالي :

البحث والتطوير في اسرائيل

اسرائيل هي دولة صغيرة في عالم كبير من العلم والتكنولوجيا، وقد حددت - مثلها مثل سائر الدول الصغيرة - سياستها بالنسبة للأنشطة العلمية والتكنولوجية بهدف التوصل إلى كفاءة عالية من التنافس. ففي المجال العلمي، تشجع اسرائيل إقامة مراكز متفوقة يعمل فيها علماء بارزون وتسعى إلى الإحفاظ بمستوى عالمي مقبول من حيث الإنجازات في مختلف المجالات العلمية. وفي مجال التكنولوجيا تسعى اسرائيل الى التوصل الى انجازات من خلال التركيز على عدد محدود من المجالات. وتعتبر نسبة سكان اسرائيل الذين يعملون في البحث العلمي والتكنولوجي ونسبة المبالغ التي ترصد للبحث والتطوير بالمقارنة مع حجم الناتج القومي الاجمالي هي من أعلى النسب في العالم ،وكانت التطلعات التي راودت الزعماء لتحويل أرض اسرائيل من منطقة قاحلة موبوءة بالآفات والأمراض إلى دولة حديثة، عاملاً أساسياً في التركيز على البحوث العلمية وتحقيق التطور التكنولوجي. فالبحوث الزراعية تعود بدايتها إلى أواخر القرن ال ١٩ عندما تأسست المدرسة الزراعية "ميكفي يسرائيل" (١٨٧٠). وفي عام ١٩٢١ أقيمت في تل أبيب محطة الدراسات الزراعية التي تطورت فيما بعد إلى "منظمة الدراسات الزراعية"، وهي

الآن أكبر مؤسسة اسرائيلية في مجال الدراسات الزراعية والتطوير. أما البحوث الطبية ودراسات الصحة العامة فقد بدأت بالتطور قبل الحرب العالمية الأولى. وقد حققت هذه البحوث تقدماً عظيماً في منتصف العشرينات إثر إنشاء المعهد الميكروبيولوجي وأقسام البيوكيمياء وعلم الجراثيم والوقاية الصحية في الجامعة العبرية في القدس، الأمر الذي أرسى القاعدة لإنشاء (مركز هداسا) الصحي. والذي يعتبر اليوم أهم معهد للبحوث الطبية في اسرائيل. أما البحوث في مجال الصناعة فقد بدأت مع إقامة "مختبرات البحر الميت" في الثلاثينات، كما بدأ تطوير الدراسات العلمية النظرية في كل من الجامعة العبرية (عام ١٩٢٥)، معهد الهندسة التطبيقية "التخنيون" (عام ١٩٢٤ في حيفا) وفي مركز دانييل زيف للبحوث العلمية (عام ١٩٣٤ في رحوبوت) وتطور فيما بعد إلى معهد فايتسمان للعلوم عام ١٩٤٩، (٣٦، ص ٢).

ولدى تأسيس دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ كانت في البداية قد تركزت الأبحاث على مشاريع ذات أهمية قومية وعلى هذا الأساس تم بصورة تدريجية تطوير الصناعات ذات الإتجاه التجاري ، ويجري البحث والتطوير في اسرائيل بدرجة رئيسية في سبع جامعات، وفي عشرات من معاهد الأبحاث الحكومية والعامّة وفي إطار مئات من الشركات المدنية والعسكرية. كذلك تجري أبحاث هامة في عدد من المراكز الطبية؛ وتقوم بعض الشركات العامة بأبحاث في مجالات متباينة مثل الإتصالات البعيدة، توليد الكهرباء والطاقة، وإدارة مصادر المياه .

فان سنغافورة وإيرلندا، اللتين تطمح إسرائيل في أن تكون مشابهة لهما اليوم، كانتا قبل ثلاثين عاماً أكثر فقراً من إسرائيل. وقد استطاعت هاتان الدولتان تجاوز إسرائيل أيضاً لتنضم إلى قمة الدول المتصدرة. فضلاً عن ذلك فإن أدنى نسبة تشغيل موجودة في إسرائيل (مقارنة مع هاتين الدولتين)، هي ٣٧% فقط من مجموع سكان إسرائيل و ٤٧% مقارنة مع دول غربية نموذجية، (٦٠، ص ٣).

وتشكل المؤسسات الحكومية والعامّة أهم مصدر لتمويل مشاريع البحث والتطوير حيث توفر الدعم المالي لما يزيد عن ٥٠% من أنشطة البحث والتطوير في البلاد. وتكرّس حصة الأسد من المبالغ المخصصة للبحث والتطوير في القطاع المدني للصناعة والزراعة. وتشكل هذه المبالغ - بالمقارنة إلى دول أخرى - جزءاً كبيراً من مجموع مخصصات البحث والتطوير. ويتم

تخصيص أكثر من ٤٠% من هذه المبالغ لتنمية المعرفة عن طريق صناديق خاصة بالأبحاث على المستوى القومي أو في إطار تعاون مع دول أخرى أو بواسطة صناديق حكومية للأبحاث، أما بقية المبالغ فهي تتركز للأبحاث في مجالات الصحة والرفاه الاجتماعي، وتجري أكثر من ٨٠% بالمئة من الأبحاث الإسرائيلية والمشاريع لتأهيل الباحثين في إطار الجامعات. وتعتبر مؤسسة إسرائيل للعلم، وهي مؤسسة مستقلة من الناحية القضائية مصدراً رئيسياً لتمويل الأبحاث على أساس التنافس بين الجامعات. ويمنح حوالي ١٠٠٠ باحث هبات من مؤسسة إسرائيل للعلم، بالإضافة إلى تمويل من الجامعات. وتقوم مؤسسة إسرائيل للعلم كذلك بتمويل مشاريع خاصة مثل مشاريع لمجلس أوروبا للأبحاث النووية وتحسين الأبحاث الطبية عن طريق منح سلسلة هبات للأطباء الباحثين. (٣٦، ص ٢).

ان أكثر من ٥٠% من ميزانيات البحث العلمي في أوروبا تذهب للصناعة وتصل إلى ٦٣% في الولايات المتحدة الأمريكية وإلى ٧٥% في اليابان. (٥٦، ص ٢).

وهنا لا يغيب عن الذهن أهمية ودور العامل البشري وإيلاء الاهتمام الكافي واللازم لتأمين مستلزمات البحث العلمي المادية من مختبرات تخصصية ومراجع ودوريات وغيرها.

بما لا شك فيه أن دفع المعرفة العلمية الأساسية قُدماً هو الهدف الأول للباحثين في جامعات إسرائيل. وتعتبر الكتب والمقالات التي ينشرها رجال أكاديمية إسرائيليين في مختلف المجالات العلمية خير تعبير عن نتاج القطاع الجامعي في هذا المضمار. ويبلغ عدد المؤلفات الجامعية التي تصدر في إسرائيل حوالي ١% من مجموعة المؤلفات العلمية في العالم. ويعتبر علماء إسرائيليين مراجع في العديد من المجالات مثل الكيمياء وعلوم الحواسيب. ويوجد في إسرائيل عدد كبير نسبياً من المؤلفين الذين ينشرون مؤلفاتهم في العلوم الطبيعية والهندسة والزراعة والطب (بالمقارنة مع حجم القوى العاملة فيها). كما أن نسبة المؤلفات المشتركة لعلماء إسرائيليين وعلماء من دول أخرى تفوق عن نسبة هذه المؤلفات في معظم دول

العالم، (٣٦، ص ٢). كما تتميز إسرائيل بنموها السريع في قطاع الصناعة فضلاً عن اهتمام البحث والتطوير في مجال الصناعة حيث يتميز القطاع الصناعي بنموه السريع، فقد ازدادت فيه نفقات البحوث والتطوير في القطاع المدني وكذلك عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحوث والتطوير بعدة أضعاف خلال العقدين الماضيين. ويتم البحث والتطوير الصناعي في إسرائيل الذي يتركز على الإلكترونيات خصوصاً في عدد صغير من الشركات الكبيرة. وأصبحت شركات البحث والتطوير المكثف المصدر الرئيسي لزيادة فرص العمل ونمو التصدير

الصناعي على مر السنين. وتركز إستراتيجية الصناعة في اسرائيل على دعم النمو المتواصل لمثل هذه الشركات، الصغيرة منها والكبيرة. وتدعم الحكومة مجال الأبحاث والتطوير الصناعي في إطار قانون تشجيع البحث والتطوير، الذي يشرف على تطبيقه مكتب كبير العلماء في وزارة التجارة والصناعة. وقد قام هذا المكتب بتمويل ١,٢٠٠ مشروع في عام ٢٠٠٠. وتشكل المنتجات المتعلقة بالبحث والتطوير الآن أكثر من نصف مجموع الصادرات الصناعية باستثناء الماس، (٣٦، ص١).

ويكاد القطاع الزراعي يعتمد كلياً على البحث والتطوير، ويتم تطبيق الأبحاث في هذا المجال بالتعاون بين المزارعين والباحثين. وتنقل نتائج الأبحاث إلى الحقل بسرعة عن طريق شبكة واسعة للخدمات. وبعد إجراء التجارب الملائمة، تعرض المشاكل مباشرة على العلماء الذين يسعون إلى إيجاد حلول. وتقوم منظمة البحث الزراعي التابعة لوزارة الزراعة بالجانب الأكبر من الأبحاث في المجال الزراعي. وتقيم معظم معاهد البحث الزراعي في اسرائيل علاقات وثيقة مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة مما يضمن تبادل معلومات مستمر مع الدول الأخرى. وتعتبر اسرائيل في مقدمة دول العالم من حيث معدل إنتاج الحليب للبقرة الواحدة سنوياً، إذ أنه ارتفع من ٦,٣٠٠ لتر عام ١٩٧٠ إلى 10,000 لتر عام ٢٠٠٧، نتيجة استخدام الطرق العلمية في تربية الأبقار والإستعانة بالفحوصات الوراثية التي يقوم بها المعهد الفولكاني. وقد تمكنت اسرائيل من تحسين الأبقار بفضل استخدام أساليب علمية متطورة بالتعاون مع دول أخرى وكان للمزارعين الاسرائيليين دور طليعي في مجال التكنولوجيا الحيوية للزراعة وفي الري بالتنقيط واستخدام الطاقة الشمسية لتحسين التربة واستغلال مياه الصرف الصحي في الزراعة. وقد تمت الإستفادة من هذه المستحدثات بعد تحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق، منها الحبوب التي تنتج بالإستعانة بالهندسة الوراثية ومبيدات الحشرات والدفينات البلاستيكية السهلة التفكيك للري والتسميد، (٣٦، ص٤).

انتهجت أساليب زراعية مبتكرة ، وبدأت البحوث الخاصة بالمعالجة الإلكترومغناطيسية للمياه، بهدف تحسين صحة الحيوان وزيادة الغلال الزراعية، وأسفرت عن نتائج مثيرة للأمال وقد شاع استعمال حواسيب تم تصميمها وصنعها محلياً في مجالات مختلفة لتنسيق الأنشطة الزراعية اليومية مثل توجيه عملية التسميد بالحقن مع مراقبة العوامل البيئية ذات العلاقة. كذلك تستخدم الحواسيب لإنتاج خلطات الغذاء للدواجن والدواب بأقل ثمن مع ضمان أعلى نسبة من الإنتاج

الحيواني، كما تُستخدم أيضاً لإعداد أماكن للدواجن يمكن التحكم في درجة الحرارة ونسبة الرطوبة بداخلها. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم تجهيزات حديثة لحراثة الأرض وبذر البذور والزراعة والحصاد وجمع الحاصل وتصنيفه ورزقه؛ وأصبحت هذه التجهيزات شائعة الإستعمال، وانتفعت الزراعة أيضاً من ابتكارات ذات صفة شاملة تم تطويرها في إطار البحث العلمي والتطوير، منها مثلاً رعاية أوتوماتيكية للأنسجة الزراعية ومواد بيولوجية لإبادة الحشرات الزراعية وحبوب ذات مقاومة للآفات والتسميد البيولوجي، (٣٦).

بحث وتطوير في مجال الطاقة

نظراً لندرة مصادر الطاقة العادية في إسرائيل، تم تطوير مصادر بديلة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والحرارية وطاقة الرياح. نتيجة لذلك أصبحت إسرائيل تحتل مكانة طليعية في مجال استغلال الطاقة الشمسية على مختلف المستويات، كما أنها في المرتبة الأولى في العالم من حيث الإستعمال المنزلي للفرد للسخانات الشمسية. وتم مؤخراً تطوير جهاز استقبال بالغ النجاح يجمع ضوء الشمس المركز، مما سيزيد من استغلال الطاقة الشمسية في الصناعة أيضاً. (٣٦)

ولا زالت إسرائيل لم تصل إلى المستوى الذي تطمح له كونها تعيش اقتصاديين مختلفين - "اقتصاد متطور وغني، واقتصاد نام وفقير". وأن الفجوات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة في إسرائيل خلقت مجتمعا متقاطبا توجد فيه "حيزات سكانية ناجحة وحيزات سكانية تعاني من فقر تعليمي وانعدام الفرص، ففي إسرائيل ثمة اقتصاد يعتمد على صناعات المعلومات والتكنولوجيا، وهو اقتصاد يركّز إلى الأمام، تصديري، مفتوح ومتحرك يتمتع بنسبة عالية من التشغيل ومستوى معيشة غربي بكل معنى الكلمة. وثمة إلى جانبه اقتصاد آخر يعتمد على الصناعات التقليدية التي لا تستطيع دفع أجور عالية، كما يفتقر أبناؤه وبناته إلى المهارات الملائمة لطلبات سوق العمل العصرية ولذا فإن نسبة مشاركتهم في قوة العمل متدنية للغاية. (٦٠، ص ٢)

لذلك يجب على حكومة إقليم كردستان الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير التقني لدوره الحاسم الذي يلعبه في تعزيز التطوير التقني وبناء قاعدة وطنية للعلوم تكون قادرة على الإبداع والابتكار بمشاركة المؤسسات الوسيطة والداعمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وذلك عن طريق وضع خطة وسياسة تؤدي إلى تطوير التقنية وتعزيز أنشطة البحث العلمي ودعم المؤسسات الوسيطة واتخاذ السياسات اللازمة لتحقيق أهداف النمو للاقتصاد الوطني منها،(٣٢):

- إعداد خطة لتفعيل دور البحث العلمي والتطوير التقني وتوظيف التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية.
- تكثيف الجهود لتطوير التقنية وتوطينها وترشيد استغلال الموارد الاقتصادية.
- دعم وتشجيع الابتكار والإبداع بدعم البحوث العلمية والتقنية من الجهات الوسيطة.
- خلق قواعد بيانات في القطاع الخاص وربطه مع مراكز البحوث والدراسات لغرض التطبيق العملي لها.

بالإضافة إلى جملة من العقبات التي تعوق تفعيل دور المؤسسات الوسيطة والداعمة في دعم وتطوير البحث العلمي وهي،(٣٢،ص١٧):

- دور الغرف التجارية والصناعية والزراعية في تنمية التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية.
- بعدها عن مشاكل واحتياجات القطاعات الإنتاجية وحاجاتها إلى التطوير.
- ضعف الإنفاق على الدراسات العلمية والتطويرية للمنشآت.
- وجود فجوة كبيرة بين قطاعات التصنيع ومؤسسات البحث العلمي.
- غياب التنسيق والتعاون بين المشاريع الصناعية المتشابهة في مجال صناعي واحد

تجارب دول واقاليم اخرى في مجال التنمية الصناعية

اخذ الباحث في دراسته سبل الاستفادة من تجارب بعض الدول واقاليم في مجال التنمية الصناعية كتجربة دول الخليج العربي وتجربة كوريا الجنوبية وبعض دول شرق اسيا مثل ماليزيا وسنغافورة والصين.

التنمية في دول الخليج

تقترب دول الخليج من النموذج الاشتراكي في التنمية في إعطاء الدولة الدور الرئيسي للقيام بالصناعات الثقيلة، ويصعب تطبيق نموذج أو نظرية للتنمية في دول الخليج لاختلاف ظروفها، فهي دول قليلة السكان، ويسودها مناخ حار، ولم تتدرج في مراحل التنمية وإنما تحولت بسرعة من دول فقيرة إلى دول تملك عائدات ضخمة من الموارد المالية النفطية. وقد طبق النموذج الكويتي للتنمية في معظم دول الخليج القائم على توزيع الثروة وتحريك القطاع الخاص، وثمة جوانب إيجابية يمكن أن تشجع على دعم المسيرة التنموية هذه مثل ارتفاع أسعار النفط، (٣١، ص٢).

تجربة التنمية الصناعية في دول الخليج مع التركيز على دولة الامارات العربية المتحدة

قد انطلق التنظيم الصناعي في دول الخليج ضمن أربع استراتيجيات رئيسية هي: أهداف خطط التنمية وأولويات الاستراتيجية الموحدة للتنمية وسياسات تنفيذها ومتطلباتها. وتهدف خطط التنمية في دول الخليج إلى: تهيئة المواطن اجتماعيا وثقافيا، والتنسيق والتكامل في مختلف المجالات الحيوية، وترشيد الإنفاق العام، وتنمية الأنشطة الاقتصادية حسب الأولوية والثانوية والثالثة، وإيجاد قاعدة للبحوث والعلوم التطبيقية، والعمل على مشاركة المستفيدين في تحمل تكاليف الإنتاج، وتحقيق الترابطات الخلفية والأمامية للصناعة. وأما أولويات الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية فهي: التركيز على الصناعات التي تقوم على استغلال وتطوير الموارد الطبيعية المتوفرة في الخليج العربي، والصناعات القادرة على المنافسة والنمو، وتنمية الصناعات التي تؤدي إلى التكامل والتشابك في السلاسل الإنتاجية، والتركيز على تنمية

الصناعات المتوسطة والصغيرة والتي تكون مرتبطة بالصناعات الكبيرة، والمشاريع المشتركة بين دول الخليج، (٣١، ص٣).

وتنفذ هذه الاستراتيجية عبر مجموعة سياسات، مثل تقديم الحوافز للمشاريع الصناعية والتجهيزات الأساسية مثل المدن الصناعية. وتحتاج الاستراتيجية الموحدة للتنمية إلى تدابير إدارية وتنظيمية.

يعد تطوير القطاع الصناعي من الأولويات التي استهدفتها دولة الامارات العربية المتحدة حيث تم إنشاء العديد من المنشآت الصناعية سواءً في نشاط الصناعات البترولية والبتروكيماوية والكيماوية ، أو في نشاط الصناعات التحويلية الأخرى غير البترولية، الأمر الذي ساهم في تطوير البنية الهيكلية للصناعة في الامارات، وبالتالي في تنفيذ خطوات ملموسة في إطار سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتواصلت الامارات بالتفاعل المتواصل مع المتغيرات العالمية والإقليمية خاصة بعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٦ ، فقد تم التأكيد على ضرورة تعزيز الوضع التنافسي للمنتجات الصناعية في الامارات لضمان صمودها أمام المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، وذلك بالالتزام بمعايير الجودة ذات المستويات العالمية المعروفة، وفي إطار الاهتمام الكبير بالقطاع الصناعي في الامارات، قامت الجهات المعنية بتوفير المرتكزات الأساسية اللازمة لتحقيق النهضة الصناعية، حيث أقيمت البنية التحتية والأطر المؤسسية وقدمت الحوافز والتسهيلات لتشجيع إقامة المشاريع الصناعية ومن ضمنها المدن الصناعية المجهزة بالخدمات المتنوعة التي تقدم للمستثمرين بأفضل المستويات، أما القطاع الثاني من هيكل الصناعات في دولة الإمارات العربية المتحدة فهو قطاع الصناعات غير الأساسية، وهي صناعات غير نفطية تتميز بصغر حجم الإنتاج، وتهدف إلى سد احتياجات الأسواق المحلية، وتصدر الدولة جزء من إنتاجها إلى الأسواق المجاورة وتشجع في كافة مجالاتها، ومن هذه الصناعات غير الأساسية القطاع الخاص على الاستثمار إلى جانب القائمة في الدولة صناعة المواد الغذائية والمشروبات، وبعض الصناعات الكيماوية، صناعات هندسية متنوعة وغيرها من الصناعات وبهذا فقد اتخذت الامارات العديد من الخطوات على طريق خلق قطاع صناعي قادر على قيادة مسيرة التنمية بالبلاد باعتبار أن الصناعة بمجالاتها المتعددة ستكون محوراً رئيسياً من محاور صنع التقدم والرخاء خلال القرن الجديد، أما عن هيكل الصناعات في دولة الإمارات فيتكون من قطاعي الصناعات الأساسية وغير الأساسية، ويقصد بالأولى تلك الصناعات التي تعتمد على النفط

والغاز بشكل أساسي، وتتطلب رؤوس أموال كبيرة ومعرفة عملية وفنية متطورة، وتحتاج إلى أسواق واسعة لتصريفها، وتعتمد عليها الدولة في خططها الإنمائية (٥٢، ص ١).

ويجب أن توضع في الاعتبار المعطيات التي تحكم الصناعة مثل: الموقع الجغرافي ونوع الخام وتركيز المعادن ووسائل النقل والمناخ المناسب والأيدي العاملة ورأس المال وتوطين الصناعة وزيادة الإنتاج.

ويعد السكان واحداً من العناصر الرئيسية التي يجب أن يعتبرها المخطط: في عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية الساملة حيث ان الخصائص السكانية والحضارية والتوزيع الجغرافي للسكان ومستوى التعليم ونوعيته والصحة والغذاء والسكن والمرافق العامة وتخطيط الهياكل التكنولوجية والتنمية الزراعية في الخليج، تلعب دورا كبيرا في عملية التخطيط الاقتصادي .

حيث يقدر عدد السكان في الخليج بحوالي ٢٧ مليون نسمة، يشكل الأجانب أكثر من نصفهم (حوالي ١٥ مليوناً) وقد وصلت نسبة المغتربين في بعض الدول الخليجية إلى ٨٠% وتتراوح نسبة العمالة بين ٧٠% و ٩٠% ومعظم العمالة من دول جنوب شرق وجنوب آسيا. الا انه ولم يستفد المخططون للقطاعات التعليمية والفنية من الإمكانيات المتاحة لتنظيم التعليم كما ونوعا لكي يجعلوا المواطن الخليجي مشاركا في جميع القطاعات التنموية المحلية، بالرغم من انشاء مدن صناعية مثل الجبيل وينبع في السعودية، وامسيعيد وراس لفان في قطر، وسترة في البحرين، ورويس في أبو ظبي، والشعبية في الكويت، لإطلاق وتطوير الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والأسمدة، (٣١، ص ٣).

لذلك فانه يجب على حكومة اقليم كوردستان العمل على مشاركة الكوادر المحلية وخاصة التي تحمل مؤهلات وكفاءات عالية للمشاركة في المشاريع الاستثمارية التي تقام في الاقليم .

وقد بلغت الواردات الخليجية الى ٩٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ م تحتل نسبة السوق الأوروبية المرتبة الأولى منها (٣١%) ثم أميركا (١٧%) ثم اليابان ودول جنوب شرق آسيا (١١% لكل منهما) وتأتي دول الخليج في المرتبة قبل الأخيرة في التبادل التجاري فيما بينها، والدول العربية في المرتبة الأخيرة. وبلغت الصادرات الخليجية حوالي ٩٦ مليار دولار موزعة على جنوب شرق آسيا (٢٤%) واليابان (٢١%) والسوق الأوروبية (١٢%) وأميركا (٩%) والدول

الخليجية (٦,٣%) والدول العربية (٢%) ،لقد تحولت دول الخليج بسرعة من دول فقيرة يعتمد اقتصادها على الصيد والرعي والنقل البحري المحدود إلى دول غنية، ولكن هذا الوفرة المالي مازال مستمدا من تصدير البترول الخام الذي يشكل ٨٠% من الإيرادات الخليجية. ولم يحافظ على هذا المورد الاستراتيجي من الهدر والهيمنة، ولا تحصل دول الخليج على ١٥% من القيمة الحقيقية للنفط. وتحظى الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية بحوالي ٦٠% من الاستثمارات (٣٨ مليار دولار) ولكنها في المرتبة الثالثة من حيث عدد المصانع، وفي المرتبة الثانية من حيث عدد العمالة، لأنها تستخدم تقنية عالية، وهذا يرسخ التبعية الصناعية والتقنية ،واستطاعت دول الخليج أيضاً أن تحقق رفاها لمواطنيها، وتوفر الخدمات والاحتياجات الأساسية كالتعليم والصحة والطرق والمرافق العامة بعدما كانت معدومة أو متخلفة، ونشأت دول حديثة هذا التحول وما رافقه من تحولات سياسية واجتماعية وثقافية وتداعيات أمنية وإقليمية، كونه خريطة معقدة يصعب فهمها وتعد مهمة المخطط الخليجي وتربك مشروعات وبرامج التنمية ، ، (٣١،ص٣).

تجربة كوريا الجنوبية

الكوريون الذى يبلغ تعدادهم نحو ٤٥ مليون نسمة فالبداية دولة فقيرة لا تحمل أى مقومات نجاح وخلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي عانى الاقتصاد الكوري من ضعف شديد مع فقر شديد في الموارد الطبيعية ولم يكن التصدير يشكل سوى ٣% من الناتج القومي وشكلت المساعدات الدولية ١٠% من الدخل القومي كما تم تصنيف كوريا الجنوبية بأنها ثالث أفقر دولة آسيوية مع عدم وجود أي آمال في النمو. أصبحت كوريا الجنوبية حالياً واحدة من أسرع اقتصاديات العالم نموا ورقم واحد في العالم في صناعة البتروكيماويات والسفن وإدارة الموانئ وكذلك تفوق في صناعة السيارات، وبعد الإصلاحات الجذرية التي نفذتها الحكومة الكورية بعدها انطلقت كوريا بالسرعة المطلوبة للمنافسة مع الاقتصاد العالمي لتصبح من أفضل الاقتصاديات النامية في العالم كما ارتفع الدخل القومي الاجمالي لكوريا الى ٦,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ بعد ان كان لا يتجاوز ٢,٣ بليون دولار في سنة ١٩٦٢، كما وصل متوسط دخل الفرد السنوي الى ١٦ الف دولار سنويا بعد ان كان ١٥ دولارا فقط منذ ٤٥ عاما . (54، ص2)

وخلال الفترة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٧٢ بدأت كوريا تخطو خطوات حثيثة على طريق التنمية والتحول الى النمط الصناعي التصديري، وبدأت بفكرة غريبة من نوعها ومبتكرة كمنتج جديد في الأسواق العالمية الا وهى تصدير الشعر الطبيعي للنساء الكوريات الذى يتميز شأنه شأن باقى دول آسيا بالنعومة والثقل، ووجهته الى أسواق الولايات المتحدة لتستخدمها الاخيرة في صناعة " الباروكة " فى نفس الوقت منعت كوريا الاستيراد الا في حالات الآلات المستخدمة فى عمليات التصنيع، واتجهت كوريا الى خطوة طموحة باستخدام الشركات الكبرى لتتسأ مصانع لها فى المدن الكورية، لتعود منتجاتها الى صالح تلك الشركات فتستفيد من هذه التجربة وتكتسب خبرة .. لكن مع مرور الوقت شهد الاقتصاد الكورى انتكاسات خلال فترة الثمانينيات بسبب وجود حكومة لم تهتم بالمضي في الاصلاحات كما أدت أزمة النفط عام ١٩٩١ والانهيارات التي شهدتها اقتصاديات النور الآسيوية ١٩٩٨ الى تراجع في معدلات التجارة الخارجية وانخفاض قيمة العملة الكورية (الوان) الى ان وصل الى دولار لكل ٢٠٠٠ وان ثم عادت معدلات النمو لطبيعتها بدءا من عام ٢٠٠٠، وارتكزت خلال مشوارها للرقى الاقتصادي على رفع معدلات الادخار والاستثمارات العالمية والتركيز القوي على التعليم حتى

أصبحت كوريا العضو التاسع والعشرين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ١٩٩٦ . وبعد نحو ٤٠ عاما من بدء التجربة الكورية تضاعفت معدلات النمو في الاقتصاد الكوري ، حيث شهد قطاع التصدير نموا بلغ ٣٠% وأصبح ترتيب الاقتصاد الكوري هو الـ ١٣ عام ٢٠٠٤ ثم وصلت حاليا الى رقم ٩ على مستوى اقتصاديات العالم واحتلت كـوريا المرتبة الأولى عالميا في صناعة السفن والبتروكيماويات والخامسة في صناعة السيارات وكذلك صناعة الحديد الصلب وترتيبها الرابع على مستوى العالم في احتياطي العملات الأجنبية وخلال السنوات العشر القادمة تأمل كوريا في وصول نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي الى ٢٠ ألف دولار ، (54، ص3).

وعن الجوانب السلبية في التجربة الكورية فإنها تكمن في عدم استقلالية القرار في قطاع المال الذي يعتبر حجر الزاوية لعجلة التنمية وحلقة الوصل بين قطاع الصناعة وقطاع التسويق حيث ان الحكومة تقوم بدور "المتحكم" في تمويل المشروعات عن طريق إعطاء التعليمات للبنوك للتمويل ، وفي حال فشل المشروع فان النتائج السلبية تطول النظام المالي أيضا ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الاعتماد الأكبر في التنمية على الشركات الكبرى يؤدي إلى تقوية شوكة أصحاب الأعمال حيث تستحوذ المجموعات الاقتصادية الضخمة على نحو ٤٥% من الدخل القومي الإجمالي لكوريا.

يكمن سر نجاح تجربة التنمية بكوريا في اتاحة الفرصة للقطاع الخاص في تحريك عجلة التنمية كما يكمن أيضا في الانتباه المبكر إلى ضرورة دعم قطاع الصناعة وتهيئة المناخ للتصدير وفي الوقت الحالي ونظرا لتغير الظروف الحالية ووجود منظمة التجارة العالمية التي تشترط فتح الأسواق أمام كافة المنتجات فان إمكانية التصدير تتطلب التقيد بمعيار الجودة وهو الذي يراه الكوريون معيار تفوقهم ورغم كل ذلك الأ أن الكوريون يؤكدون أنهم ما زالوا في بداية الطريق وأمامهم التحدي الأكبر وهو السيطرة الاقتصادية في عالم تحكمه الأقطاب القوية ، (54).

اعتمد النمو الاقتصادي الكوري مبدئيا على الصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية كصناعة النسيج على وجه الخصوص. وتم تغيير الصناعات الخفيفة بصورة منتظمة لتحل محلها الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية التي تمثل أكثر من نصف إجمالي الإنتاج الصناعي تم تطوير مجمعات بتروكيماوية ضخمة مع تدعيمها بالعديد من مصافي البترول الكبيرة على طول المدن الساحلية للبلاد ، كما ركزت على الصناعات الأساسية لإنتاج الأسمت، والأطعمة،

والأسمدة الكيماوية والخشب الجيبى والملابس والسيراميك والزجاج والمعدات الزراعية والمعادن غير الحديدية ، (55، ص1).

أما عن القفزات التكنولوجية فقد وضعت كوريا امامها هـذا الهدف وقامت بتأسيس مجلس الرئاسة الاستشاري للعلوم والتكنولوجيا (PACST) في أبريل ١٩٩٩ لإجراء التنسيق الكلي بين العلوم الوطنية وسياسة التكنولوجيا بهدف تنسيق السياسات الرئيسية والخطط الكلية لتطويع العلوم والتكنولوجيا (SIT)، وتوسيع دائرة العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بالاستثمار ووضع الأولوية لبرامج الأبحاث والتنمية ، بحيث يشتمل مجلس الرئاسة الاستشاري على ١٩ عضوا من بينهم الرئيس الكورى الذي يترأس المجلس وبقية الوزارات التي تربطها علاقة بالعلوم والتكنولوجيا،(٥٤، ص٢).

تجربة ماليزيا

في تجربة ماليزيا سيتم تناول دور ماليزيا دور و اهمية استثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصناعات وقطاعات معينة لتجربة ماليزيا ، ثم توضيح لاهم سياسات التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز لهدف التنمية الوطنية، واخذ ماليزيا تجربة مشابهة لتجربة سنغافورة والصين في استخدام الحوافز لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر ، وتعتبر هذه الدول اكثر دول نجاحا في استخدام هذه الحوافز وتوجيه الاستثمار الاجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات لصناعات وقطاعات معينة.

فمن خلال الحوافز وتقديم التسهيلات المتخصصة لتنمية المهارات وترقية النقانة استطاعت حكومة ماليزيا استغلال استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في تحسين قدرات ماليزيا التنافسية .وشهد هيكل الحوافز في ماليزيا الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الاجنبي المباشر الى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية النقانة والعناقيد الصناعية،(٥٨، ص٤)

ففي عام ١٩٥٨ تضمنت الحوافز الممنوحة اعفاءات ضريبية لفترة ٢ الى ٥ سنوات للاستثمار في صناعات احلال الواردات كالاغذية ، المشروبات ، البلاستيك ، الكيمياويات ، وصناعة الطباعة والنشر .

وفي عام ١٩٦٨ تم ادخال تعديلات على الحوافز لتشجيع التشغيل و الصناعات كثيفة الاستخدام لراس المال شملت اعفاءات لضريبة الارباح تراوحت بين ٢ الى ١٠ سنوات

وفي السبعينيات تركز الترويج على الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والصناعات الموجهة للتصدير .وتضمنت ذلك انشاء ١٠ مناطق حرة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع الالكترونيات والنسيج ، وشملت خدمات البنية الاساسية المدعومة ، وتسريع الاجراءات الجمركية ، الاعفاءات من رسوم الجمارك والضرائب على الصادرات ،والاعفاءات للمناطق الحرة من قوانين الملكية.

وفي عام ١٩٨٦ تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات وتحت مظلة قانون تشجيع الاستثمارات كآآتي،(٥٨، ص٧) :

١-زيادة في نسبة حصص الاجانب في رؤوس اموال الشركات المحلية .

٢-الاعفاءات والحوافز الضريبية .من اهمها اعطاء الحوافز المالية لجميع المستثمرين للقيام بعمليات البحوث والتطوير وتدريب العمالة المحلية .

وفي عام ١٩٩٠ استجابة للتدفقات الضخمة للاستثمار الاجنبي المباشر وقامت الحكومة بتعديل هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية الاستثمار مقاسة بالمكون التقني والقيمة المضافة . كما تم توسيع الحوافز الضريبية لتشمل خدمات المراكز الاقليمية للشركات متعددة الجنسيات فيما يختص بالامداد والتنسيق والادارة .

وفي ١٩٩١ تمت مراجعة شاملة لسياسة الحوافز بهدف تنظيم وتوجيه الحوافز ، تقوية المرود الضريبي وتشجيع تنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية.

وفي عام ١٩٩٥ بدأ التقليل في منح الحوافز للمشاريع الكثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتركيز على الاستثمارات الراسمالية مقاسة بمقدار الاستثمار .

وكانت اهم اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على ماليزيا كالاتي،(٥٨، ص ١٠) :

لقد ادى الاستثمار الاجنبي المباشر الى اعطاء دفعة قوية للاداء الصناعي في ماليزيا ، وكان لهذا الاستثمار اثار ايجابية على استخدام الموارد المحلية والصناعات المحلية والقوى العاملة المحلية ،وعلى البيئة الطبيعية في ماليزيا. كذلك كانت له اثار على :

١/استخدام الموارد المحلية.

٢/اثار على المؤسسات والصناعات المحلية.

٣/اثار على العمالة المحلية.

وفي عام ١٩٩٧ حدثت ازمة مالية في دول جنوب شرق اسيا وتهريب لرؤوس الاموال من تلك الدول ، وانخفاض معدلات النمو واتباع سياسات مالية ونقدية متشددة مما ادى الى تسريح العمالة وانخفاض الطلب على الايدي العاملة ، وانخفاض معدل نمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل القومي للاقتصاد الماليزي .

ووفقا لتقرير مؤشر الثقة في الاستثمار الاجنبي المباشر FDI سنة ٢٠٠٣ في تقييم الاقتصاد الماليزي الذي اخذت بياناته من الاونكتاد،البنك الدولي ،وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية والبنك الاوروبي للتعمير والتنمية ، ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول امريكا اللاتينية والكاريبى، ويعتمد التقرير على استثمارات استبيان يتم استيفائها من اكبر ١٠٠٠ شركة للاستثمار الاجنبي المباشر من حيث الايرادات تمثل ١٦ تريليون دولار عام ٢٠٠٢ ، وتعمل في ٤٢ دولة (تمثل ٩٠% من اجمالي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على مستوى العالم لعام ٢٠٠٢). وللأسف لم يشمل التقرير على اية دولة عربية حتى الان . ووفقا لهذا التقرير ، استعادت ماليزيا ثقة المستثمر الاجنبي المباشر و عادت لتحتل مكانتها ضمن اكبر ٢٥ دولة تحظى بثقة المستثمرين الاجانب على مستوى العالم (المركز ٢٣ في عام ٢٠٠٣) وساهمت في ذلك استعادة معدلات

النمو الاقتصادي المرتفعة والاستقرار السياسي النسبي ، و إعادة هيكلة القطاع المالي وزيادة الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية وقد اتخذت الحكومة الماليزية مجموعة جديدة من المبادرات لتشجيع الاستثمارات في الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ مثل حزم تحفيزية مصممة للاستثمارات عالية الجودة وحوافز لترويج صناعات الاغذية والالات والمعدات وحوافز لترويج صناعات تكنولوجيا المعلومات ، كما منحت حوافز جديدة لتشجيع الصناعات المتعلقة بالخدمات العامة والامدادات والنقل . ومن الصناعات التي شهدت تطورا في مستوى الاداء وتحسن في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة صناعة الالكترونيات الاحجار والزرجاج ، صناعة البلاستيك والكيماويات .

وبغرض جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة فقد تراجعت الحكومة الماليزية على كل من قرارات متطلبات حصص الاجانب في ملكية المشروعات الاستثمارية المحلية ، وقرار فرض الرقابة على تحركات رؤس الاموال التي كانت قد فرضتها في اعقاب الازمة المالية الاسيوية في اواخر التسعينيات من القرن الماضي .

وتعد ماليزيا من الدول الآسيوية التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع، فقد مثلت اليابان النموذج التصنيعي الذي أخذ عنه الماليزيون أصالة القيم وكيفية إعداد الخطط، حتى كان لسان حالها : "اليابان... قدوتنا" ! وشيئا فشيئا، طورت ماليزيا صناعاتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تركز على كثافة رأس المال وتحديداً الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة كبيرة، (٨٣).

مراحل صناعية

وقد مرت تجربة التصنيع الماليزية بعدة مراحل هي، (٨٤، ص ٢):

- ١- مرحلة صناعات لإحلال الواردات: في مطلع الستينيات تم تطبيق سياسة إحلال الواردات، وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كصناعة الأغذية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والكيماويات، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار في ١٩٦٨ لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات.
- ٢- مرحلة الصناعات التصديرية: بدأت في مطلع السبعينيات حيث شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة. وعملت الحكومة على استضافة الشركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط إنتاجية في ماليزيا، وسمحت

للشركات الأجنبية التي تنتج سلعاً للتصدير بالملكية التامة دون اشتراط المساهمة المحلية. وفي هذه المرحلة حدث تحول جذري من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير والصناعات كثيفة العمالة كالصناعات الإلكترونية والنسيج، كما كان هناك تركيز على الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية الماليزية كزيت النخيل والأخشاب والمطاط. وفي ١٩٧١ صدر قانون منطقة التجارة الحرة بهدف إتاحة المزيد من الحوافز الخاصة بالصناعات الموجهة نحو التصدير.

٣- **مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية:** بدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينيات حيث شجعت الحكومة على قيام الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية ثم التصنيع الثقيل وتصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بريتون)، ثم التوسع في صناعات الإسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الإلكترونيات والنسيج التي صارت تساهم بثلاثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب ٤٠% من العمالة.

ويلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية الحيوية.

٤- **فترة تشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة:** بدأت هذه الفترة في التسعينيات وشجعت الدولة فيها الصناعات ذات التقنية العالية وكثيفة استخدَام رأس المال والمتضمنة للمهارة القيمة المضافة العالية، وذلك من أجل زيادة تنافسية المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة سوقها المحلية، (٨٤، ص ١).

وخلال تلك المراحل بدت عوامل نجاح التجربة الصناعية لماليزيا فيما يلي، (٨٣، ص ٢):

١- **الاتجاه شرقاً:** أعلنت ماليزيا سياسة "النظر شرقاً" في ١٩٨١ وامتد العمل بها إلى ١٩٩١، وهدفت سياسة "النظر شرقاً" إلى تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية المواقف الإيجابية، مثل: أخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز وغيرها بالإضافة إلى سياسة مالية ونقدية وتجارية كلية متوازنة وحكيمة. ولم تكن عملية الأخذ بالتجربة اليابانية تقليداً محضاً بل اختياراً وانتقاءً لما يناسب ماليزيا ووضع ذلك في إطاره الصحيح، خاصة أن ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان.

٢- **التصنيع العنقودي:** انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة "التصنيع العنقودي" التي تقوم على أساس وجود علاقات ترابط في شكل عنقود تنتظم حباته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، والتي تمثلها ثلاثة عناصر هي: الصناعات، والموردون،

وخدمات الأعمال، وذلك في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز.

٣- دور المؤسسات في التنمية الصناعية: هناك كثير من المؤسسات والهيئات ساهمت في إنجاح عملية التنمية الصناعية نذكر منها ما يلي:

- الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية
Authority (MIDA Malaysian Industrial Development

- هيئة الإنتاجية القومية
Corporation National Productivity

-هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية
Trade Development Corporation Malaysia External

-هيئة التصنيع الثقيل الماليزية
Heavy Industries Corporation of Malaysia (HICOM

وبذلك من الضروري انه بإمكان حكومة اقليم كوردستان الاستفادة من التجارب السابقة الذكر ، لتنمية القطاع الصناعي وترسيخ قاعدة متينة لتوطين الصناعة في الاقليم ،حيث سيتم عرض بعض الملاحظات بهذا الخصوص ضمن الاستنتاجات والتوصيات.

الاستنتاجات والتوصيات

١- يعتبر استتباب الامن والاستقرار في الاوضاع السياسية والاقتصادية من الشروط الاساسية لتحقيق التطور والنمو الاقتصادي في اي بلد ، لذا يجب على حكومة اقليم كردستان المحافظة على استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية الامر الذي يوفر المناخ المناسب لتشجيع الاستثمارات لاقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة وما يترتب عليها من انعكاسات اقتصادية على الاقتصاد القومي .

٢- من خلال دراسة الموارد الطبيعية الداعمة لتوطين الصناعة تبين بان اقليم كردستان العراق غني بحقول النفط والغاز الطبيعي الذي يتميز بصفات كيميائية وجيولوجية جيدة ، الا ان عدم استغلالها بالشكل الامثل وتصديرها بالشكل الخام اضافة الى عدم وجود مصافي متقدمة لتكرير النفط ادت الى نقص في عرض المشتقات النفطية من النفط الابيض والبنزين والغاز وزيت الديزل والوقود بالاضافة الى المئات من المشتقات الاخرى التي اثرت سلبا على تشغيل المعامل والافران والمصانع وعلى مستوى القطاع الصناعي في الاقليم .

لذلك فان انشاء مصافي حديثة ومتطورة لتصفية وتكرير النفط الخام الى مشتقاته المختلفة يعد امرا ضروريا لان عملية تكرير النفط ذات اهمية صناعية واقتصادية كبيرة، الى جانب رفعه لقيمة البترول بشكل اكبر مما هي عليه كبتترول خام خاصة اذا علمنا بانه يتوقع ان يستخرج من النفط بتفاعله مع مشتقات كيميائية اخرى اكثر من ٥٠٠٠ مشتق نفطي (صناعي وزراعي ومشتقات اخرى) تدخل كمواد خام اولية في جملة من الصناعات كصناعة العقاقير والاسمدة النتروجينية ومبيدات الحشرات والالياف الصناعية والمطاط واللدائن المختلفة لصناعة البلاستيك والفيتامينات واعلاف الحيوانات بالاضافة الى دخولها في صناعة صبغ السيارات وقطع الاثاث الحديثة المعدنية والورق والغزل والنسيج والزجاج والصابون وصناعة انابيب السقي والادوات الاحتياطية البديلة للفولاذ ولوازم بيتية معروفة واحذية ، وصناعة القير لتعبيد الطرق واعمدة البطاريات والدهانات الطبية والمراهم المرطبة للبشرة واستخدامات كيميائية واسعة ذكرت بالتفصيل في الفصل الاول ،ومن هنا تظهر مدى اهمية انشاء مصفى متطور للتكرير النفط في الاقليم لتنمية القطاع الصناعي وتنوعه بما يشكل القاعدة الصناعية لتوطين الصناعة.

٣- ضعف انتاج وتنوع الصناعات البتروكيمياوية من المواد والسلع السابقة ذكرها مما ادى الى زيادة استيرادها من خارج الاقليم محدثة عجزا في الميزان التجاري واختلالا في ميزان المدفوعات الحكومية وضعف الناتج المحلي ، ونظرا لأهمية الصناعات البتروكيمياوية التي من شأنها ان تفتح افاقا لمرحلة صناعية جديدة اكثر عمقا وتأثيرا في هيكله الاقتصاد القومي فان هناك ضرورة لانشاء صناعات بتروكيمياوية متطورة تقنيا وتكنولوجيا لما لها من قدرة على زيادة الانتاجية وسد الطلب المحلي وامكانية تصديرها الى خارج الاقليم وزيادة الناتج المحلي وتقليل نسبة البطالة وتحسن المستوى المعيشي وتنشيط معدلات النمو الصناعي والاقتصادي لبناء قاعدة صناعية التي من شأنها توطين الصناعة في الاقليم .

٤- ان حكومة إقليم كردستان إتبعته سياسة او اسلوب إستدراج رأس المال من خلال الإستثمارات الأجنبية وذلك عبر تفعيل قانون الإستثمار رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ الذي صدر من قبل حكومة الإقليم والذي ساهم في تقديم تسهيلات و ضمانات واعفاءات وامتيازات مما أدى الى البدء والمباشرة بعدد من المشاريع الاستثمارية وفي مجالات مختلفة وبذلك فقد نجح الإقليم في إستقطاب رؤوس الأموال والتخصيصات المالية للمشاريع الإقتصادية التي ترمي حكومة الإقليم اعادة بنائها وتطويرها، ومن هنا تجدر الاشارة الى :

١- ضرورة اجراء تعديلات مرحلية في قانون الاستثمار وخاصة بالنسبة للأعفاءات والامتيازات وحسب متطلبات كل مرحلة من النمو والتطور التي يتم التوصل اليها بما يخدم مصلحة الاقتصاد القومي.

ب- تفضيل المشاريع الاستثمارية في البنية التحتية والتي يعاني الاقليم بنقص شديد فيها كالكهرباء والطاقة والمياه والنقل والاتصالات والصحة وشبكات الانترنت اضافة للبنوك والمصارف والاسواق المالية وغيرها، لتكون القاعدة والبنية الأساسية التي يمكن الإنطلاق منها وهذا ما يعزز التطور في المجالات الإقتصادية كافة وبالأخص القطاع الصناعي .

٥- أن اقليم كردستان يستقبل العديد من المشاريع الاستثمارية وفي مجالات مختلفة وهذا يتطلب على حكومة الاقليم اعادة النظر بالسياسة التعليمية من خلال المناهج الدراسية من اجل التركيز على الجوانب التطبيقية و الربط بين الاحتياجات المطلوبة لمشروعات التنمية الصناعية والاقتصادية من الابدى العاملة الماهرة و سياسات القبول فى المعاهد المهنية والتطبيقية و الجامعات.

٦- يفتقر اقليم كردستان الى مراكز او مكاتب استشارية لدراسة المشاريع الاقتصادية المزمع اقامتها وبيان الالوية والاولوية لهذه المشاريع، لذلك فان من الضروري تأسيس مكاتب استشارية لأعداد دراسات الجدوى الفنية الاقتصادية للمشاريع الصناعية والاهتمام بالمكاتب الاستشارية المحلية المختصة في اعداد التصاميم والدراسات وكذلك المختصة في بناء المشروعات الانمائية خاصة في حالة المشاريع الاستثمارية الاجنبية وذلك من خلال الاشتراط على المكاتب الاستشارية الاجنبية والشركات الاجنبية المكلفة بتنفيذ المشروعات الانمائية والصناعية بان تشرك المكاتب الاستشارية المحلية في جميع مراحل تنفيذ المشروعات من اجل اعدادها لتولي مسؤولية اكبر في المستقبل .

٧- ان هذا الانفتاح الكبير لكافة الاستثمارات المحلية والاجنبية في الاقليم بحاجة الى اقامة نظام للاتصالات الحديثة وانشاء الموانئ والمطارات وبناء شبكة طرق وخطوط سكك الحديد لتسهيل عمل هذه المشاريع في الانتقال والحركة من والى الاقليم.

٨- ان اقامة مشروعات استثمارية اقتصادية وخاصة الصناعية منها تؤدي الى امتصاص الايدي العاملة وتقليل نسبة البطالة وتنمية القدرات وتطوير المهارات البشرية في الاقليم وبالامكان الاشتراط على الاستثمارات الاجنبية تشغيل الايدي العاملة المحلية قدر المستطاع وفي حالة كون المشاريع تحتاج الى خبرات ومهارات متخصصة عالية وغير متوفرة في الاقليم فانه بالامكان الحكومة الاشتراط عليها بفتح دورات متخصصة لتلك المهارات وان تكلفه هذه الدورات التعليمية للمهارات المتخصصة العالية يمكن ان تساهم بها الحكومة جزئيا او كليا وذلك من اجل التخطيط لأستلام المهام او القيام بالمشاريع المماثلة مستقبلا .

٩- من خلال دراسة التركيب العمري لسكان اقليم كردستان تبين زيادة نسبة السكان الذين هم في سن العمل على الفئات العمرية الاخرى وهذا يعني توفر القوى العاملة البشرية اللازمة للعمل في الانشطة الاقتصادية بالاضافة الى توفر المهارات والكفاءات المهنية والفنية ، الا انها بحاجة الى التنظيم والتطوير الامر الذي يتطلب الاهتمام بالتنمية البشرية وخاصة في هذه المرحلة من النهوض بالاقتصاد عامة والواقع الصناعي خاصة وذلك من خلال فتح معاهد تطبيقية للتعليم المهني والفني والتقني من اجل بناء وتطوير الايدي العاملة وتخصصها في اختصاصات تلبي حاجة ومتطلبات التنمية الصناعية والاقتصادية .

١٠- ضعف مستوى واداء القطاع الصناعي نتيجة العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ادت الى ضعف المساهمة في الناتج المحلي واحداث اختلالات هيكلية في القطاعات الاقتصادية الاخرى وفي البنية الاقتصادية للاقليم، لذلك يتوجب اعطاء اولوية قصوى للقطاع الصناعي في اطار البرنامج الاقتصادي الوطني وذلك باعتبار ان الصناعة هي المحرك الرئيسي لقطاعات التنمية المختلفة من خلال تحقيق زيادة مستمرة في الناتج القومي وتوفير فرص عمل اضافية والمساهمة في حل مشكلة البطالة وتحسن المستوى المعيشي للفرد ونقل التقنية لمجابهة تحديات العولمة، مما تودي الى اعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وتنميتها لاحداث تنمية اقتصادية شاملة في الاقليم.

١١- غياب الارادة السياسية من جانب الكثير من القادة السياسيين لدعم الخطط الاقتصادية والدراسات والبحوث التنموية وبالاخص المتركزين على قمة هرم القطاعات الاقتصادية مما اضعف نمو وتطور الاقتصاد الوطني، لذلك يتوجب ان تكون هناك ارادة سياسية مؤمنة بكل جدية بعملية التنمية ملتزمة بتوفير الوسائل لتحقيق اهدافها، بالاضافة الى تعبئة الجماهير لاهمية هذه الاهداف الانمائية وانعكاس ثمارها على تحسين مستوى معيشتها .

١٢- حماية الاقليم من عدم مطابقة نوعية الاستثمار مع اهداف وخطط برامج التنمية في الاقليم.

١٣- ضعف الهيكل المالي والمصرفي وغياب سوق الاوراق المالية وشركات التأمين والضمان في اقليم كردستان حيث لا تتمتع المصارف والبنوك بتسهيلات وخدمات واسعة كونها ضرورية لتنشيط ولحركة رؤوس الاموال داخليا وخارجيا وخاصة للاستثمارات الاجنبية، اضافة الى ضعف ثقة المواطن بالبنوك والادخار فيه وهروب الكثير من رؤوس الاموال لكبار رجال الاعمال وبعض القادة والمسؤولين الى البنوك العالمية الامر الذي يؤدي الى الاضرار بالاقتصاد القومي ، مما يتطلب:

_ اعادة تنظيم الهيكل المالي والمصرفي وتوفير نظام الخدمات المصرفية المتقدمة لتسهيل عمل المستثمرين في الاقليم لضمان تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية وتطوير القطاع المالي الذي يعتبر بمثابة العقل المفكر للاقتصاد القومي .

_ انشاء الاسواق المالية التي تعتبر كحلقة وصل بين الادخار والاستثمار وتوجيه الادخارات الى الاشخاص او المؤسسات المستثمرة وفي نفس الوقت تقوم بتقرير اسعار الفائدة واسعار الاصول

المالية كالاسهم والسندات وبذلك فان دورها في تجميع ادخارات الافراد وتحويلها الى استثمارات فعلية تؤدي الى زيادة الانتاج والدخل واستخدام القوى العاملة وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية للاقليم .

١٤- ضئالة حجم النفقات العامة المخصصة لوزارة الصناعة والطاقة لحكومة الاقليم المتمثلة بالقطاع الصناعي من تخصيصات الموازنة العامة خلال المدة ١٩٩٢_٢٠٠٣ فلم تتجاوز نسبتها ١,٧% من اجمالي نفقات الحكومة في احسن الحالات وهو العام ١٩٩٢، وهي نسبة قليلة جدا كون القطاع الصناعي بحاجة الى رؤوس اموال ضخمة لتنميته وتطوره، لذلك يستوجب تخصيص نسبة اكبر من الاستثمارات للقطاع الصناعي في الميزانيات السنوية وعدم الاعتماد على مورد واحد قد يكون مهددا في المستقبل ولاسيما للفروع الانتاجية الاساسية كصناعة الالات والمعدات لبناء القاعدة الصناعية المتينة .

١٥- انخفاض الانتاج الزراعي في الاقليم الى دون مستوى الطلب المحلي وبالتالي زيادة الاعتماد على استيراد المواد الغذائية من الخارج مما اثرت سلبا على النشاط الصناعي وتراجع الصناعات الغذائية التي تعتمد على المنتجات الزراعية كمواد خام اولية في صناعاتها وبالتالي تعرض الامن الغذائي للخطر، فمن الصعب ان نتصور نجاح سياسة التصنيع بدون تطوير القطاع الزراعي وذلك لاستمرارية عملية التنمية من خلال زيادة القدرات الذاتية على انتاج المواد الغذائية. ومن هنا تجدر الاشارة الى ضرورة الاهتمام بالتنمية الريفية المستدامة لتنشيط وتطوير الانتاج الزراعي النباتي والحيواني وخاصة المحاصيل الاستراتيجية من الحبوب كالحنطة والشعير والذرة الشامية وبعض الفواكه التي يتمتع الاقليم بالمقومات في انتاجها

١٦- يتمتع الاقليم بوفرة الموارد المائية الا انها لم تستثمر بالشكل الامثل للنهوض بواقع الاقتصاد الوطني من خلال الإستثمار في مجال السياحة والزراعة والصحة والصناعة . فبالامكان حكومة الاقليم تنمية القطاع السياحي في بناء المنتجعات والمراكز السياحية بالقرب من مصادر مياه العيون الطبيعية والمعدنية والكبريتية المتواجدة في الكثير من مناطق الاقليم بالاضافة الى بناء حمامات قرب العيون الكبريتية لما لها من مزايا سياحية وعلاجية . اضافة الى امكانية تنمية القطاع الصناعي من خلال انشاء صناعات المشروبات الغازية والمياه المعدنية وفق احداث المواصفات الحديثة خاصة وان هذه المنتجات لها حضور كبير في

الاسواق المحلية عن طريق عمليات الاستيراد، وستجد لها اسواق رائجة في الاقليم والعراق وخاصة في دول الخليج العربي وسيزداد الطلب عليها خاصة اذا علمنا بان هناك دول تعاني من نقص في المياه.

١٧- يمتاز الاقليم معدنيا بوجود خامات مهمة كالحاس والكروم والحديد والنيكل والمنغنيز... الخ بالاضافة الى ترسبات اقتصادية للجبص وحجر الكلس والرمال... الخ، مما يتطلب ضرورة انشاء صناعات التعدين والاستخراج وذلك بهدف استثمار الموارد المعدنية الفلزية واللافلزية المتوافرة على وفق المسوحات الجيولوجية وتحقيق وفورات اقتصادية في هذا المجال.

١٨- يعاني القطاع الصناعي في الاقليم من جملة من المعوقات التي تعترض نموه وتطوره من مشكلة شحة الطاقة الكهربائية والوقود والتقدم في المكنات وصعوبة الحصول على المواد الاحتياطية والصيانة وضعف في الطاقة الانتاجية وردائة نوعية الانتاج ومشاكل التجارة الخارجية والكوادر الماهرة اضافة الى ضعف بل واضمحلال الدعم الحكومي للصناعات المحلية من خلال فرض رسوم كمركية عالية اوتحديد كمي لبعض السلع والمواد المستوردة لعدم الاضرار بالصناعات الوطنية، والتي ادت بمجملها الى ضعف الانتاج الصناعي وضعف المشاركة في الناتج المحلي الاجمالي واثرت سلبا على الاقتصاد القومي، ومن هنا تبرز اهمية لانشاء مركزا خاصا للاختبارات والابحاث الصناعية لحل المشاكل التي تعيق نمو الصناعات وتطورها، ولدعوة الشركات والمنشأة والمعامل الصناعية في القطاعين العام والخاص الى طرح مشكلاتهم الصناعية على المركز لايجاد الحلول والبدائل لها في ضل التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم بما يضمن تطور القطاع الصناعي في الاقليم، وان اي تطور في مجال الصناعة على خطوط الانتاج في المنشأة الصناعية الموجودة وتحسين التكنولوجيا المستخدمة ستودي حتما الى تحسين جودة ونوعية المنتج وتخفيض كلفة الانتاج .

وبالتالي زيادة القدرة التنافسية وتراجع عمليات الاستيراد وامكانية التصدير وتوفير رروس الاموال لاستثمارات صناعية اخرى مما تؤدي الى تنشيط وتطوير مختلف الفروع الصناعية وترسيغ القاعدة المتينة لتوطين الصناعة في الاقليم .

١٩- ان اكثر من نصف الصناعات الموجودة في الاقليم هي من نمط الصناعات الاستهلاكية، حيث تشكل الصناعات الغذائية ٢٢% من البنية الصناعية لأقليم كوردستان والصناعات

النسيجية ١٥% والصناعات المعدنية ١٠% والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ٥% والصناعات الخشبية ١% وصناعة الورق ٣% بينما تشكل الصناعات التعدينية ٣%، ومن هنا تظهر الحاجة لإنشاء صناعات أخرى لتتنوع البنية الصناعية والاقتصادية كصناعة الأدوات الاحتياطية والاجزاء المكملة للمكائن والالات في مختلف الفروع الصناعية والجرارات والسيارات وتطويرها التي تكون القاعدة الاساسية لإنشاء صناعات تجميعية لصناعة المكائن والالات والسيارات والجرارات وغيرها مستقبلا.

والجدير بالذكر تتواجد في الكثير من الدول الصناعية المتقدمة ومنها دولة السويد مكائن صناعية ذات تقنية والتكنولوجيا العالية لصناعة كافة الاجزاء والادوات الاحتياطية من لوازم السيارات والمصانع والمكائن والاجهزة الالكترونية والكهربائية والمزلية والانشائية والتي تسمى بمكائن CNC -TEKNIK . computer Numeried Control ، وفق برامج تغذي العقل الالكتروني لهذه المكائن ، وتكاليفها ليست بالكبيرة .

٢٠- ان تنوع الموارد الطبيعية في بلد ما يعكس القوة والإمكانات السياسية والإقتصادية التي يمتلكها ذلك البلد اذا ما تم استغلالها بالشكل الأمثل في ظل حكمة الإدارة السياسية للبلد. لأهميتها في التنمية الصناعية التي تعتبر الركيزة الأساسية والهدف النهائي وهو التنمية الإقتصادية في الإقليم.

٢١- تشهد الصناعات الانشائية تطورا ملحوظا في زيادة الاستثمارات كأثناء معمل اسمنت بازيان بمواصفات عالية وطاقة انتاجية كبيرة عن طريق الاستثمارات الاجنبية والمحلية و اعادة تشغيل المعامل الاخرى وبطاقات انتاجية جيدة الا ان زيادة الطلب وقلة الانتاج ادى الى الاستيراد من الخارج لسد النقص في العرض مما يتطلب زيادة الاستثمارات في هذه الصناعات وتشجيع معامل صناعة الحديد والصلب والطابوق والبلوك والشتاينكر والرمل والحصى وغيرها من مواد البناء الداخلة في عمليات البناء خاصة وان الاقليم يشهد تطورا عمرانيا كبيرا وبجاجة الى زيادة الانتاج من هذه المواد نتيجة الطلب المتزايد عليها .

٢٢- يتوجب على حكومة إقليم كوردستان زيادة عرض العمل لإمتصاص البطالة الحاصلة من خلال زيادة الإستثمارات وإشراك الأيدي العاملة المحلية في كافة المشاريع المقترحة سواء كانت إستثمارات محلية او أجنبية وتدريب وتأهيل الأيدي العاملة خصوصاً المتعلمة منها من أجل كسب المهارات الفنية والتقنية في ظل التوسع الكبير الحاصل في العلوم التقنية والتكنولوجية

في العالم والتوجه نحو العلوم التطبيقية بدلاً من العلوم الإجتماعية كهدف من أهداف التنمية البشرية ضمن مخططات الحكومة الهادفة الى التنمية الإقتصادية والصناعية و التوطين الصناعي

٢٣- ان أهم الدروس المستفادة من التجربة الصناعية في كوريا وماليزيا من الناحية الفنية للدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية في الاقتصادات النامية هي:-

ا- أن التجربة الصناعية في البلدين تمت في ظل أنظمة حكم مستقرة، وإعطاء القطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية، وعملت على توفير الأطر المؤسسية للمشاركة الشعبية وتفعيلها في صنع القرار الاقتصادي.

ب- لقد مثلت اليابان دور قاطرة النمو في كوريا الجنوبية وماليزيا وبقية دول جنوب شرق آسيا حيث شكل التعاون فيما بينها أساساً للنهضة التنموية. وأن الاستثمارات اليابانية عملت على توطين التقنية، وتسريع عملية استيعابها في دول جنوب شرق آسيا، وذلك بخلاف أكثر الاستثمارات الغربية التي تستهدف تعظيم الأرباح فقط دون توخي تحقيق منافع للدول المضيفة بذات القدر.

ج- أن الصناعات الإستراتيجية يجب أن يتوفر إليها دعم حكومي قوي عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنية، وأن تحفز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الإستراتيجية، ويتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي المطلوب تحقيقه.

د- أن التطور الصناعي في دول جنوب شرق آسيا وعلى وجه الخصوص في كوريا وماليزيا كان مسنوداً بالتركيز على دعم التعليم وتطويره، وتحسين مدخلاته إلى جانب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، وتأهيل وتدريب العمالة.

هـ- يمكن وصف الأنماط الصناعية في التجربتين على أساس التطور الإنتاجي من إنتاج منتجات أساسية "زهيدة الثمن" إلى منتجات ثانوية ذات قيمة مضافة.

ومن الأمثلة البارزة لهذا التطور الصناعي: الألعاب الإلكترونية، وآلات التصوير اليابانية، وبناء السفن والمشاريع الإنشائية في كوريا، والشرائح الإلكترونية المستخدمة في الحاسبات الآلية في ماليزيا

٢٤- انشاء مركز البحث العلمي والتطوير في اقليم كوردستان كأحد أهم الركائز التي تدفع عجلة التقدم والنمو في جميع القطاعات وتحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والركيزة الاساسية التي تقوم عليها عملية التطوير التكنولوجي وتحسين اساليب الانتاج والارتقاء بنوعية المنتجات الصناعية من خلال التعاون الجاد بين الجامعات والمؤسسات الوسيطة والداعمة والقطاع الخاص والغرف التجارية والصناعية وفتح المجال امام الباحثين وتزويدهم بالبيانات والمعلومات الواقعية لاتخاذ القرارات السليمة في تحقيق هذه الاهداف .

٢٥- من خلال عرض بنوك التنمية الصناعية لبعض الدول في البحث تظهر مدى اهميتها في تنمية وتطوير القطاع الصناعي وتنشيط الاقتصاد الوطني وامكانية توطين الصناعة لذا نقتراح انشاء بنك للتنمية الصناعية في اقليم كوردستان تكون اهدافها :

ا-يقدم البنك أوعية ادخارية متعددة المزايا بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية من اجل توفير تمويل يلائم احتياجات المشروعات الصناعية .

ب-تشجيعاً وتعاوناً من البنك للمشروعات الصناعية ذات الطبيعة الخاصة (عالية التكنولوجيا، إنتاج موجه للتصدير، منتج ذو طبيعة خاصة) يقوم البنك بدراسة كافة البدائل للاستثمار والمشاركة المباشرة في رؤوس أموال بعض من هذه المشروعات وذلك من خلال آليات وشروط محددة (الإدارة، مدة الاستثمار،.....).

ج- تحقيقاً لمبدأ الفكر المتطور، يقدم البنك خدماته في مجال تقييم المشروعات الصناعية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وكذلك الهندسة المالية للشركات القائمة وذلك من خلال إدارات وكوادر مدربة ذات فنيات عالية، كما يقدم البنك خدماته في مجالات الاكتتاب وتأسيس الشركات، تقييم الأصول وكذلك البيع الودي للأصول التي يمتلكها عملائه نيابة عنهم.

د- ان يقدم البنك خدمات إلكترونية من خلال موقعه الخاص على شبكة الإنترنت تشمل إصدار تعليمات للبنك مثل طلب كشف حساب وإصدار دفتر شيكات وتقديم طلب للحصول على تمويل لشراء آلات وتسهيل شراء خامات .

- هـ- الريادة فى تمويل الاستثمار الصناعي والذى يعد النشاط الأساسى للبنك.
- و- الدعم المالى والفنى للصناعات الصغيرة والمتوسطة تحقيقا لعدة أهداف أهمها خفض مستوى البطالة وزيادة مستوى المعيشة بالإضافة إلى ما تتمتع به هذه الصناعات من خصائص وإمكانيات تجعلها ركيزة مناسبة للتوسع والتنوع الصناعي ، كما تعد من الصناعات المغذية التى تزود الصناعات المتوسطة والكبيرة بالمدخلات وتستخدم منتجاتها.
- س- المساهمة فى تعديل خريطة التوطن الصناعى وتشجيع الانتشار الجغرافى للمشروعات كوسيلة لإحداث تنمية اقليمية متوازنة خاصة فى المناطق الاقل نموا .
- ح- توفير التمويل اللازم للأنشطة الصناعية بما يسمح لها بزيادة مساهمتها فى الدخل القومى وزيادة قيمة الصادرات الصناعية.
- ط- تحقيق تعاون مع دول اخرى يرتقى بمستوى الصناعة والتعدين والتصنيف والتقييس ، ليساير التطورات التكنولوجية والإدارية المتلاحقة على المستوى العالمى .

وتكون مهمتها:

- أ- تطوير وتحديث الخدمات المصرفية وخاصة المرتبطة بالمشروعات الصناعية.
- ب- تمويل الاستثمار الصناعى الذى يعد النشاط الرئيسى للبنك من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات بأجال مختلفة ولأغراض مختلفة (مشروع جديد - إحلال - توسع وتطوير - تمويل استثمار... وغيرها).
- ج- تمويل المشروعات الصغيرة للشباب بالاتفاق مع الصندوق الاجتماعى للتنمية.
- د- تحديث القاعدة الصناعية للمشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة بهدف توجيه انتاجها للتصدير.
- هـ- متابعة وتسويق المشروعات الممولة من البنك للوقوف على اية انحرافات فى التكلفة الاستثمارية أو البرنامج الزمنى للتنفيذ ومعالجة أية اختناقات فنية أو مالية أو ادارية اثناء التشغيل بما يتناسب وظروف كل مشروع على حدة.
- و- بحث وتنمية فرص الاستثمار والمشاركة المباشرة فى رؤوس أموال بعض المشروعات الاستثمارية أو الترويج لفرص الاستثمار المتاحة.
- س- اتاحة الدعم الفنى والتقنى للمشروعات وذلك من خلال اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وكذلك الهندسة المالية للشركات القائمة.

ح- القيام باجراءات الاكتتاب وتأسيس الشركات والبيع الودي لأصول يمتلكها عملاء البنك.
ط- معاونة العملاء فى تسويق منتجاتهم من خلال اشتراكه بالمعارض الدولية .

ي- تنمية الموارد البشرية من خلال إقامة الدورات التدريبية وتنظيم التداريب النوعية المتخصصة وعقد المؤتمرات والندوات والإجتماعات الفنية في مجال عملها وخاصة مؤتمرات التنمية الصناعية والثروة المعدنية

ك- التعاون مع الهيئات والمنظمات والجهات الإقتصادية في العراق والدولية بهدف تيسير تنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها .

واخيرا وليس اخرا ، لابد من القول بان ما تقدم ماهي الا محاولة علمية لاثارة هذا الموضوع الحيوي في اقليم كردستان ، وهي ليست الاولى والاخيرة مما يستوجب استكمال العمل العلمي الجاد مسقبلا للباحثين بهدف استكمال العمل في مجال توطين الصناعة ، والله الموفق .

المصادر

- ١- د. بيوار خنسي، خامات المعادن الفلزية، قسم الدراسات والابحاث، دراسة نشرت بتاريخ (٢٠٠٩-٠٩-٠٩) على الموقع :
www.Pukmedia.com
- ٢- د. جزا توفيق طالب، المقومات الجيوبولوتيكية للامن القومي في اقليم كردستان، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٥.
- ٣- د. طارق شكر محمود، الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية في العراق، مطبعة الادارة المحلية، بغداد، ١٩٧٨.
- ٤- د. بيوار خنسي، الموارد الطبيعية في كردستان العراق، الجزء الثالث، نشرت بتاريخ :
١- ٠٦ - ٢٠٠٤ / ١٦:٠٧ . ٢٠٠٧ على موقع حكومة اقليم كردستان :
www.krg.org
- ٥- د. عبدالله غفور، جغرافية كردستان، الطبعة الرابعة باللغة الكوردية، اربيل، ٢٠٠٥.
- ٦- قيس عبدالله، دراسة اقتصاد العراق، دراسة نشرت بتاريخ 12-5-1429 : ٢٤-٩-٢٠٠٧، على موقع البديل العراقي:
www.albadeeliraq.com
- ٧- ياسين رسول يونس، تحليل مسار الصناعات التحويلية في محافظة اربيل للمدة ١٩٧٥-٢٠٠٢، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين - اربيل وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد. ٢٠٠٥.
- ٨- د. بيوار خنسي، الحزام النفطي في كورستان، الموارد الطبيعية، الجزء الرابع دراسة نشرت بتاريخ ٢٠٠٧-٠٩-٠٩ على الموقع :
www.pukmedia.com
- ٩- الموسوعة العلمية - المحيط العربي، دراسة عن اقتصاد العراق بعنوان : ٦٠% معدل الفقر في العراق / شبكة الاخبار العربية، تمت زيارة الموقع بتاريخ : ٢٠٠٨/٢/١٢. منتدى الابحاث، دراسة نشرت بتاريخ: ٢٠٠٧-١٠-١٥، على الموقع المحيط :

١٠- حوار مع وزير الموارد المائية في الاقليم ، نشرت بتاريخ: ٩-١٠-٢٠٠٧ ، على موقع صفحة حكومة اقليم كردستان:
www.rgk.radio.com

١١- المفكرة الاسلامية ،ثقافة واقتصاد ، تمت زيارة الموقع بتاريخ ١٣-٠٥-٢٠٠٧ ، على موقع:
www.islammemo.cc

١٢-د. عبداللطيف جمال رشيد ، وزيرالموارد المائية ، مقابلة حول المورد المائي في اقليم كردستان(الواقع والافاق) صفحة موسوعة النهرين، نشرت بتاريخ : ١٨-٠٣-٢٠٠٧ ، على الموقع :
www.nahrain.com

١٣-معهد الابحاث والتنمية الحضارية -انهار العراق ، دراسة منشورة بتاريخ -٠٧-١٠-٢٠٠٧ ،
٢:٢٦ ، على موقع الحضارية :
www.alhadhariya.net

١٤- دار بابل للدراسات والاعلام -قسم الانهار والبحيرات :عن اقليم كردستان ، نشرت بتاريخ
١٢/١٠/٢٠٠٧ ، على الموقع :
www.darbabl.net

١٥- د. بيوار خنسي ، الثروات الطبيعية في كردستان العراق (المياه المعدنية في كردستان العراق)
-جزء الخامس ، دراسة منشورة بتاريخ : ٠٨-٠٤-٢٠٠٦ ،في صفحة حكومة اقليم كردستان، على
الموقع :
www.krg.org

١٦- فليح حسن خلف ،عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق، بغداد ،
١٩٨٠ .

١٧- د. خليل اسماعيل محمد ، انماط الاستيطان الريفي في العراق ، بغداد ، ١٩٨٢ .

١٨- د. زكي فتاح ، ملامح من استراتيجية التنمية الاقتصادية في كردستان العراق ورقة القاها الدكتور في ملتقى الاردن الاقتصادي الثاني عمان نوفمبر ٢٠٠٥ ، تمت زيارة الموقع بتاريخ : ٢٠٠٦ ابريل ١٩ ، ٠٨ : ١٣ : ١٩. دراسة منشورة في صفحة حكومة اقليم كردستان على الموقع :

www.krg.org

١٩-المهندس الاستشاري ، سلام عطوف كبة ، التنمية المستدامة في العراق الحديث (العقل لا يوزن لكن الخفيف منه حمله ثقيل)، دراسة منشورة في صفحة : الحوار المتمدن - العدد ٢٠٤٧ بتاريخ : ٢٣/٩/٢٠٠٧ ، على الموقع :

www.ao-university.org

٢٠-جمعة عكاشة ،اقتصاديات ،مجلة الاماراتية الاقتصادية ، منشورة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٧ ، تاريخ الزيارة ٢٠٠٧/١١/١٧ ، على الموقع :

www.yek.dem.com

٢١- صوت كردستان ،الجذور التاريخية للشعب الكوردي ، دراسة منشورة بتاريخ 2007-04-03 - ، على الموقع :

kuristan.org www.sawt

٢٢-فتحي محمد ابو عناية ، دراسات في الجغرافية السياسية ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت، ١٩٨٣

٢٣- د.عبدالوهاب امين ، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع الاشارة الى البلدان العربية ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن ، ٢٠٠٠ م .

٢٤- مصطفى ولد سيدي محمد . من العوامل السكانية والطبيعية الى الخيارات التنموية وتشخيص ازمة الامن الغذائي ، منظمة التغذية العالمية ، ٢٠٠٦ .

٢٥-حكومة اقليم كردستان ، اقتصاد اقليم كردستان ، قسم عن اقليم كردستان ،تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٥ ، على الموقع :

www.krg.net

٢٦- الشبكة العربية للمعلومات الصناعية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، لمحة تاريخية

عن انشائه

- arab industrial development and mining organization،

دراسة منشورة بتاريخ: ١٨-٣-٢٠٠٨، على الموقع :

www.arifonet.org.ma

٢٧- مقابلة تلفزيونية مع السيد عثمان شواني وزير التخطيط في حكومة اقليم كردستان ، على قناة

كورد سات الفضائية، نشرت بتاريخ: ٦/٤/٢٠٠٨، على الموقع :

www.kurdsat.net

٢٨- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، اليونيدو، تاريخ انشائه واهدافه ،

Organization UNIDO United Nations Industrial Development

تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢/٣/٢٠٠٨ ، منشورة في الموقع:

www.un.org

٢٩- الجزيرة نت، اسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الامن الغذائي، اقتصاد، دراسات

وابحاث ، تمت زيارة بتاريخ السبت ١٤٢٩/١/٥ هـ - الموافق ١٢/١/٢٠٠٨ م (آخر تحديث) الساعة

١٣:٣٨ (مكة المكرمة) ، ٣٨:١٠ غرينتش .

www.aljazeera.net

٣٠- د.نصر عارف ، قسم مفاهيم ومصطلحات ، مفهوم التنمية ، كلية العلوم السياسية-جامعة القاهرة

تمت زيارة الموقع بتاريخ : ١٥-١١-٢٠٠٧، على الموقع :

www.islamonline.net

٣١- د. فهد بن عبد الرحمن آل ثاني ، استراتيجية التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي ، دار الشرق

للنشر والتوزيع ، الدوحة - قطر نشرت بتاريخ : ١٠-٣-٢٠٠٨ على الموقع

www.aljazeera.net

٣٢- د. أمير تركماني ، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني ، دمشق ٢٤-٢٦ ايار ٢٠٠٦

، المحور السابع - دور المؤسسات الوسيطة والداعمة -، الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية. ٢-٣-

٢٠٠٨ ، دراسة منشورة في الموقع :

www.hscr.gov.sy

٣٣- عروة علي ، نظريات التنمية الاقتصادية دراسة واقع التنمية في سوريا ،الجمهورية العربية السورية ، جامعة دمشق -كلية الهندسة المعمارية- قسم التخطيط والبيئة تقديم الطالب: عروة علي ،
باشراف د . المهندس محمد يسار عابدين بتاريخ : ١٦-٤-٢٠٠٧ ،نشرت على الموقع :
astrolabe.files.wordpress.com

٣٤- مملكة البحرين ، وزارة الصناعة والتجارة ، قسم الدراسات والابحاث ،تمت زيارة الموقع بتاريخ:
الخميس /١٣ مارس -٢٠٠٨-٢٢:٢٢ PM ، على الموقع :
www.moic.gov.

٣٥-غدير الشمري ، تغيير نظم الانتاج يؤثر على النمو والفقير والأمن الغذائي ، برامج دولية لتطوير
"الصناعات الغذائية" وخفض التكاليف الصناعية، الرياض، مركز اعلام التعليم العالي -منظمة "الأمم
المتحدة ، نشرت بتاريخ : الخميس ٢٦ ذي القعدة ١٤٢٨ هـ - ٦ ديسمبر ٢٠٠٧م - العدد ١٤٤٠٩
، ٢٠٠٧/١٢/٠٦ ، على الموقع جريدة الرياض اليومية :
www.alriyadh.com/

٣٦- وزارة الخارجية الاسرائيلية ، العلم والتكنولوجيا ، عن اسرائيل ،qsmالبحث العلمي والتطوير في
اسرائيل ، نشرت بتاريخ : ٢-٣-٢٠٠٨ / ١١-٣-٢٠٠٨ ، على موقع التواصل :
www.altawasul.net

٣٧- بنك التنمية الصناعية المصري ، تطور دور بنوك التنمية الصناعية ، تاريخ انشائه واهدافه
،قسم ابحاث وموضوعات ، نشرت بتاريخ : -١٢-٣-٢٠٠٨ ، على الموقع :
www.idbe-egypt.com

٣٨- مقابلة تلفزيونية مع (ممثل وزارة الصناعة) واستاذ كامران عثمان : ممثل المشاريع الحكومية
في اقليم كردستان ، نشرت بتاريخ : ٢٠٠٨/٣/٣ ، قناة كردستان فضائية .

٣٩-صفحة حكومة اقليم كردستان ، اقتصاد كردستان ،قسم عن اقليم كردستان ،تمت زيارة الموقع
بتاريخ ١٣/٧/٢٠٠٧ ، نشرت بتاريخ : تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، على الموقع :
www.krg.org

٤٠- المهندس جودت هوشيار (مدير العام التخطيط والمتابعة في وزارة الصناعة) نحو تحديد الاطار
الاستراتيجي للقطاع الصناعي الخاص في الاقليم ، موقع التأخي نيوز ، قسم الابحاث والدراسات كتبت
بتاريخ ٢ يوليو ٢٠٠٦ ، نشرت تاريخ ٢-٣-٢٠٠٨ ، على الموقع :

www.taakhinws.org

٤١- شبكة المحاسبين العرب ، تعريف الأصول الثابتة ، نشرت بتاريخ : ١٦-٣-٢٠٠٨ ، على الموقع :

www.acc4arab.com

٤٢- سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى المملكة الاردنية الهاشمية ، قسم الابحاث ، عن اقتصاد الصين واستثمارات في الصين ، نشرت بتاريخ ١٥/٤/٢٠٠٨ ، على الموقع :

www.fmprc.gov.cn

٤٣- كوريا بالعربية ، عن اقتصاد كوريا الجنوبية ، نشرت بتاريخ : ١٧-٣-٢٠٠٨ على الموقع :
arabic.korea.net/ver2/news/news

٤٤- مصرف الامارات الصناعي للاستثمارات ، عن اقتصاد الخليج، المصرف واهدافه، نشرت تاريخ: ١٨-٣-٢٠٠٨ ، على الموقع :

www.emiratesindustrialbank.net

٤٥- صندوق التنمية الصناعية السعودي، تعريف الصندوق،لمحة تاريخية ، نشرت بتاريخ : ١٢ ربيع الاول ١٤٢٩ - تاريخ السحب : ١٦-٣-٢٠٠٨ ، على الموقع :

www.sidf.gov.sa

٤٦- بنك النيلين للتنمية الصناعية السوداني، عن النيلين ، حقائق ،تاريخ انشائه واهم اهدافه ، نشرت بتاريخ : ١٦-٣-٢٠٠٨ ، على الموقع :

www.nidbg.com

٤٧- بنك الانماء الصناعي - الاردن ، معلومات عن البنك، عن البنك تاريخ انشائه واهم اهدافه ، نشرت بتاريخ: ١٦-٣-٢٠٠٨ ،

على الموقع :

www.indevbank.com

٤٨- بنك قطر للتنمية الصناعية ، معلومات عن البنك ، تاريخ انشائه واهم اهدافه ، نشرت بتاريخ: ١٦-٣-٢٠٠٨ ، على الموقع :

www.arabo.com

٤٩- بنك الكويت الصناعي IBK ، معلومات عن البنك تاريخ انشائه واهم اهدافه ، نشرت بتاريخ:
٢٠٠٨/٣/١٦ ، على الموقع :
www.arabo.com

٥٠- بنك التنمية الصناعية في المصري، معلومات عن البنك ،قسم نبذة عن البنك ، نشرت بتاريخ:
٢٠٠٨/٣/١٨ ، على الموقع :
www.idbe-egypt.com/arabic/ar_cs.

٥١- د.علي دنيف حسن ،دراسة عن واقع ومستقبل الصناعات الغذائية في العراق، موقع جريدة الصباح
-جريدة سياسية يومية عامة تصدر عن شبكة الاعلام العراقي ، العدد (١٣٤٧) نشرت بتاريخ:
الاربعاء ١٩ آذار ٢٠٠٨ ، على الموقع الصباح :
www.alsabaah.com

٥٢- شبكة الم الامارات ، مؤسسة دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان ، تنمية القطاع
الصناعي في الامارات ، نشرت بتاريخ: 17/03/200 ، على الموقع :
www.alamuae.com

٥٣- سلام ابراهيم عطوف كبة ، التنمية المستدامة في العراق الحديث، العقل لا يقاس ولا يوزن لكن
الخفيف منه حمله ثقيل (قسم الاول)، العدد: ٢٠٤٧ ، منشورة بتاريخ: ٢٠٠٧ / ٩ / ٢٣ ، دراسة
منشورة على موقع الحوار المتمدن:
www.alhewar.org

٥٤- الشبكة الكورية بالعربية قسم القضايا ، بداية الحلم .. الرقم "٣" وإمكانيات الإنسان، كوريا
الجنوبية .. أسطورة النشأة ومعجزة التنمية الاقتصادية ، منشورة بتاريخ : ٢٠٠٦ / ١٠ / ١٩ ، تاريخ
سحب : ٢٠٠٨-٣-١٥ ، دراسة منشورة على الموقع :
arabic.korea.net

٥٥- ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، عن تاريخ كوريا الجنوبية ،نشرت بتاريخ : ٢٠٠٨-٣-١٨ ، على
الموقع :
ar.wikipedia.org

٥٦- دكتور فؤاد عيسى الجوني، جمهورية العربية السورية وزير الصناعة ، البحث العلمي لخدمة
الصناعة ، دمشق ، صحيفة تشرين ، اقتصاد ، وزارة الصناعة ،موقع : مركز الاختبارات والابحاث
الصناعية ، نشرت بتاريخ : الثلاثاء ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٧ ، دراسة منشورة على الموقع :
www.itrc.gov.

٥٧- د. كاظم حبيب ، د. جعفر عبد الغني، مشروع حول الخطوط الأساسية لاستراتيجية التنمية في إقليم كردستان العراق ، نشرت بتاريخ : برلين 2006 -نشرت بتاريخ: ٢٢-٣-٢٠٠٨ ، على الموقع :
www.pukmedia.com

٥٨- المعهد العربي للتخطيط - 2005 الكويت، التجارب الدولية ، تجربة ماليزيا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، نشرت بتاريخ: ٢٠-٢-٢٠٠٨ ، على الموقع :
www.arab-api.org

٥٩- منتديات جلفة ، منتديات الجامعة والبحث العلمي في دولة جزائر، ماهية البحث والتطوير تعليمات ، نشرت بتاريخ ٢٥-٨-٢٠٠٧ والساعة : ٤١:٠٢ ام ، تاريخ السحب : ٢٨-٣-٢٠٠٨ ، على الموقع :
www.djelfa.info.

٦٠- أنطوان شلحت ، الاقتصاد الإسرائيلي والعولمة ، اقتصاد إسرائيل في عصر العولمة- دلالات إستراتيجية ، إصدار: منشورات "معهد دراسات الأمن القومي"، جامعة تل أبيب- ٢٠٠٧ ، ، تاريخ السحب ٢٨-٣-٢٠٠٨، موقع: عرب ٤٨ ، على الموقع :
www.arabs48.com/index.x

٦١-عراق نيوز ، عن اقتصاد العراق ، نشرت بتاريخ : ٢٠-٣-٢٠٠٧ ، على الموقع :
news.com www.iraq

٦٢- الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، عن اقتصاد الخليج ، نشرت بتاريخ : ٩-٥-٢٠٠٧ ، دراسة منشورة على الموقع :
. library.gcc-sg.org

٦٣- غرفة تجارة وصناعة اربيل ،نبذة عن غرفة تجارة وصناعة اربيل ونشاطاتها-عاصمة اقليم كردستان- العراق، عبر نافذة على العالم ، دليل عام ٢٠٠٥ ، تمت زيارة الموقع بتاريخ : ١٢-٩-٢٠٠٧ ، منشورة على الموقع :
www.erbilchamber.org/arabic

٦٤- نص قانون الاستثمار في اقليم كردستان قانون استثمار رقم(٤)، لسنة ٢٠٠٦.

٦٥- تأليف (جماعة من اساتذة السوفيت) ، موجز القاموس الاقتصادي ، لسنة ١٩٧٢.

٦٦- البنك الدولي قسم : البيانات والابحاث .ابحاث . نشرت بتاريخ : ٢٠٠٨/٢/٩ ، منشورة على الموقع :
web.world bank.org

٦٧- استراتيجية اقتصاد كردستان ، موقع تلفزيون كردستان، نشرت بتاريخ: 2007-03-20 على الموقع:
www.kurdistan tv.net

٦٨- مركز المعلوماتية الانسانية في اربيل ، تقرير عن المشاريع لوزارة اعمار والتنمية لسنة
JHIC/٢٠٠٤

٦٩- تقرير الاستاذ طارق جامباز عضو اللجنة القانونية في المجلس الوطني في اقليم كردستان، عن
اقتصاد كردستان ، اربيل ، بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٦ .

٧٠- الشرق الاوسط ، عن اقتصاد العراق، قسم الاقتصاد، نشرت بتاريخ : 2007-05-09، دراسة
منشورة على الموقع جريدة العرب الدولية :
www.asharqaiawsat.com

٧١- برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام ٢٠٠٥ ، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥ ، النسخة العربية،
نشر لحساب UNDP ، الترجمة: غسان غصن .

٧٢- اسماعيل مصطفى عبدالرحمن ، بطالة القوى العاملة في اقليم كردستان العراق مع التركيز على
محافظة السليمانية للفترة (١٩٩٠-٢٠٠١) ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد فه جامعة
السليمانية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، باشراف د . محمد
رؤوف سعيد فتح الله ، السليمانية ، عام ٢٠٠٢ .

٧٣- سلام ابراهيم عطوف كبة ، الزراعة العراقية والتنمية المستدامة(يطلق السهم ويخفي القوس) ، العدد
: ٢٠٦٦ ، نشرت بتاريخ : ١٢-١٠-٢٠٠٧ ، نشرت في موقع الحوار :
www.ahewar.org

٧٤- مركز الدراسات والبحوث ، نفط كردستان -العراق ، النفط والمستقبل السياسي للكورد
وكوردستان ، جزء الثاني ، الطبعة الاولى ١٩٨٨ ، على موقع :
www.krg.org

٧٥-عبدالجبأر ءضير ، ءطوة مءلية باءجاه ءفعيل النءشاط الاقءصاءي للبلء ، افاق اسءراءيءية ، نءرء بءارءء : ٢٨-٩-٢٠٠٧ ، على الموقع :
www.alsabah.net

٧٦- ءوءء هوشيار ، صفءة مشرقة من ءارءء الصناءة في ءورءسءان -ءءمة الامير وعبقرية الصانع ، العءء ١٢٣٢ ، نءرء بءارءء ٢٠٠٥/٦/١٨ ، وءمء زيارءة الموقع بءارءء : ٣٠-٥-٢٠٠٧ ، على الموقع الءوار المءمءن :
www.rezgar.com

٧٧- الصباء ءءءء ، قسم الشؤون الاقءصاءية و قسم اقليم ءورءسءان ، العءء ١٠٨٥ ، ءمء زيارءة الموقع بءارءء ٢٠٠٨/٣/٦ ، موقع يومي سياءسي مسءقل ، على الموقع :
www.newsabah.com

٧٨- اصءاء ، قسم الاقءصاء ، صءيفة يومية ءءرونية مسءقلة ، ءمء زيارءة الموقع بءارءء بءارءء ٢٠٠٨/٠١/٢٢ ، على موقع :
www.uuirag.org

٧٩- اءءاء المءالس والنقاءبء العمالية في العراق ، اقءصاء العراق ، نءرء بءارءء : ٢٠٠٨/٣/٦ ، على موقع :
www.uuiraq.org

٨٠- الاءالي ، الءراساء والابءاء ، اقءصاء ، نءرء بءارءء : ٧/٣/٢٠٠٨ ، على الموقع :
www.ahali-iraq.net

٨١- سيروان زنءنه ، ءءمية الاقءصاءية والبشرية في اقليم ءورءسءان صءيفة ءورءسءانية ءءرونية مسءقلة ، نءرء بءارءء : ٢٠٠٧/١٢/٣ . ءمء زيارءة الموقع بءارءء : ١٠/٢/٢٠٠٨ ، ءراسءة منءورة على الموقع :
www.kurdistan-times.org

٨٢- ءءير الشمري ، الصناءاء ءءائية وءفضء ءءالءف الصناءية ءم زيارءة الموقع بءارءء : ٢٠٠٨/٣/٩ - ءقرير منءور بءارءء ٢٠٠٧/١٢/٦ ، ءراسءة منءورة على الموقع :
www.alriyadh.com

٨٣- د.محمد شريف بشير، أستاذ اقتصاد بجامعة العلوم الماليزية ، قصة النجاح الصناعي الماليزي ، نشرت بتاريخ: ٨/١٢/٢٠٠٥ ٥٣:٤٩:٦ ، القسم : تجارب تنمية، مركز تجارب الاصلاحية والتنمية ، موريتانيا، دراسة منشورة على الموقع :

experience-reforme.info/modules/news

٨٤- تجارب آسيوية ، ماليزيا.. اليابان قادتنا، اقتصاد ، نشرت بتاريخ: 3/11/2007 89112.html ، دراسة منشورة على الموقع : <http://taheraa.jeeran.com/archive>

٨٥- د.فاضل حمه صالح الزهاوي ، المشروعات المشتركة وفقا لقوانين الاستثمار، جامعة صلاح الدين ،كلية القانون ، لسنة ١٩٩٠

٨٦-ازاد شكور صالح ، قوانين تشجيع الاستثمار في العراق واقليم كردستان العراق وتطبيقاتها في مجال الاستثمار السياحي (دراسة تحليلية مقارنة) كردستان، ، طبعة الاولى، منظمة نشر الثقافة القانونية ، اربيل ٢٠٠٦ .

٨٧- مركز المعلومات الانسانية المشتركة ، فهرست الشركات المحلية الكبيرة في السليمانية اربيل ودهوك ، اب ٢٠٠٦ .الرمز.(JHIC)

٨٨- ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، قسم التعاريف الاقتصادية ، تعريف السوق ، تمت زيارة بتاريخ ١-٣-٢٠٠٨ ، على الموقع : ar.wikipedia.org

٨٩- د.ببوار خنسي ، الثروات الطبيعية في كردستان العراق(الجزء الثامن) المشاكل التي تعرقل استثمار الثروات الطبيعية في كردستان ، تمت الزيارة بتاريخ: 13 Apr. 2006 20:18:44 ، دراسة منشورة على الموقع حكومة اقليم كردستان: <http://www.krg.org>

٩٠- وزارة الصناعة ، تقرير عن خطة وزارة الصناعة للمشاريع للقطاع الصناعي لعام ٢٠٠٦ في محافظة اربيل ودهوك .

٩١-جودت هوشيار ، صفحة مشرقة من تأريخ الصناعة في كردستان-حكمة الأمير وعبقريه ، على الموقع:العدد: ١٢٣٢-تمت زيارة الموقع بتاريخ : ٢٠٠٥ / ٦ / ١٨ الصانع، www.ahewar.org/debat/show.

٩٢- د.عبدالوهاب مطر الداھري ، اسس ومبديء الاقتصاد الزراعي ، الطبعة الاولى ، بغداد، ١٩٦٩